جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

دور المؤسسات المالية الدولية في تنمية دول العالم الثالث

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الدولي العام

إعداد الطالب :
- بولنوار كمال

إشراف الأستاذ:
-د. بن الاخضر محمد

لجنة المناقشة

-د/أ. غربي علي	رئيسا
-د/أ. بن الاخضر محمد	مقررا
-د/أ. مرزق عبد القادر	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

شكر و تقدير

أحمد الله عز وجل على إتمامي هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور بن الأخضر محمد على مجهوداته وصدقه في العمل.

كما أتقدم بالشكر و الإمتنان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث .

كما أتقدم بشكر خاص لأخي ساعد الذي كان عونا وسندا لي في الدراسة.

الإهداء

إلى روح جدتي أم السعد تغمدها الله برحمته

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زوجتي وأولادي

إلى جميع أصدقائي و أصحابي

بولنوار كمال

المقدمة

شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين العديد من الأحداث الاقتصادية على المستوى الدولي ، حيث عرفت أسعار الصرف تقلبات شديدة و ذلك بسبب التخفيض التنافسي لقيم العملات لبعض البلدان الصناعية و التي عمدت إلى فرض قيود على التجارة الخارجية مما انتهى بها الأمر بأزمة الكساد العظيم عام 1929 كما عرفت هذه الفترة انهيار قاعدة الذهب و التحول إلى نظام الصرف الورقي ، و ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها وما خلفته من دمار و أمام هذا الوضع الاقتصادي المتردي، اضطرت دول العالم إلى البحث عن حلول لمعالجة الوضع النقدي و المالي العالمي الصعب و هذا ما تجسد في مؤتمر بروتن وودز 1944 و الذي تمخض عنه إنشاء مؤسستين و هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للسهر على سلامة الاقتصاد العالمي .

حيث يعتبران أهم المؤسسات الفاعلة على مستوى العالمي باعتبار أن لهما تأثير واضحا على الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و تعتبر هذه الأخيرة أكثر ارتباطا بها نتيجة تعرضها للاستعمار الذي تركها في حالة اقتصادية و اجتماعية متدهورة و بالتالي شرعت كل دولة من هذه الدول في رسم استراتيجية تنموية كفيلة بمعالجة مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية .

غير إن تطبيق الاستراتيجية التنموية تتطلب موارد مالية معتبرة لم تكن في حوزة الكثير من الدول خاصة النامية منها , و لذلك كان طلب تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية من هذه الأخيرة واضحا وجليا للعيان و ذلك بهدف الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها التنموية في مرحلة أولى و لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية الهيكلية و من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي أفرزتها تجارب التنمية في مرحلة ثانية, حيث تقوم هذه المؤسسات بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء و التي تعاني من اختلالات داخلية و خارجية تعوق عملية التنمية و الاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية و ذلك باعتمادها على سياسات التثبيت او الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي بهدف تصحيح السياسة الاقتصادية لهذه الدول و هذا من خلال برامج الإصلاح و برامج مكافحة الفقر و تدخلها كذلك في الأزمات العالمية و الإقليمية .

و من هذا المنطلق ، تكون دراسة المؤسسات المالية الدولية و دورها في تنمية الدول النامية من خلال التطرق إلى صندوق النقد الدولي بوصفه آلية التمويل قصير الأجل و الاتجاهات العامة لسياسته ، و إلى مجموعة البنك الدولي بوصفه آلية التمويل الدولي طويل الأجل و الاتجاهات العامة لسياسته .

و تكمن أهمية الموضوع في إبراز الدور الذي يلعبه الصندوق و مجموعة البنك العالمي في إلإشراف على النظامين النقدي و المالي الدوليين ، والكشف عن أسباب الاختلالات التي شهدتها مدفوعات البلدان الأعضاء و تقديم الوصفات المناسبة من خلال تدخلهم في تمويل التنمية و إعداد برامج الإصلاح الاقتصادي و تدخلهم في إيجاد الحلول لأزمات المديونية في الدول النامية و مدى نجاحهم في مجابهة الأزمات المالية التي حدثت بعد سنة 1995 و الأزمة الآسيوية سنة 1997 ، و الأزمة المالية العالمية (2008/2007).

و الهدف من الدراسة يكمن في الإجابة على الإشكالية ، وهذا بتوضيح الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في النظامين النقدي و المالي الدوليين ، و عرض الإطار الفكري و النظري للمؤسسات المالية الدولية و دراسة تدخلات هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول النامية و دراسة تدخلات هذه المؤسسات في الأزمات العالمية و إبراز الآثار المترتبة على هذه التدخلات.

أسباب إختيار الموضوع دور المؤسسات المالية الدولية في تنمية الدول العالم الثالث متعددة نذكر منها :

الذاتية و التي تتمثل في الرغبة الشخصية في التعرف على مكانة هذه المؤسسات النقدية و المالية و دورها في الإشراف على النظامين النقدي و المالي الدوليين و علاقتهما بعضهما البعض و محاولة الإلمام لبعض الجوانب الاقتصاد الدولي لإثراء و تنمية قدراتي المعرفية .

و الموضوعية و التي تتمثل في ارتباط الموضوع بالواقع الاقتصادي و الأهمية البالغة لما له من علاقة بالإصلاحات الهيكلية لاقتصاديات الدول .

أما الدراسات السابقة : تتمثل في

- بوخراص نوال ، دور الصندوق النقد الدولي في تنمية الدول العالم الثالث ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، فرع إدارة محلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم 2019/2018 .
- إيمان حملاوي ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1990) ، تخصص مالية و إقتصادي الدولي ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2014/2013.
- قريدة معمر ، أهمية إصلاح الصندوق الدولي في تفعيل اداء النظام المالي العالمي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2017/2016 .

حيث تتمثل صعوبة البحث في ندرة الدراسات القانونية حول دور المؤسسات المالية الدولية في تنمية الدول العالم الثالث و الطابع الإقتصادي البحت لهذا الموضوع مما صعب على الباحث إضفاء الطابع القانوني عليه ، خاصة و أنه مستهلك من الجانب الإقتصادي أكثر الجانب القانوني ، وكذا تقييد البحث من قبل الإدارة بتحديد الصفحات مما يشل إجتهاد الطالب في البحث العلمي علاوة إلى ذلك ضيق الوقت.

أما إشكالية البحث تتمثل في:

ماهو دور المؤسسات المالية الدولية في تنمية الدول العالم الثالث ؟

وتقودنا هذه الإشكالية إلى جملة من التساؤلات نوجزها فيما يلي :

- ما المقصود بالمؤسسات المالية الدولية ؟
- ماهي أشكال تدخل المؤسسات المالية الدولية في إقتصاديات الدول النامية ؟
- ما هي الأثار المترتبة عن تدخل هذه المؤسسات في إقتصاديات الدول النامية ؟

و قصد الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب البحث فقد اتبعنا المنهج الوصفي و التحليلي وذلك لتحديد طبيعة المؤسسات المالية الدولية ودورها في اقتصاديات الدول .

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة فتتمثل في كتب , مذكرات وكذا تقارير مالية صادرة عن صندوق النقد الدولي و بعض الهيئات الأخرى كمنظمة التنمية و التعاون الاقتصادي و مجموعة البنك العالمي و هذا بهدف دراسة و تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول المختارة للدراسة .

و قد تم تقسيم البحث إلى فصلين أستهل بمقدمة و انتهى بخاتمة تتضمن النتائج و الاقتراحات

الفصل الأول : دور الصندوق النقد الدولي في تنمية دول العالم الثالث ، قسمناه إلى مبحثين و تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للصندوق النقد الدولي و اما المبحث الثاني فتناولنا فيه تدخل الصندوق النقد الدولي في معالجة الإختلالات الاقتصادية لدول العالم الثالث .

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه دور مجموعة البنك الدولي في تنمية دول العالم الثالث قسمناه إلى مبحثين فتناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي لمجموعة البنك الدولي أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تدخل مجموعة البنك الدولي في معالجة اختلالات الإقتصادية في الدول النامية.

الفصل الأول:

دور صندوق النقد الدولي في تنمية دول العالم الثالث

تمهيد :

شهد المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية عدد من المتغيرات الأساسية شملت مختلف جوانب الحياة المعاصرة كظهور المؤسسات الدولية الفاعلة في إعادة توجيه السياسة الدولية على مستوى الاقتصادي و السياسي للدول و قد تعاظم دورها في ظل الأزمات التي تعاني منها معظم الدول النامية ، أين لعب صندوق النقد الدولي كأحد هذه المؤسسات الدور الرئيسي في إيجاد الحلول لهذه الأزمات عن طريق العمل مع الأطراف المعنية و إتاحة موارده لعديد من الدول مقابل تبني و تنفيذ السياسات و البرامج الإصلاحية التي يوصي بها و التي كانت لها الأثر البارز في التأثير على المنظومة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و القانونية لهذه الدول .

و في دراستنا لدور صندوق النقد الدولي في تنمية العالم الثالث سنحاول في هذا الفصل التطرق في مقام الأول إلى الإطار المفاهيمي لهذه المؤسسة و في مقام الثاني إلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه في مواجهة الإختلالات الاقتصادية لدول العالم الثالث و ذلك من خلال المبحثين كما يلي :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للصندوق النقد الدولي .

المبحث الثاني : تدخل الصندوق النقد الدولي في معالجة الإختلالات الاقتصادية للدول النامية .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لصندوق النقد لدولي:

المطلب الأول : ماهية صندوق النقد الدولي

يتضمن هذا المطلب فرعين الأول نقدم فيه تعريفا لصندوق النقد الدولي أما الثاني نستعرض فيه بشيء من التفصيل النشأة التاريخية لهذه المؤسسة.

الفرع الأول: التعريف و النشأة:

1. التعريف :

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار و علاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء فيه[1] .

وهو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات أنشأت بموجب معاهدة دولية (بريتونوودز) تولى وضع مواده ممثلون عن 44 دولة اشتركوا في مؤتمر عقد في بريتين وودز بولاية نيوهاميشير في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بين الأول و الثاني و العشرين من شهر تموز 1944 للإشراف على النظام العالمي الجديد[2]

2. النشأة التاريخية لصندوق النقد الدولي:

بدأ التفكير في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية و كان العالم قد عانى فيما بين الحربين من عدم استقرار أسعار الصرف بين العملات و الحروب التنافسية لتخفيض أسعار الصرف و كسب الأسواق ، و ما انتهى إليه من تقييد للتجارة الدولية[3].

و على الرغم من تماثل الغاية بين الدول الرأسمالية في ذلك الوقت إلا ان ذلك لم ينف وجود صراع فيما بينها ، صراع بين إمبراطوريات تأفل و قوى أخرى جديدة صاعدة ، لذا كان الصراع على الدور القيادي للاقتصاد الرأسمالي العالمي .. فقد كانت انجلترا تمثل مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي قبل الحرب العالمية الثانية لينتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنهاية الحرب .و على ما أشرنا فإن الدول الرأسمالية حاولت البحث عن تنظيمات جديدة. (حتى قبل أن تنتهي

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، النظام العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11بتمبر ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص84 :

[2] بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ص : 176

[3] زينب حسن عوض الهدار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 ، ص:152

الحرب العالمية الثانية رسميا) من أجل ضمان استقرار النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي حيث شهدت هذه المرحلة فعليا نشأة المنظمات الدولية ذات الأهمية في هذا الصدد ففي أوائل إبريل 1943 قدمت خطتان من جانب كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية ، الأولى من طرف اللورد كينز البريطاني ، أما الأخرى فقدمها هوايت الأمريكي ، حيث دعيت الدول المتحالفة إلى الاجتماع في بريتونوودز WoodsBretton بالولايات المتحدة في 4 يوليو 1944 لمناقشتهما

1- مشروع كينز:

قامت خطة اللورد كينز على أساس أن النظام الجديد يرتكز أولا على إنشاء مؤسسة نقدية دولية تسمى إتحاد المقاصة الدوليةUnion Clearing Iternational، و تكون مهمتها مثل مهمة البنك المركزي داخل الدولة نفسها و ما يقوم به من عمليات المقاصة ، و تسمى خلق الائتمان و محاولة التقليل من الآثار الانكماشية الناتجة عن الطلب العالمي على أن تكون لهذا الإتحاد صفة القومية un supranational caractère ، حيث تعلو سلطته سلطة الدول الأعضاء[1] ، بمعنى آخر تصور كينز وجود "إتحاد تقاص دولي" يقوم بدوره على وجود "غرفة تقاص دولي "فالمصارف المركزية في العالم تفتح لبعضها البعض حساب تسهيلات ائتمانية تضم عملياتها خلال شهر.

و في نهاية هذا الشهر تعلم مركز "إتحاد التقاص" بأوضاعها و تحول له رصيدها الدائن أو المدين حيث ستكون الحصيلة صفر بعد التقاص. وقد اقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية ، لا تخضع لسيادة أي بلد و أطلق على هذه العملة مصطلح " البانكور" ، و هي عبارة عن وحدة حسابية قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد أن توافق الدول على استخدامها ، و تكون قيمتها مربوطة بالذهب و لكنها قابلة للتغير حسب الأحوال ، و على أن تكون كمية الذهب منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة منتظمة ، تعتمد على الثقة و الائتمان و هنا يتعين على الدول المشتركة في النظام أن تحدد سعر صرف[2] ، عملتها بالبانكور و هو ما يعني أن تكون قيمة عملتها مربوطة بوزن معين من الذهب ، ولا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة اتحاد المقاصة الدولي فالهدف يجب أن يكون استقرار أسعار الصرف أما عن آليات عمل ذلك الاتحاد فكانت أن يكون لكل دولة طرف فيه حساب بالبانكور تتم فيه تسوية قيم

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ص : 177

[2] زينب حسن عوض الهدار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 ، ص:152 "

المدفوعات المترتبة عن المبادلات التجارية أو الخدمات بين الدول الأعضاء بتسجيل قيم تلك المبادلات في ذلك الحساب ،

مشروع هوايت :

لقد أطلق على هذا المشروع هذه التسمية نسبة إلى اسم المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزينة هاري ديكستر هوايت [1].

هذا المشروع لم يكن يستهدف إيجاد سلطة نقدية دولية تحل مكان السلطات النقدية المحلية ، بل كانت فكرته تقوم على أساس التعاون النقدي بين السلطات النقدية لدول عالم ما بعد الحرب العالمية بحيث تصور هوايت إمكان التعاون بين هذه السلطات[2] نادت خطة هوايت بعودة قاعدة الذهب ، و تضمنت إنشاء صندوق دولي يعمل على استقرار سعر الصرف مثل صناديق الصرف الوطنية التي كانت توجد في دول كثيرة في تلك الفترة ، هذا الصندوق تكون موارده عبارة عن مجموعة من الأسهم تقدمها الدول الأعضاء فيه ، و تتحدد لكل دولة حصة على أساس تجارتها الخارجية و مقدار احتياطاتها من الذهب و حجم دخلها القومي ، و في مقابل ذلك يحق لكل دولة وقت الحاجة أن تلجأ لموارد الصندوق و لكن في حدود مبلغ حصتها للحصول على العملات الأجنبية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات[3].

ولقد اقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي اليونيتاس التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب و على الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس ، و ليس لها الحق في تغيير هذه القيمة ، إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق و يتم فتح مجموعة من الحسابات [4]منها ما هو مدين و منها ما هو دائن ، تقيد فيها الأرصدة باليونيتاس[5].

مؤتمر برويتن وودز و ميلاد صندوق النقد الدولي :

دعت الحاجة إلى التقريب بين المشروعين المتعارضين إلى التقاء ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا 9 مرات بواشنطن في سبتمبر و أكتوبر 1943 و حاول مقدما

[1]Patrick lenain . le F.M.I collection , approches , paris , la découverte , 1996 , aljer , casbah , 1998 , p:11

[2]كريمة محمد زكى ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، ط1 ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2004 ص 19.

[3]أمين رشيد كنونة ، الإقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص : 221.

[4]زينب حسن عوض ، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" ، مرجع سابق ، ص:155

[5]كريمة محمد الزكى ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، مرجع سابق ، ص:20

المشروعين هوايت و كينز التوصل إلى حل وسط يتمثل في مشروع مشترك ، و بعد ذلك تمت دعوة حوالي 10 دول من الحلفاء إلى حضور لقاء بأتلنتيك سيتي

(بولاية نيوجيرسي) بهدف وضع تقرير خبراء يقترح ميثاقا لمنظمة دولية أصبحت تعرف بعد ذلك بصندوق النقد الدولي و عرض ذلك الميثاق على ممثلي الدول في مؤتمر بروتين وودز في جويلية 1944 الذي شاركت فيه 44 دولة مثلها 730 .

الجدول رقم (1) : الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في سنة 1944 م

01	أستراليا	**23**	إيران
02	بلجيكا	**24**	إسلاندا
03	بوليفيا	**25**	ليبيريا
04	كندا	**26**	لكسبورغ
05	الشيلي	**27**	المكسيك
06	الصين	**28**	زيلندا الجديدة
07	كلومبيا	**29**	نيكارغوا
08	كوستاريكا	**30**	نورويج
09	كوبا	**31**	بارما
10	الدنيمارك	**32**	البرغواي
11	الدومنيكان	**33**	هولندا
12	الإكواتور	**34**	البيرو
13	المصر	**35**	الفلبيين
14	الولايات المتحدة الأمريكية	**36**	بولندا
15	إثيوبيا	**37**	بريطانيا
16	فرنسا	**38**	السلفادور
17	اليونان	**39**	تشكوسلوفاكيا
18	غواتيمالا	**40**	جنوب إفريقيا
19	هايتي	**41**	الإتحاد السوفياتي
20	الهندوراس	**42**	الأروغواي
21	الهند	**43**	فنزيلا
22	العراق	**44**	يوغسلافيا

المصدر : خالدي الهادي ، الهيمنة من خلال الأطروحة التجارة الدولية ، مع دراسة حالة الصندوق النقد الدولي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1992 ، ص 256. تاريخ الزيارة 2021.

الفرع الثاني : الأهداف و الهيكل التنظيمي :

يحتوي هذا الفرع على عنصرين نتناول فيهما الأهداف التي يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيقها أما العنصر الثاني نستعرض فيه الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة.

أولا–الأهداف و الوظائف

1- الأهداف :

يسترشد الصندوق، في تصميم سياساته واتخاذ قراراته، بالأهداف المرسومة من المادة الأولى في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي و هي كالتالي:

1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق المشكلات النقدية الدولية .

2- تيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة بذلك في تعزيز المستويات العالية للتشغيل وللدخل الحقيقي والحفاظ عليها[1].

اختيار أسعار التعادل و العمل على استقرارها ، بمعنى أن الحدود العليا و الدنيا للأسعار التي يمكن تطبيقها على معاملات الصرف بين عملات الدول الأعضاء لا يجب أن تحيد عن سعر التعادل بأكثر من 1 %(ارتفاعا و انخفاضا).

3- ضبط أسعار صرف العملات الوطنية لتصحيح الاختلال الأساسي في موازين مدفوعات الدول المختلفة ، فالصندوق يوافق تلقائيا على تخفيض قيمة عملة ما إذا كان هذا التخفيض في حدود 10 % من سعر التعادل الخاص بهذه العملة ، أما إذا كان التغيير مساويا أو أكثر من 10 % فيجب الحصول على موافقة مسبقة من الصندوق ، و لا يمنح الصندوق هذه الموافقة إلا بعد استقصاء عن الوضع الاقتصادي و النقدي و المالي للدولة العضو في صندوق النقد الدولي[(2)].المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية[3].

---

[1] ستانلي فيشر، " الأزمة الآسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي"، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد:02 1998،ص3.

[2] نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ص:51.

[3] جيرمي كليفت ، "ما هو صندوق النقد الدولي ؟ " ، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت للصندوق

4- مراقبة التطورات و السياسات الاقتصادية و المالية في الدول الأعضاء و على المستوى العالمي وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استنادا إلى الخبرة التي اكتسبها الصندوق طوال أكثر من خمسين عاما مثل حث المجلس التنفيذي الحكومة اليابانية في إطار مراجعته السنوية لأداء الاقتصاد الياباني لعام 2000على تنشيط النمو بالحفاظ على انخفاض أسعار الفائدة ، و تشجيع إعادة الهيكلة في الشركات و البنوك و تعزيز جهود التحرير و المنافسة.

5-تقديم المساعدة الفنية و التدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الأعضاء ، و بنوكها المركزية و في ذلك تدخل الصندوق ، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي لمساعدة دول البلطيق و روسيا و غيرها من بلدان الاتحاد السوفييتي سابقا في إنشاء نظام خزانة لبنوكها المركزية كجزء من عملية التحول من نظم التخطيط المركزي إلى نظام الاقتصاد القائم على السوق[1].

1-1- الأهداف الجديدة :

أهدف و مهام صندوق النقد الدولي بعدما تطرقنا سلفا للأهداف الأصلية للصندوق، و كتيجة للاضطرابات التي عرفتها العملات الدولية خلال سنوات ستينات القرن الماضي و ما نتج عنها من أزمات في السيولة الدولية، سارع صندوق النقد الدولي إلى التدخل محاولة منه لحل هذه الأزمة، حيث قام بإنشاء الصندوق وحدة حقوق السحب الخاصة (spéciaux tirages de Droits)و بعد القرار الجريء المتخذ من قبل الرئيس الأمريكي " نيكسون " بتاريخ 21 جويلية 1971 ، و الذي بموجبه تم إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب ، و تعويمه و فرض رسوم جمركية على المبادلات التجارية خاصة مع اليابان ، و من أهم النتائج المباشرة لهذا القرار ياراهو أهم مقومات نظام " بريتون وودز هما[2] "

- التراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب.
- التراجع عن مبدأ ثبات أسعار الصرف بعد تعويم العملات من قبل الدول الأعضاء.

و من مظاهر الدور الجديد للصندوق قيامه بالمهام التالية:

- الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفوائض و جذابها و إقراضها .

[1] كريمة محمد الزكى ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 2004 ، ص:23

[2] الصندوق النقد الدولي تأسيس اتفاقية افريل01 2014 ، ص2

http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf

- الإشراف و الرقابة على تنفيذ و برمجة سياسات للدول النامية.
- تنامي دوره التنظيمي في إدارة أزمة المديونية العالمية[1] .

كما نجد أن مهامه أخذت نسقا تصاعديا خلال تنامي العولمة المالية و ذلك من خلال :

- لعب دورا مهما في التحول الاقتصادي للدول الاشتراكية.
- أصبح الصندوق كوكالة للتنمية من خلال تقديمه لقروض متوسطة و طويلة الأجل .
- أضحى الصندوق محاورا مهما أثناء الأزمات المالية إذ تقمص من خلالها دور مقرض الملاذ الأخير.

ثانيا: الهيكل التنظيمي :

تعمل في صندوق النقد الدولي أجهزة مسيرة و أخرى استشارية نتناولها فيما يلي:

1-الأجهزة المسيرة :

تتوزع الأجهزة المسيرة في الصندوق بين :

1-1-مجلس المحافظين :

يعد مجلس المحافظين الجهاز الموسع الذي يضم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي[2]

ومجلس المحافظين هو السلطة الإشرافية العليا، الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة الإشرافية العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ – عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد – ومحافظ مناوب. ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية[3].

1-1- المجلس التنفيذي :

---

[1] Arnaud DIEMER ,Le Système Monétaire International, Formation Continue, MCF IUFM d'AUVERGNE http://www.oeconomia.net/private/cours/smi.pdf La date d'accé 24/11/2014

[2] قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص: 33

[3] جيرمي كليفت ، "ما هو صندوق النقد الدولي ؟ " ، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت للصندوق ، www 2008/02//01 imf org..

يعد المجلس التنفيذي الجهاز الدائم و المضيق في صندوق النقد الدولي، و يقوم هذا المجلس بأداء المهام العادية لصندوق النقد الدولي و يسير عملياته النقدية. و هو بذلك يحدد سياسة الاستفادة من موارد الصندوق من مبالغ مالية و آليات قرض و مضامين المشروطية و من طريقة تعيين المديرين التنفيذيين تلك يسهل أن نستنتج أن البلدان الغربية الغنية هي التي تهيمن على بنيات "ص.ن.د "هيمنة مالية و سياسية[1].

هذا و يعد مجلس الإدارة 24 مديرا تنفيذيا منهم 5 معينون قانونا يمثلون كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و ألمانيا و اليابان إلى جانب 3 آخرين يعينون بشكل واقعي يمثلون روسيا و الصين و المملكة العربية السعودية[2].

أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية constituencies لفترات مدتها عامين.

ويقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي، وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي، وتقدم الوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، وإن كان هناك بعض الوثائق يقدمها المديرون التنفيذيون أنفسهم.

1-2- المدير العام:

ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين ، وهو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق و ذلك بنص اتفاق الصندوق و هو الذي يرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوت فيه ذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس ومدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد ، و لا توجد اشتراطات خاصة فيما يعين مديرا للصندوق ومع هذا فقد اتفق ومنذ إنشاء الصندوق على أن يكون مديره غير أمريكي و في عام 1949 أنشئ منصب نائب مدير الصندوق يعينه مجلس المحافظين أيضا ، وذلك لكي يتولاه أمريكي على الدوام و عادة ما يعين مديرا للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد و الائتمان[3].

---

[1] ص .ن.د : صندوق النقد الدولي.

[2] قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 34

[3] زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999، ص:163.

هيئة موظفي الصندوق:

يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلداً .

ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريباً. ويضم الصندوق 22 إدارة ومكتباً يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام.

الأجهزة الاستشارية:

و يوجد إلى جانب الأجهزة المنصوص عليها في نظام صندوق النقد الدولي أجهزة أخرى أنشأها مجلس المحافظين، داخل المؤسسة و هي اللجنة النقدية و المالية و لجنة التنمية.

كما توجد أجهزة أخرى تعمل خارج المؤسسة، و هي المجموعات التي تشكلها الدول .

1-3- الأجهزة العاملة داخل الصندوق

تتمثل الأجهزة الاستشارية العاملة في الصندوق في العديد من اللجان نتعرض لها فيما يلي:

2-1-1- اللجنة الدولية المالية و النقدية: Le comité monétaire et financier International

يجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999 [1].

أنشأت هذه اللجنة في عام 1974 لتقديم المشورة إلى مجلس محافظي الصندوق في شؤون الإشراف على إدارة و تعديل النظام النقدي الدولي و التصدي للتقلبات التي تهدده.

أما عن الدورات التي تعقدها هذه اللجنة فهي مرتين في السنة، في الربيع (في أفريل أو ماي)

2-1-2-لجنة التنمية Le comité de développement

[1] جيرمي كليفت ، "ما هو صندوق النقد الدولي ؟ " ، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت للصندوق www imf org 2008/02//01

وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية[1].

تعنى بنقل الموارد الفعلية إلى الدول النامية ، أنشأت في عام 1974 و تتكون من 64 عضو هم زراء المالية.

يمثلون أعضاء في مجلس المدراء التنفيذيين المعنيين للبنك و الصندوق[2].

2-2-الأجهزة العاملة خارج الصندوق:

تتمثل الأجهزة خارج صندوق النقد الدولي في جميع المجموعات التي شكلتها الدول الأعضاء في الصندوق و هي كالتالي:

2-2-1-مجموعة الخمسة:

مجموعة الخمسة Group of 5 تضم الدول الصناعية التي تكون عملاتها حقوق السحب الخاصة وهي فرنسا والمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة[3]

2-2-2-مجموعة السبعة:

و تضم مجموعة الخمسة مضافا إليها كندا و إيطاليا هي ليست منظمة بالمعنى الحرفي للكلمة، ولكنها تلعب دوراً محدداً في تعيين مسار اقتصاد سياسي مشترك بين المشاركين في مؤتمراتها السنوية، نقصد بذلك لقاءات السبعة الكبار G-(7) أي مجموعة البلدان السبعة الأكثر تطوراً التي تضم أحياناً مندوباً عن الاتحاد الأوروبي والرئيس الروسي، وهذا ما يجعلها مجموعة الكبار السبعة + 2(2 + G-7) وأحياناً الثمانية الكبار[4](G-8)

2-2-3-مجموعة الإحدى عشر: و هي التي كانت تضم ، عند إنشائها سنة 1962 عشر دول فقط وتضم وزراء مالية فرنسا، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة و كل من بلجيكا وهولندا والسويد وانضمت لها ، سويسرا في عام 1984 وبقي اسمها على حاله القديم.

---

[1] عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص:288

[2] عرفان تقي الحسني ، مرجع السابق.

[3] المنصور جعفر ، تأثيرات ،a.htm_10_06almansour27/opinion/uk.org . http://www 2008/01/22.d

[4] جوزيف عبد الله ، عولمة ماذا ، كيف ؟ لماذا ؟ http://www.un.org/arabic/av/radio/news/2004/n0406230.htm

وتهدف المجموعة لدعم صندوق النقد بعملاتها عند الحاجة وهو نوع سياسي من دعم القطاع الخاص[1]، و ما يجدر ذكره ، فيما يتعلق بمهام هذه المجموعة هو أنها تقوم بدور الناطق باسم بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لدى صندوق النقد الدولي[2].

2-2-4- مجموعة "24":

أو المجموعة البيجهوية لـ "24 "للشؤون النقدية الدولية) و هي مجموعة أنشأتها مجموعة "77 "و مجموعة "24 "تمثل البلدان النامية العضوة في صندوق النقد الدولي منذ 1964 غير أنها لم تشكل رسميا إلا في سنة 1972 و هي تلعب دور الناطق باسم الدول النامية داخل أجهزة تك المؤسسة الدولية[3].

2-2-5- مجموعة الثلاثين :

مجموعة خاصة لكبار المصرفيين ورجال المال والأعمال والاقتصاد جمعهم عام 1979 المدير المتقاعد لصندوق النقد الدولي يوهانس فيتيفيين Witteveen Johannesبعد سنتين من تقاعده، و بشكل غامض تجتمع هذه المجموعة غير المنتخبة مرتين وأكثر كل سنة لغرض مفتوح هو مناقشة أمور العالم الاقتصادية وتقرير كيفية التعامل معها و التفكير في توجيه تطور صندوق النقد لدولي[4].

النموذج :

[1] المنصور جعفر ، تأثيلات ، http://www، org.uk/opinion/almansour27_10_06a.htm 2008/01/22.d

[2] قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ، دار هومية للطباعة و النشر ، بوزريعة الجزائر ، 2003 ، ص 39

[3] عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ، دار هومية للطباعة و النشر ، بوزريعة الجزائر ، 2003 ، ص 39

[4] المنصور جعفر ، تأثيلات ، http://www، org.uk/opinion/almansour27_10_06a.htm 2008/01/22.d

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

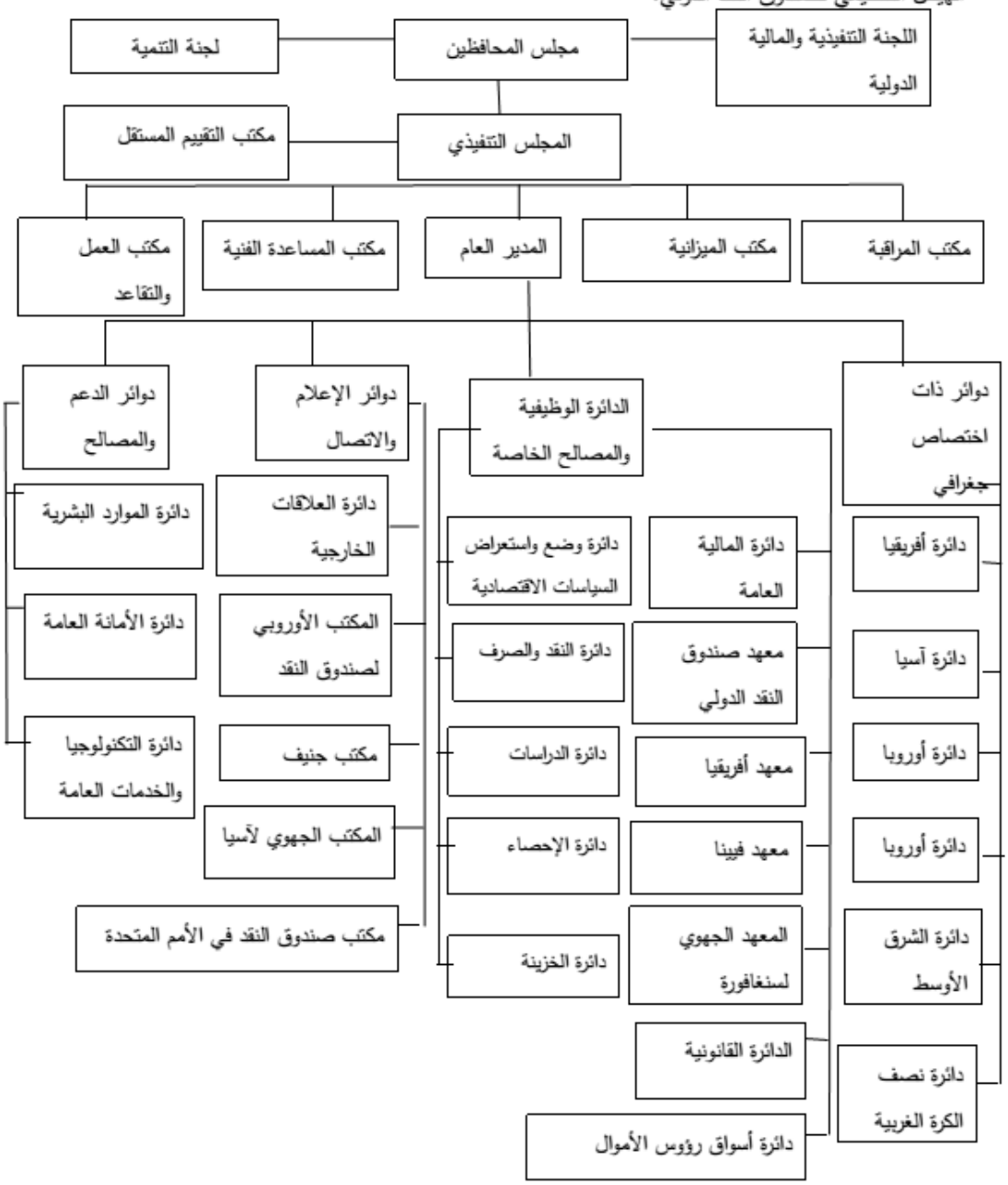

المصدر :صندوق النقد الدولي،الهيكل التنظيمي للصندوق:www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm

المطلب الثاني: مهام صندوق النقد الدولي

الفرع الأول: الرقابة

1- الرقابة الثنائية

تتجسد الرقابة الثنائية من خلال زيارة الخبراء الاقتصاديين الممارسين لدى الصندوق سنويا إلى معظم البلدان الأعضاء، و ذلك من أجل التباحث و التشاور مع الحكومات و البنوك المركزية فيما إذا كانت هناك مخاطر الاستقرار المحلي و العالمي بما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية أو المالية و تتركز هذه المناقشات أساسا – أسعار الصرف .

– السياسات النقدية و المالية .

– الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي.

و عند عودة الخبراء إلى مقر الصندوق يباشرون برفع تقرير للمجلس التنفيذي لمناقشته، و يلي ذلك نقل آراء إلى سلطات البلد العضو في ختام عملية تعرف بمشاورات المادة الرابعة.

2– الرقابة متعددة الأطراف :

إضافة إلى الرقابة الثنائية التي يقوم الصندوق نجد أن هذا الأخير يتولى رصد الاتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا و إقليميا، حيث يقوم بتحليل التداعيات التي تنتقل إلى الاقتصاد العالمي من سياسات البلدان الأعضاء ، و من الأدوات المستعملة في مجال الرقابة المتعددة الأطراف نجد المطبوعات التي يصدرها بانتظام و من أبرزها نذكر :

– آفاق الاقتصاد العالمي.

– تقرير الاستقرار المالي العالمي.

– تقرير الراصد المالي.

كذلك ينشر الصندوق تقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي تتضمن تحليلا أعمق لخمس مناطق أساسية في العالم، و منذ عام 2011 ، يعد الصندوق تقارير التداعيات التي تتضمن تحليلا لأثر السياسات الاقتصادية في اقتصاديات العالم الخمس الكبرى .و هي الصين و منطقة اليورو و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاديات الشريكة و منذ عام 2012 بدا إعداد تقارير تجريبية عن القطاع الخارجي تضع المراكز الخارجية للاقتصاديات الكبيرة ذات التأثير النظامي في سياق متسق عالميا . كذلك يعد الصندوق مرتين سنويا جدول أعمال السياسات العالمية ، يجمع فيه أهم النتائج و المشورة بشأن السياسات من تقارير متعددة ، و يحدد

جدول أعمال مستقبلي للصندوق و بلدانه الأعضاء و يجري التذكير أن الصندوق يقوم بم راجعات لأنشطته الرقابية على أساس منتظم كل ثلاث سنوات ، كانت آخرها في عام 2011 التي و أوصت بإدخال تحسينات في ستة مجالات أساسية ، هي الروابط المتبادلة ، تقييم المخاطر ، الاستقرار الخارجي ، الاستقرار المالي، الفعالية ، و الإطار القانوني .

الفرع الثاني: تقديم قروض التسهيلات التمويلية :

يستعمل صندوق النقد الدولي موارده من أجل مساعدة البلدان الأعضاء التي تعاني من صعوبات في موازين مدفوعا و ذلك يهدف إعادة التوازن لوضعية الخارجية ، وعادة ما تحمل برامج و مساعدات الصندوق التمويلية شروطا فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد طالب القرض، تعرف" بالمشروطة[1].

أولا : شرطية برامج الصندوق :

تشمل شرطية الصندوق بمعناها الواسع كل من البرامج التي يدعمها الصندوق . أي السياسات الاقتصادية الكلية و السياسات الهيكلية ، و الأدوات المحددة التي تستخدم في متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف التي يحددها البلد العضو بالتعاون مع الصندوق.

تستند الموافقة على البرامج أو مراجعاته إلى مختلف الالتزامات المتفق عليها مع سلطات البلد المعني بشأن السياسات ، كما يمكن أن تتخذ هذه الالتزامات أشكالا مختلفة[2]:

1- الإجراءات المسبقة :

هي تدابير يوافق البلد العضو على اتخاذها قبل موافقة التنفيذي على التمويل أو قبل استكماله المراجعة، تضمن هذه التدابير توافر الركيزة اللازمة لنجاح البرنامج، أو إعادة وضعه على المسار الصحيح إذا انحرف عن السياسات المتفق عليها.

من أمثلة هذه الإجراءات إلغاء القيود السعرية أو الموافقة رسميا على إعداد موازنة تتسق مع إطار المالية العامة المحدد في البرنامج.

2- معايير الأداء الكمية :

هي شروط محددة و قابلة للقياس يتعين استيفاؤها لاستكمال المراجعة.

---

[1] Albert Ondo Ossa, Economie monétaire internationale, Edition ESTEM, Paris,1999,p:169

[2] صندوق النقد الدولي ، شرطية الصندوق ، صحيفة وقائع ، بالتصرف ،12/01 /2012

دائما ما تشير هذه المعايير إلى متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية التي تتحكم فيها السلطات الوطنية، على غرار النقدية والائتمانية أو الاحتياطيات الدولية أو أرصدة المالية العامة أو الاقتراض الخارجي.

3- الأهداف الإرشادية :

و هي تلك الأهداف التي تستخدم في تقييم التقدم المحرز، باعتبارها عنصرا مكملا لمعايير الأداء الكمية.

4- القواعد المعيارية الهيكلية :

هي تدابير إصلاحية (غالبا ما تكون غير قابلة للقياس الكمي) تتسم بأهميتها البالغة في تحقيق أهداف البرامج، و قصد أن تمثل علامات إرشادية في تقييم تنفيذ البرنامج أثناء عملية المراجعةُ . تختلف هذه القواعد باختلاف البرامج، و من أمثلتها التدابير الرامية إلى تحسين عمليات القطاع المالي أو بناء شبكات الأمان الاجتماعي أو تعزيز إدارة المالية العامة.

5- شرط المشاورات و الالتزام بالبرنامج:

يتم ذلك في العادة بمقتضى اتفاق إقراض قد ينص، حسب أداة الإقراض المستخدمة، على سياسات و تدابير اقتصادية محددة يوافق البلد المعني على تنفيذها لحل مشكلة ميزان المدفوعات و يتولى البلد العضو بالتشاور مع الصندوق تحديد برنامج عرض في معظم الحالات علىُ السياسة الاقتصادية الذي يرتكز عليه الاتفاق، ثم التنفيذي " ضمن خطاب نوايا " في موارد الصندوق المطلوبة و التنفيذي، ت تكون مقسمة في العادة على أقساط مرحلية تتوافق مع التقدم في خطوات تنفيذ البرنامج غير أن بعض الاتفاقات تتيح للبلدان ذات الأداء القوي الاستفادة من موارد الصندوق مقدما مرة واحدة، و من ثم لا تخضع لتفاهمات بشأن السياسات.

حيث شهد الصندوق خلال مسيرته العديد من الأدوات و التسهيلات التمويلية، منها من لازال ساري المفعول و البعض الآخر تم توقيفه و إقرار بدائل تمويلية جديدة تزامنا و خصوصية كل مرحلة، و كمثال على ذلك ، قام الصندوق بطرح أدوات تمويلية جديدة يهدف من وراءها إلى إصلاحات ضمن مجموعة الإقراض في حساب الموارد العامة الموافق عليها في عام 2009 ، و اعتمادا على التقرير السنوي للصندوق لسنة 2014 و الذي تم الكشف من خلاله على التسهيلات التمويلية التي يعمل في الوقت الحالي، حيث تم تصنيف هذه التسهيلات إلى ثلاث أنواع ، التسهيلات العادية، و التسهيلات الخاصة، التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل.

و أنشئت هذه الأخيرة بدعم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ، و دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2010 كجزء من عملية إصلاح أوسع نطاقا لجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة و ملائمة لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل ، وفي جانفي 2013 تم تنقيح هذه التسهيلات لتعزيز ملاءمتها للبلدان منخفضة الدخل و إضفاء مزيد من المرونة على الدعم المقدم من الصندوق ، بحيث تمت زيادة حدود الاستفادة من الموارد والمعايير مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، كما أصبح التمويل بشروط أكثر يسرا، مع مراجعة بمقدار أسعار الفائدة مرة كل عامين و هي تبلغ حاليا صفر% حتى عام 2014 ، و تأتي التسهيلات المقدمة إلى البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في ثلاثة أشكال نوجزها فيما يلي:[1]

أ –**التسهيل الائتماني الممدد : Facility Credit Extended** يأتي التسهيل الائتماني الممدد خلفا لتسهيل النمو و الحد من الفقر باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعات احتياجات تمويلية على المدى المتوسط.

ب_ تسهيل الاستعداد الائتماني : Facility Credit Standby يتيح مساعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعات احتياجات تمويلية قصيرة الأجل .

ج_ التسهيل الائتماني السريع : Facility Credit Rapid يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعات احتياجات عاجلة و يأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق.

الفرع الثالث : المساعدات الفنية :

أولا: مجالات المساعدة الفنية المقدمة من طرف الصندوق[2]:

يمكن تلخيص محاور المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق ضمن سياساته تجاه أعضاءه في ما يلي :

1_دعم القطاعات المالية و النقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي و الرقابة عليه و إعادة هيكلته، و إدارة النقد الأجنبي و العمليات ذات الصلة، و نظم المقاصة و تسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية و تطويرها.

[1] صندوق النقد الدولي ، الإقراض من صندوق النقد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، بتصرف ، 2015/01/02

[2] صندوق النقد الدولي، ما هو صندوق النقد الدولي ؟تاريخ الزيارة 12/01/2015

2_ مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية و ضمان حسن أدائها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات و الإدارة الضريبية و الجمركية، و وضع الميزانية، و إدارة الإنفاق، و تصميم شبكات الأمان الاجتماعي، و إدارة الدين الداخلي و الخارجي.

3_ إعداد البيانات الإحصائية و إدارتها و نشرها و تحسين نوعيتها.

4_ صياغة التشريعات الاقتصادية و المالية و مراجعتها.

ثانيا : الهياكل و البرامج المستخدمة في تقديم المساعدة الفنية و التدريب:

هدف تعزيز التكامل بين المساعدة الفنية و التدريب يعتمد الصندوق بمعهد تنمية القدرات[1] ، الذي ادخل مجموعة من الأدوات الجديدة في ميدان التدريب، تقديم توجه مفاهيمي و تحليلي أقوى في المساعدة الفنية التي يقدمها في مجال المالية العامة ، حيث اقترح المعهد أدوات التقييم الموحدة الجديدة ، و التي أن تساعد على إقامة توجه مفاهيمي و تحليلي اقوي في المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق بشان قضايا المالية العامة إلى جانب معهد تنمية القدرات ، يعتمد كذلك الصندوق على مجموعة من برامج و مراكز التدريب الإقليمية التي تغطي كامل مناطق العالم.

[1] نشا معهد تنمية القدرات بواشنطن سنة 2012، و للتعرف اكثر على أنشطة المعهد

الجدول رقم(02) : برنامج و مراكز التدريب الإقليمية المقدمة من الصندوق :

تسمية المركز أو البرامج		المقر	سنة الإنشاء
بـــرامج التدريـــب الإقليمية			
مركز التدريب الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية		برازيل	2000
برنامج التدريب المشترك بين الصين و صندوق النقد الدول		الصين	2001
برنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا		موريشيوس	2010
مـــــراكز التدريـــب الاقليمية			
معهد التدريب لصالح افريقي (ا ـــ حل محل برنامج التدريب المشترك لصالح إفريق		موريشيوس	2013
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد و التمويل في الشرق الأوسط		الكويت	2011
معهد التدريب الإقليمي بين الصندوق و سنغافورة		سنغافورا	1998
معهد فينا المشترك		النمسا	1992
مـــــراكز المساعدة الفنيـــة			
		جزر فيجي	1993
		بربادوس	2001
مركز المساعدة الفنية الإقليمي في إفريقيا 05في مناطق	منطقة شرق إفريقيا	تنزانيا	2002
	منطقة غرب إفريقيا(الأولى	مالي _الكوديفوار	2012/2003
	منطقة وسط إفريقيا	الغابون	2007
	منطقة جنوب إفريقيا	موريشيوس	2011
	منطقة غرب إفريقيا (الثانية	جزر الرأس الأخضر	2013
		لبنان	2004
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى و بنما و الجمهورية الدومينيكية		غواتيمال	2009

المصدر: من إعداد الطالب بناء المعطيات كتيب التدريب لمعهد التدريب بصندوق النقد الدولي ، تاريخ الزيارة 2021

الفرع الرابع : اختبارات القدرة (الإجهاد):

لقد أظهرت الأزمات المالية التي شهدا سنوات التسعينات مدى أهمية معرفة حساسية القطاع المالي تجاه مختلف الصدمات ، و في هذا السياق بادر صندوق النقد الدولي رفقة المؤسسات المالية الدولية إلى وضع أدوات جديدة من أجل المساعدة على تقييم جيد لقياس مدى استقراري النظام المالي .

و تطبق اختبارات القدرة أو الإجهاد من خلال خمسة مراحل نشير إليها بإيجاز في الآتي[1].

المرحلة الأولى: و فيها يتم تحديد الحساسية الخاصة أي مكامن الحساسية ، و ذلك من خلال التركيز على فهم بيئة الاقتصاد الكلي لدولة ما يهدف المساعدة على فهم مكونات النظام المالي لديها، و بالتالي الوصول إلى المصادر الحقيقة للصدمات.

المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة بناء السيناريوهات المختلفة من خلال الاعتماد على نماذج الاقتصاد القياسي التي تقدم قاعدة بيانات تساعد على إجراء اختبارات الإجهاد بشكل دقيق و بالتالي الوصول إلى رسم رؤية استشرافي للوضع يهدف تحليل الروابط الأساسية بين النظام المالي و الاقتصاد الحقيقي.

المرحلة الثالثة: و يتم في هذه المرحلة القيام بالعمليات الحسابية و هي عبارة عن ترجمة لمختلف البيانات المستخرجة من حسابات الدخل و البيانات الميزانية للمؤسسات المالية.

المرحلة الرابعة : يتم في هذه المرحلة تحليل الآثار الثانوية.

المرحلة الخامسة : و هي مرحلة يتم من خلالها تلخيص و نشر نتائج اختبارات الإجهاد و الجدول الموالي يبين لنا مصادر الخطر و كذا الصدمات التي تخلفها هذه الأخطار المستهدفة إثناء معالجة هذه الصدمات.

[1] Pull Hilbers et Methew T.jones, Et si...? Finance et Développement , December 2004,p:25-26.

المبحث الثاني : تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة الاختلالات الاقتصادية للدول النامية

المطلب الأول : دور صندوق النقد الدولي في معالجة أزمات المديونية .

الفرع الأول: دور الصندوق كمفاوض وسيط في إدارته لأزمة المديونية

قبل التطرق إلى إدارة أزمة المديونية من طرف الصندوق، لابد من الاتفاق على انه توجد حالتين لمشكلة عدم دفع المديونية هما[1].

- **وضعية عدم وجود سيولة**:و هي عبارة عن الصعوبات الظرفية عند التسوية المالية ،حيث يمكن حل هذا المشكل بتأجيل الأقساط إلى وقت آخر.
- **وضعية الملاءة المالية** :في هذه الحالة يكون من الصعب على الدولة المدينة أن تدفع سواء في الوقت الحالي أو مستقبلا، حيث تكون وضعية البلد المعني في هذه الحالة معقدة جدا.

تميزت مرحلة الثمانينيات بالعديد من المبادرات في إطار حل مشاكل المديونية ، حيث استغل صندوق النقد الدولي هذا الوضع لكي يكسب تعاطف الدول المدينة ، إضافة إلى محاولاته الهادفة إلى إيجاد مكان له و إعادة بعث دوره من جديد بعد نظام" بروتون وودز"، الذي يمثل الرحم الذي انبثقت منه اتفاقية تأسيس الصندوق سنة 1944 ، و عليه فإن دور صندوق النقد الدولي في إتاحة وسائله التمويلية لا تتم إلا في الحالات المترتبة عن مشكلة السيولة نظرا لمحدودية موارده كما اشرنا إلى ذلك في الفصل الأول ، الأمر الذي أدى به إلى الانخراط في جملة من المبادرات العديدة لإدارة أزمة المديونية و التي سنأتي على ذكر أهممها ،سواء فيما يخص الديون العمومية أو الديون الخاصة ، أو الديون المتعددة الأطراف.

أولا : إعادة تسيير الديون العمومية

تتم تسوية الديون العمومية من خلال إعادة هيكلته في إطار نادي باريس ، و الذي عرف تطورات في منهج عمله بدا من توصيات اتفاق تورنتو 1989 ، مرورا" باتفاق ترينيداد" سنة 1991.

1-تحليل علاقة صندوق النقد الدولي بنادي باريس :

[1] Marc Raffinot, Dettes Extérieure et ajustement structurelle, EDICEF, France, Page : 75

نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة، تمثل في أغلبها الدول الصناعية الكبرى و وصل عدد أعضاءه سنة 2014 الى 20 دولة بعد انضمام الكيان الصهيوني، دوره محاولة إيجاد الحلول الدائمة المرتبطة بالصعوبات الموجودة على عاتق الدول النامية [1]

يقوم نادي باريس على ستة مبادئ أبرزها :التضامن فيما بين الدائنين، المشروطية، تبادل و مشاركة المعلومات فيما بين الأعضاء ، و الإجماع على القرارات المتخذة ، و نظرا للدور المشترك بين "صندوق النقد الدولي "و" نادي باريس " في إدارة أزمة المديونية رأينا بأنه لابد من معرفة تأثير سياسة و عمل نادي باريس ، باعتباره المرآة العاكسة لصور و سياسات صندوق النقد الدولي في تعامله مع أزمة المديونية، حيث سنطرق إلى مدى تأثير نشاط نادي باريس إلى غاية سنة 2014 على تخفيف المديونية في الدول النامية، و إلى أي مدى تتقاطع معاييره و مبادئه مع نشاط صندوق النقد الدولي في عمليات إدارة المديونية العالمية ، يعتمد نادي باريس في معالجاته للديون على محورين رئيسيين و يتعلق الأمر بـ:

1-1 - **عمليات إعادة الجدولة و إلغاء الديون** : و ذلك من خلال مجموعة من الصيغ و المعايير نوجزها في الآتي : المعايير النمطية ، إيفيان ؛ " EVIAN " ، مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية "PPTE" المعالجات الاستثنائية في حالات الأزمة .

1-2- عمليات التسديد المسبق.

ويهدف تقييم أثر سياسات نادي باريس و تقاطعها مع نشاط صندوق النقد الدولي، رأينا أنه من الواجب التطرق إلى الميكانيزمات التي يستعملها هذا النادي أثناء معالجته لديون البلدان المدينة، و ذلك بتحليلنا للمعايير النمطية التي تدخل في عمليات إعادة الجدولة.

فسوف نتطرق إليها في الفرع الثاني من هذا المطلب، و " PPTE " أما بالنسبة لمبادرة " الدول الفقيرة المثقلة بالديون ذلك تدخل بشكل مباشر تحت إدارة صندوق النقد الدولي في إطار شراكته مع البنك العالمي[2].

[1] الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر ،) جامعة ،الجزائر،ص: 169 بالتصرف

[2] الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر ،) جامعة ،الجزائر،ص:173 بالتصرف

الجدول رقم (03) : معايير نادي باريس في معالجة المديونية

نوع المعيار	حيثيات و مضمون المعيار	شروط أو أحقية الاستفادة من المعيار	عدد الدول المستفيدة من هذا المعيار الى غاية سنة 2014
المعايير التقليدية	ضرورة تبني برامج صندوق النقد الدولي من خلال إثبات حاجتها إلى تخفيف ديونها	جميع الدول المنظمة إلى راية صندوق النقد الدولي لها حق الاستفادة من هذا المعيار	60 دولة
معايير هيوستن سبتمبر 199	تتميز بنود هيوستن عن المعايير التقليدية من خلال ثلاثمضامين: 1-يتم منح فترة سداد إضافية للديون ادولة، فبالنسبة للديون التي لا تدخل في إطار المساعدات الإنمائية يتم جدولتها لمدة 15 سنة ،أما الديون التي تدخل في برنامج المساعدات الائتمانية يتم جدولتها لمدة 20 سنة مع فترة سماح تقدر ب 10 سنوات. 2-يتم جدولة ديون المساعدات الائتمانية الرسمية بمعدلات فائدة ميسرة 3-يمكن إجراء مبادلة الديون في إطار طوعي و ثنائي.	تستفيد من هذا المعيار البلدان متوسطة الدخل و الأكثر مديونية بالإضافة إلى ضرورة توفر ما يالي: 1-ضعف مستوى الدخل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أقل من 2995 دولار 2-أن تكون المديونية مرتفعة و هذا وفقا للنسب* إذا فاقت نسبة الدين / الناتج المحلي الإجمالي50%إذا فاقت نسبة الدين/الصادرات275* % *إذا فاقت نسبة خدمة الدين/الصادرات 303-%مخزون الثنائية لا يقل عن 150 %من الديون الخاصة	20دولة
معايير نابولي ديسمبر 1994	تميزت هذه المبادرة بإلغاء الدين لفائدة الدول الفقيرة الأكثر مديونية في هذه المبادرة إلى % 50 لتصل هذه النسبة سنة ، 1999 %إلى67	مخصص للدول الفقيرة الأكثر مديونية التي أهلت فقط للاستفادة من مساعدات مؤسسة التمويل الدولية، بالإضافة إلى ضرورة احترام الالتزامات تجاه الدول الدائنة و كذا صندوق النقد الدولي،إضافة إلى المؤشرات الأخرى مثل ،أن لا يتجاوز دخل الفرد 755 دولار في هذهالدول.	36 دولة
معايير كولن نوفمبر 1999	دول " تزامنت معايير" كولن " مع مبادرةPPTE " الفقيرة الأكثر مديونية "حيث تم إقرار زيادة مستوى أو نسبة إلغاء الديون إلى % 90 أو أكثر إذا اقتضت الضرورة.	تستفيد من تطبيق هذا المعيار الدول المؤهلة للاستفادة من معايير نابولي إضافة إلى: 1-ضرورة احترام الاتفاقات المسبقة مع نادي باريس و تطبيق الإصلاحات الاقتصادية. 2-حصول الدولة التي تريد الاستفادة من هذه المعيار على تصريح من طرف صندوق النقد لدولي و البنك العالمي بأحقية هذه الدولة في الاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية.	33دولة

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الموقع الرسمي لنادي باريس، تاريخ الزيارة 2021

2- حجم و شكل الاتفاقات المبرمة في نادي باريس:

تأخذ عملية إعادة هيكلة الديون في نادي باريس ثلاث أشكال نبرزها في ما يلي:

و هذا بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض " PPTE " .معالجة الديون في إطار مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية إعادة جدولة الديون بالنسبة للدول الصغيرة و التي تأثرت بشدة بأزمات الاقتصاد الكلي عمليات التسديد المسبقة المتعلقة بالديون المهيكلة سابقا .

و الجدول أدناه يوضح عدد و شكل الاتفاقات المبرمة في إطار نادي باريس للفترة 2009 و 2014 .

الجدول رقم (04) : عدد وشكل الاتفاقيات المبرمة في إطار نادي باريس للفترة الممتدة (2014/2009)

السنوات						
	2009	2010	2011	2012	2013	2014
-عدد الإتفاقات المبرمة من طرف نادي باريس	7	9	2	4	2	1
- في إطار مبادرة PPTE	6	8	2	4	2	-
- في إطار مغلبير و نهج	1	1	-	1	1	-
-في إطار الدفع المسبق	-	-	-	-	-	-
- المبالغ التي تمت معالجتها بملايين الدولار	5230	13292	2606	7601	9891	9690
- في إطار مبادرة " PPTE	3130			7596	13	-
-في إطار الدفع المسبق	161	117	-	5	-	-
- المبالغ التي أعيد جدولتها بالمليون دولار	4317	5323	1953	5323	4317	9690
في إطار مبادرة - " PPTE"	4020	4189	1953	5318	5	-
في إطار معايير و منهج - " Evian"	90	117	-	5	4312	-
- المبالغ التي أعيد جدولتها بالمليون دولار	1183	8987	653	2278	5564	9690
-المجهودات الثنائية مضاف إليها الإلغاء في إطار مباردة	164	3797	198	5066	369	-

-المصدر:التقرير السنوي لنادي باريس لسنة ، 2014 ، تاريخ الزيارة 2021

3- اتفاق ترينيداد1991

تم تعزيز "اتفاق تورونتو " بشروط ترينيداد انطلاقا من ديسمبر 1991 ،بمناسبة الاقتراحات المقدمة بترينيداد سبتمبر عندما دعا إلى معالجة جذرية لمشكلة المديونية للدول المستفيدة من مبادرة تورنتو، 1991 " M john Major " من طرف حيث يهدف هذا البرنامج إلى تخفيض أصل الدين بمقدار % 66 من رصيد الديون لهذه الدول.[1]

ثانيا: إعادة تسيير الديون الخاصة

بالإضافة إلى الديون العمومية و المبادرات التي لاقت استحسانا من طرف صندوق النقد الدولي مثلما رأينا ذلك في النقطة السابقة ، فنجد كذلك أن الأزمة مست الدائنين الخواص، الأمر الذي ترتب عليه كذلك مبادرات إدارة هذه الأزمة ،حيث وجدت اغلب البنوك التجارية الدائنة ضالتها في نادي لندن، دون أن ننسى المبادرات الأخرى مثل مبادرة" بيكر 1985 " ، و مبادرة برادي1989.

1- تحليل علاقة صندوق النقد الدولي بنادي لندن:

نادي لندن هو مجموعة غير رسمية من البنوك التجارية التي تجتمع للتفاوض على مطلبات المستحقة على مدين سيادي[1]

ويبدأ المدين عملية يتم فيها تشكيل" لجنة استشارية "تابعة لنادي لندن ترأسها شركة مالية قيادية وتضم ممثلين لشركات دائنة .أخرى .وتُحل اللجنة عند توقيع اتفاقية إعادة هيكلة الدين يتجلى دور صندوق النقد الدولي عند تقييمه للتدابير المقترحة من طرف البلدان المدينة و التي تكون في أغلب الأحيان قاسية جدا على شعوب هذه الدول، و ذلك من خلال تأكيده على مدى وصول هذه البلدان إلى أسواق الائتمان و قدر واصلة النمو، بالإضافة إلى تقييمه للتدابير التي اقرها البلد المدين في القطاع المصرفي، بعدها يقوم التنفيذي لصندوق النقد الدولي باتخاذ قراره، الذي يعتبر كشهادة حسن السلوك، تقدم فيما بعد إلى نادي الدائنين الخواص بلندن[2].

[1] نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001

[2] كريمة محمد الزكى ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 2004

2- مخطط بيكر:

مثلما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا عندما تطرقنا إلى الأهمية التي أوقعها" مخطط بيكر "في تحويل منهاج صندوق النقد الدولي في التعامل مع الدول النامية، سوف نتطرق في هذه النقطة هنا إلى المحاور الكبرى لهذا البرنامج و ما مدى نجاحه في حل المشاكل التي تعاني منها الدول النامية في فترة الثمانينيات و بالخصوص مشكلة المديونية.

-أهم المحاور الكبرى لمخطط بيكر:

من خلال المخطط الذي تقدم به " بيكر "يمكننا أن نستنبط منه مجموعة من النقاط نوجزها في الآتي:

تركيز مخطط بيكر على المشروطية التي دعا إليها صندوق النقد الدولي و بالتالي لم يأتي بالجديد الذي من شأنه التخفيف من _ حدة المديونية، التحيز الملحوظ في صورة الدول المستفيدة من هذا البرنامج حيث نجد أنه من بين 15 بلدا مستفيدا من هذه المبادرة نجد_ منها 10 دول من أمريكا اللاتينية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين مصالحها، و ما اتفاق" نافتا "سنة 1992 إلا خير دليل على ذلك، لم يخفف المخطط من أزمة المديونية في الدول المستفيدة منه فمثال المكسيك و البرازيل كخير دليل على هذا .

3- مخطط برادي:

قدم" نيكولاي برادي مشروعه في مارس سنة 1989 بفكرة تحويل دين بعض البلدان إلى سندات ذات العائد المضمون مما يتوجب تدخل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لتسيير هذه العملية .و عليه يعطي مشروع برادي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي دورا بالغ الأهمية في التخفيف من حدة المديونية حيث طلب منهما تقديم الضمانات الكافية للبنوك التجارية بالأقساط المستقبلية لخدمة الدين[1].

و عموما يمكن تلخيص مشروع برادي في النقاط التالية :

من أجل الوفاء بالدين، فإنه يتوجب على البلد المدين تقليص نفقاته العمومية، من خلال استهداف تقليص الطلب_ الداخلي ، و من صور ذلك تقليل نفقات الميزانية الحكومية، في صورة القطاعات الغير مربحة كالصحة، التعليم، السكن، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على السلع

[1] الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر ،) جامعة ،الجزائر،ص: 170 بالتصرف.

الضرورية؛ بالموازاة مع النقطة الأولى، و تسديد الدين، يرى" برادي " من خلال مشروعه، على الدول أن تركز على تطوير الصناعات المعدة للتصدير تعظيم أرباحها، و هو المطلب الذي يدعو إليه كذلك صندوق النقد الدولي.

بينما كانت الدول المعنية المبادرة 39 دولة، تبلغ مجموع 330 مليار دولار أثناء فترة إعداد المشروع .

- **أزمة المكسيك :**

حيث كانت المكسيك في جويلية 1989 أول دولة استفادت من تطبيق هذا المخطط، حيث قدمت ل " 500 " مؤسسة مصرفية دائنة ثلاث خيارات في تعاملها مع المكسيك، نوجزها في ما يأتي:

الخيار الأول :مبادلة جزء من الديون مقابل سندات جديدة بقيم اسمية جديدة تستحق الدفع بعد 30 سنة، و بمعدل فائدة أقل ب % 35 على سعر السوق، مع تقديم 18 شهر فوائد كضمان قابلة للتجديد .

الخيار الثاني : مبادلة الدين مقابل سندات تحمل نفس القيمة الاسمية، و لكن بمعدل فائدة منخفض % 6.5 تستحق الدفع بعد 30 سنة، مع نفس هيكل الآجال و الضمانات المذكورة في الخيار الأول؛

الخيار الثالث:يتضمن عدم وجود مبادلة، وهذا بتقديم تمويلات جديدة تعدل % 25 من مجموع رصيد الدين الممنوح من طرف1992 ، تستحق الدفع بعد 15 سنة مع تقديم فترة سماح تقدر ب 07سنوات – .هذه البنوك ، لمدة 04 سنوات1989و كمحاولة منا لتقييم مشروع برادي، و ربط ذلك بسياسة صندوق النقد الدولي باعتباره طرفا في أضلاع هذا المخطط سوف نبين أثره على "تطور المديونية الخارجية "و كذا " نسبة خدمة الدين " لدولة المكسيك قبل و بعد تطبيق مخطط برادي.

(1989 –، أما بالنسبة للفترة الثانية فاعتمدنا السنوات من – 1994) حيث اخترنا الفترة الأولى من سنة(1998 1986) ، و هذا بغية إعطاء مدة للحكم على مدى نجاعة هذا المخطط في الآتي:

الجدول رقم (05): تطور مديونية المكسيك للفترتين (1986-1988) و (1994-1998)

	المرحلة التي سبقت تطبيق المخطط				مرحلة فيما بعد تطبيق المخطط				
	1986	1987	1988	1989	1994	1995	1996	1997	1998
إجمالي رصيد الدين الخارجي	101.08	109.65	99.39	94.01	138.65	195.47	156.33	147.77	159.25
إجمال خدمة الدين (%)	45.75	34.17	38.91	34.22	26.95	28.08	36.50	33.13	21.74

المصدر : مجموعة البنك العالمي ، تاريخ الزيارة 2021.

الشكل رقم (01) : إجمالي خدمة الديون الخارجية للمكسيك للفترتين (1986-1988)(1994-1998).، تاريخ الزيارة 2021

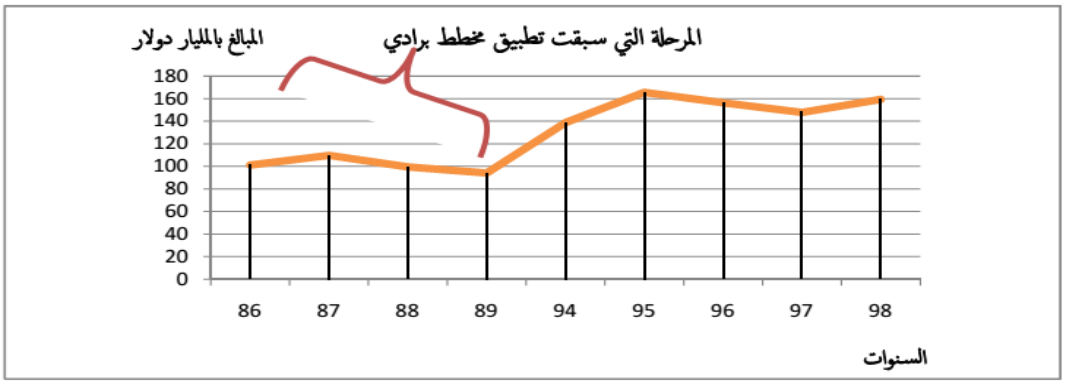

الشكل رقم (02) : إجمالي خدمة الديون للمكسيك (1986-1988)(1994-1998). ، تاريخ الزيارة 2021.

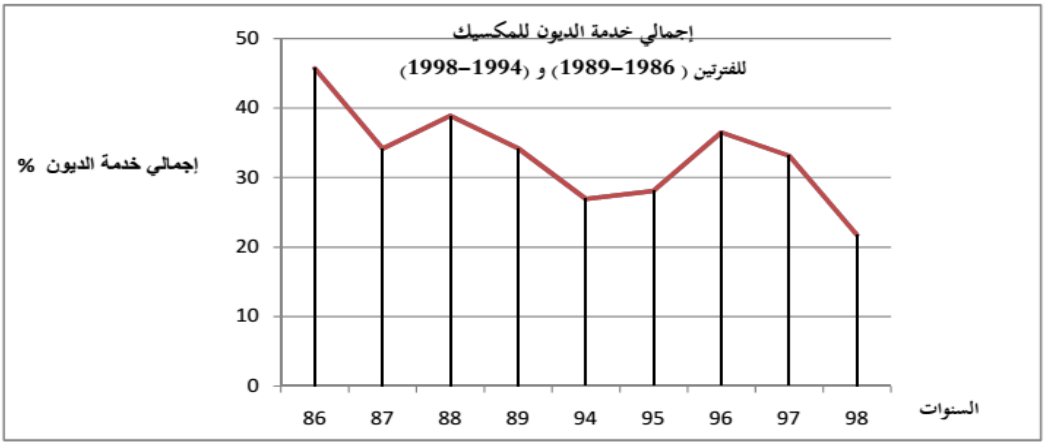

من خلال الشكلين المبينين أعلاه، و اللذان يوضحان تطور كل من إجمالي رصيد الدين الخارجي و إجمالي خدمة الدين 1998 ، يمكننا استخلاص و بشكل جلي أن حجم (1988 – و – 1994)لدولة المكسيك خلال الفترتين 1986 المديونية في تزايد مستمر خلال الفترة التي تلت تطبيق مخطط برادي.

فحجم المديونية لدولة المكسيك لا يعبر فقط على فشل مخطط باردي، و إنما أيضا يدل على فشل جميع المشاريع العديدة التي تبنتها الدول الغربية و المؤسسات المالية الدولية.

الفرع الثاني : تدخلات الصندوق المباشرة في إدارة أزمات المديونية :

بعدما تطرقنا في الفرع الأول إلى تقييم دور صندوق النقد الدولي كوسيط بين الدول الدائنة و الدول المدينة في إدارة أزمة المديونية، سوف نتطرق في هذا الفرع إلى أهم اللمسات التي بسط فيها الصندوق أياديه و بشكل مباشر خلال إدارته لأزمة المديونية، حيث سوف نتطرق في ذلك إلى أهم الأدوات التمويلية التي خصصها الصندوق لهذا الغرض و بصورة أدق سوف نركز على دور الصندوق كملجأ أخير للإقراض ، و كذا إلى المبادرات التي أشرف عليها بنفسه أو تلك التي كان هو الداعي إليها في صورة التعاون المالي الدولي

أولا: التسهيلات التمويلية خلال أزمة المديونية :

عرف صندوق النقد الدولي نوعين رئيسيين من التمويلات خلال فترة الثمانينيات ، سوف نتطرق إليهما بشكل من الإيجاز و الذين تزامنا مع البرامج التي كان يشرف عليها لفائدة مصالح الدائنين كما رأينا ذلك سابقا في الفرع الأول و هما :

1-التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي:

تقدم في إطار هذا التسهيل التمويلي الموارد بشروط ميسرة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل التي تواجه مشكلات عجز في دائم ميزان المدفوعات، و هذا من أجل دعم برامج متوسطة المدى للتصحيح الكلي و الهيكلي .

و استحقاق موارد هذا التسهيل يقوم البلد العضو بمساعدة خبراء الصندوق بإعداد وثيقة تمثل إطار السياسة العامة وتتحدد في إطارها الخطوط العامة لبرنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى يغطي فترة ثلاث سنوات، ويترافق ذلك مع إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف مخصص التسهيل التمويلي ، تستخدم معايير ربع سنوية لتقييم مدى الالتزام بمشروطيه الصندوق وأداء تلك البرامج وفي العادة يحصل العضو الذي حظي بالدعم على شريحة في السنة الأولى

تساوي 15 % من حصة العضو تتبعها شريحتان ائتمانيتان في السنة الثانية و الثالثة مقدار كل واحد منهما 20 % من حصة العضو[1].

وقد أنشأ التسهيل SAF في مارس 1986 لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات بشروط مميزة بحيث يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض 5,0 % ويسدد الالتزام على عشرة أقساط متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات ونصف وعشر سنوات .

2-التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي :

يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات تمويلية للبلدان الأشد فقرا التي تلتزم وتعمل على تنفيذ برامج لتصحيح الاختلافات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

قد اعتمد الصندوق هذا التسهيل التمويلي المعزز في ديسمبر 1987 وهو لا يختلف عن التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي من حيث الأهداف و الشروط و الخصائص، و بلعل الفروق الأساسية تكمن في الأحكام المنظمة لإمكانية استخدام الموارد وحجمها، وأسلوب المتابعة و التقييم وطريقة التمويل . ففضلا على أن التسهيل المعزز مخصص للبلدان الأكثر فقرا حيث أن الدول المؤهلة في هذا التسهيل بإمكان سحب ما نسبته % 140من حصتها ، قد تصل كحد أقصى إلى 185 % من حصته المدة البرنامج المقدرة بـ 3 :سنوات و ، قد يصل أحيانا إلى 299 % في الحالات الاستثنائية و ، ما عادة تدفع قروض هذا التسهيل على أساس نصف سنوي بمعدل فائدة سنوي 5.0 و % تسدد المبالغ المستحقة خلال فترة تمتد من خمس سنوات و نصف إلى عشر سنوات.

و المعيار الأساسي الذي يعتمد ه صندوق النقد الدولي للاستفادة من هذا التسهيل هو مستوى دخل الفرد و كذلك تلك البلدان التي تكون قد أهلت للاستفادة من مساعدات كل من جمعة التنمية الدولية IDA و الصندوق التيسيري للبنك العالمي ، حيث أهلت 80 دولة للاستفادة من هذا التسهيل [2].

3- التسهيل التمويلي من أجل تخفيض الفقر ودعم النمو :

[1] الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر ،) جامعة ،الجزائر،ص: 172 بالتصرف.

[2] Financements concessionnels du FMI dans le cadre de la FASR, sur page internet : http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/esaff.htm ** facilité pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance (FRPC).

انشأ هذا التمويل الطويل المدى في نوفمبر من سنة 1999 لدعم الدول الأكثر فقرا التي تعاني من اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات من أجل مساعدة على ضمان نمو مستمر يساهم في التخفيف من الفقر، و هذا من خلال التزامها ببرنامج مدعوم من قبل صندوق النقد الدولي وهو كبديل عوض "التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي " بالنسبة للدول الضعيفة الدخل.

يعتمد صندوق النقد الدولي في ذلك على "وثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر "، التي يلزم من خلالها كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي حكومات الدول المدينة على إعدادها، حيث يتم من خلالها تقييم نسبة الفقر بالبلد و كذا تقديم وصف للسياسات و البرامج لاقتصادية الكلية، الهيكلية و الاجتماعية المعتمدة من طرف هذه البلدان بغية تشجيع النمو و تقليل الفقر، و تعبر كذلك على الحاجات التمويلية الخارجية و الموارد المالية الملحقة ، و مثلما كان عليه الحال في "التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي " فإن معيار الاستفادة من هذا التمويل مرتبط بحجم دخل الفرد المقيم من طرف صندوق النقد الدولي، و كذا لمعيار تأهيل الاستفادة من الصندوق التيسيري لدى البنك العالمي و الذي يشترط مستوى دخل الفرد اقل من 1025 دولار سنة 2005 .و تخضع قروض هذا التسهيل لمعدل فائدة تيسيري يقدر ب ، % 5.0 قابل للتسديد لمدة 10 سنوات بدفعات نصف سنوية تبدأ أولها عد خمس سنوات، حيث بلغ في أوت 2007 عدد الدول المؤهلة للاستفادة من هذا التسهيل 78 دولة[1] .

ثانيا: مبادرة تخفيف الدين لصالح الدول الفقيرة الأكثر مديونية :

بعد الفشل الذي أصاب كل من برامج صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الأخر ى، كالبنك العالمي ، في التخفيف من نسب المديونية المرتفعة في الدول النامية، تبنى الصندوق بالتعاون مع البنك العالمي جديدا في تعامله مع مديونية الدول النامية ، و هذا بداية من سنة 1996 عند انعقاد مجموعة السبعة 07 بـ ليون ، أين تم إطلاق مبادرة تخفيف المديونية لصالح الدول الفقيرة الأكثر مديونية.

[1] FMI,Facilité pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance ,fiche téquenique,octobre 2007,sur page internet : http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/prgff.htm

و تم تعزيز هذه المبادرة [1]في قمة "كولن "في نوفمبر 1999 كما رأينا ذلك في معايير نادي باريس ، من خلال تخفيف بعض الشروط عندما تم إقرار زيادة مستوى أو نسبة إلغاء الديون إلى 90 % أو في الحالات القصوى.

مراحل تنفيذ مبادرة تخفيف المديونية" للدول الفقيرة الأكثر مديونية :"على الدول الساعية إلى الاستفادة من هذه المبادرة تحقيق مجموعة من المعايير، و هذا من خلال التزامها بتقليل نسب الفقر من خلال جملة من الإصلاحات . كما يشترط على البلد المتقدم للانضمام لهذه المبادرة اجتياز مرحلتين أساسيتين في هذه المبادرة ، و هما مرحلة اتخاذ القرار و مرحلة الإتمام على النحو التالي:

المرحلة الأولى- نقطة القرار

يهدف الاستفادة من المساعدة في إطار هذه المبادرة على الدول تحقيق أربعة شروط ضرورية هي:

- أن يكون البلد مؤهلا للاقتراض من" الوكالة الدولية للتنمية" التابعة موعة البنك العالمي، التي تقوم بمنح قروض بدون فائدة و تقديم المساعدات إلى الدول الأكثر فقرا في العالم، و كذا من طرف صندوق النقد الدولي من خلال" الصندوق الاستئماني للتقليل من الفقر و زيادة النمو" و الذي بدوره يقدم قروض بمعدلات فائدة مخفضة للدول ضعيفة الدخل؛
- أن تكون الدولة غير قادرة على تحمل أعباء ديون
- تقديم إثباتات تبين من خلالها الدولة أقامت بإصلاحات، و سياسات اقتصادية سليمة في إطار تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي؛
- إعداد " وثيقة إستراتيجية التقليل من الفقر" التي تطرقنا إليها سلفا .عند استكمال الدولة المعنية لهذه الشروط الأربعة يقوم التنفيذي لكل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي باتخاذ قرار رسمي بقبول الدولة في تخفيف دينها ، و بذلك تكون الدولة في هذه الحالة قد اجتازت مرحة "اتخاذ الفرار.

" **المرحلة الثانية-نقطة الإتمام:**

حتى تصل الدولة لهذه النقطة يشرط عليها تحقيق الشروط الآتية:

[1] FMI,Allégement de la dette au titre de l'initiative en faveur des pays pauvres très endettés (PPTE) ,fiche téquenique , le 31 mars 2014sur page internaet : https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/hipcf.htm * L'initiative d'Allégement de la dette multilatérale (LADM).

– مواصلة تقديم إثباتات حسن الأداء في إطار تطبيق برامج كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي – تنفيذ و بشكل لائق للإصلاحات الكبرى المتفق عليها أثناء نقطة اتخاذ القرار– أن تكون الدولة قد اعتمدت على وثيقة "استراتيجية التقليل من الفقر " DSRB " على الأقل سنة واحدة و يهدف تسريع و تطور أكبر نحو تحقيق و انجاز أهداف الألفية بالنسبة للتنمية للأمم المتحدة، تم تعزيز مبادرة تخفيف الدين لفائدة الدول الفقيرة الأكثر مديونية بمبادرة جديدة سميت " بـ مبادرة تخفيف الدين متعدد الأطراف " .

الدول المستفيدة من تخفيف الدين :–

من أصل 39 دولة تم تأهيلها للاستفادة من المساعدة في إطار مبادرة تخفيف المديونية للدول الفقيرة الأكثر مديونية، نجد أن 35 دولة منها فقط التي استفادت من تخفيف ديوان التابعة لصندوق النقد الدولي و الدائنين الآخرين، بينما نجد أن دولة.

شاد قد وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار فقط، و لكنها حصلت على تخفيف ديوان ، بينما تنتظر كل :من السودان ، ايريتيريا و الصومال دورها في هذه المبادرة باعتبارها لم تتصل بعد إلى الانتهاء من المرحلة الأولى . و الجدول الموالي يوضح هذه الدول.

الجدول رقم (06): وضعية الدول المؤهلة لمبادرة "تخفيف المديونية للدول الفقيرة الأكثر مديونية

الدول التي تجاوزت نقطة الاتمام (35)		
أفغانيستان	غامبيا	نيكاراغوا
البينين	غانا	النيجر
بوليفيا	غينيا	أوغندا
بوركينا فاسو	غينيا بيساو	روندا
البورندي	هايتي	ساوتومي
الكامرون	الهوندوراس	السينغال
جمهورية افريقيا الوسطى	ليبيريا	سيرينالكا
جمهورية الكونغو	مدغشقر	تانزانيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ملاوي	الطوغو
جزلر القمر	مالي	زامبيا
الكوديفوار	موريتانيا	النيجر
إثيوبيا	الموزمبيق	
البلدان التي هي في المرحلة المؤقتة (بين نقطة اتخاذ القرار و نقطة الإتمام) 01		
التشاد		
البلدان التي لم تنهي مرحلة اتخاذ القرار (03)		
السودان	اثيوبيا	الصومال

المصدر:صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/hipcf.htm

تطرقنا إلى هذه المبادرة و شروطها، يمكن لنا أن نستخلص العديد من النتائج، و التي من أبرزها، نجد الشروط القاسية التي يضعها صندوق النقد الدولي على عاتق هذه الدول.

الفرع الثالث : السياسات المنتهجة في معالجة اختلالات الدولة النامية :

سوف نعالج في هذا الفرع ابرز الأدوات و البرامج التي انتهجها صندوق النقد الدولي عند معالجته لأهم الاختلالات في الدول النامية[1].

أولا : برامج التثبيت و التعديل الهيكلي :

لقد سبق و أن تطرقنا في الفصل الأول إلى مصطلح المشروطية في البرامج المقدمة من طرف الصندوق لفائدة أعضائه و الذي يعتبر كامتداد لبرامج التثبيت و التعديل الهيكلي، حيث يهدف هذه الأخيرة من وجهة نضر صندوق النقد الدولي إلى تعديل الاختلالات ما بين الطلب و العرض للوصول إلى ميزان مدفوعات مستدام، الأمر الذي يسمح إلى تطبيق هذه السياسات بالاتفاق مع الصندوق بالحصول على التمويل و استرجاع ثقة الدائنين و العودة إلى الأسواق المالية الدولية .

و ترتكز هذه البرامج على ثلاث محاور رئيسية ، هي :الإجراءات المتعلقة بالطلب، الإجراءات المتعلقة بالعرض، و الإجراءات المتعلقة بالهيكل الإنتاجي

ثانيا: الإجراءات المتعلقة بالطلب :

و هي تلك الإجراءات التي يهدف إلى تقييد الطلب المحلي[2] إلى مستوى يتسق مع مستوى الإنتاج المحلي ، و ذلك بالتقليل من التضخم و تخفيض عجز ميزان المدفوعات عن طريق بعض أدوات السياسة النقدية و المالية التي تفضي في النهاية إلى الحد من العجز في الميزانية العامة للدولة [3].

و يضاف إلى أدوات السياسة المالية و النقدية المذكورة سلفا، اعتماد سياسات احتواء الطلب على سياسات أسعار الصرف التي تلعب دورا محوريا في ذلك، حيث يرجع الكثير من النقاد الاقتصاديين على أن فقدان التنافسية هو أحد أسباب تفاقم عجز ميزان المدفوعات الناجم

[1] ماجدة ملوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضل الإصلاحات الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة 2003/2002

[2] سي بول هالود و رونالد ماكدونالد ،" النقود و التمويل الدولي ،".د ترجمة محمود حسن حسني دار المريخ للنشر السعودية، 2007: ص 6

[3] علاوي محمد لحسن، مرجع سابق ص 50 :بالتصرف.

أصلا عن اختلال مستوى سعر الصرف الحقيقي و بمفهوم آخر تحديد سعر صرف للعملة أعلى من قيمتها الحقيقة .

عموما نستطيع الإشارة لمجموعة من الأدوات التي تبناها صندوق النقد الدولي لاحتواء الطلب :

- زيادة الضرائب و إلغاء الدعم السلعي.
- رفع أسعار و منتجات و خدمات القطاع العام .
- زيادة أسعار الطاقة .
- تصفية المؤسسات العاجزة و تحويل مواردها للقطاع الخاص .
- تقليل الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام و زيادة الحجم المخصص لتحفيز القطاع الخاص

ثالثا :الإجراءات المتعلقة بالعرض:

يرتكز برنامج التكييف إلى زيادة حجم السلع و الخدمات المعروضة عند أي مستوى للطلب المحلي، و تتضمن هذه السياسات مجموعة من الإجراءات يهدف إلى رفع الإنتاج و تحسن معدلات استخدام عوامل الإنتاج و الطاقات الإنتاجية حيث بإمكاننا حصر مجموعة من الإجراءات في جانبين رئيسيين هم[1]:

1- الإجراءات المتعلقة بالأسعار المحلية :

أوصى صندوق النقد الدولي الدول المستفيدة من برامجه بضرورة الوصول إلى أسعار حرة تتفاعل و تتحدد من خلال العرض و الطلب، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاعها لتتناسب مع مستوى الأسعار العالمية، و يبرر الصندوق اللجوء في استهدافه الخطوة إلى محاولته ترشيد النفقات ذات الطلب العالي محليا كنفقات الطاقة.

و لم تسلم حتى أسعار الفائدة الدائنة و المدينة من هذا التعويم، حيث من شان ارتفاع أسعار الفائدة أن يؤدي إلى زيادة القدرة الادخارية و رفع الكفاءة المحلية في استخدام القروض .

2- الإجراءات المتعلقة بأسعار الصرف و المبادلات التجارية:

أما بالنسبة لسعر الصرف فإن برامج الصندوق تركز على معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات ومن أهم الإجراءات التي يصر على تطبيقها صندوق النقد الدولي في هذا ما يلي

- تخفيض قيمة العملة المحلية؛

[1] المرجع نفسه السابق ص 52 -51 بالتصرف

– إلغاء القيود و تحرير المعاملات الخارجية

– التوسع في درجة الانفتاح.

رابعا :الإجراءات المتعلقة بالهيكل الإنتاجي:

يهدف إجراءات برنامج التكييف إلى تحويل الهيكل الإنتاجي في الفروع الأساسية والأنشطة الهامة نحو السوق العالمية من خلال تبني استراتيجية تشجيع الصادرات ، و لتحقيق هذا الهدف لابد من اتخاذ عدة خطوات منها : اتخاذ سلسلة من التشريعات التي تسهل وتحمي الأجنبية وتمكنها من ارتياد الأساسية

تسهيل مشاركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشركات المحلية بالقطاعين العام و الخاص.

إصدار مجموعة من القوانين التي تعيد تنظيم الجهاز الجمركي بما يسهل عملية الاستثمار الأجنبي عند توطينه أو عند تحويل أرباحه.

و لمعالجة برامج و سياسات صندوق النقد الدولي نوضح ذلك من خلال إبراز علاقة الجزائر مع برامج الصندوق الدولي .

المطلب الثاني: دور الصندوق في معالجة الأزمات المالية

الفرع الأول: أهمية الصندوق في النظام المالي العالمي

دور الصندوق النقدي في تحديد أسعار الصرف

كمقدمة تاريخية، يرجع اهتمام صندوق النقد الدول و مراقبته لأسعار الصرف الدولية إلى تاريخ صياغة الأهداف المدونة في المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، و بالضبط ضمن حيثيات القسم (أ) المادة الرابعة من تلك الاتفاقية ، عندما دعت آنذاك كافة الدول الأعضاء إلى ضرورة الالتزام بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و سائر أعضائه للعمل على إيجاد نظام مستقر لأسعار الصرف في ظل نظام "بريتون وودز

غير أن نظام هذا الأخير سنوات سبعينيات القرن الماضي، تغير دور الصندوق عند مراقبته لأسعار الصرف، حيث أصبح يدعو الدول الأعضاء إلى حرية اختيار نظام سعر الصرف الملائم لها ، و هو ما نصت عليه النقطة (ب) من القسم الثاني للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق بعد اتفاق جاميكا المعلن عنه في جانفي 1976.أثناء التعديل الثاني للاتفاقية .

و في الوقت الحالي نجد أن موقف صندوق النقد الدولي من أنظمة الصرف الدولية المناسبة لكل بلد معبر عنه من خلال مشاورات المادة الرابعة ، تحت مضلة الرقابة الثنائية لكل

بلد، غير أن الصندوق لم يستقر على نظام معين بعينه من بين الأنظمة الشائعة (ثابتا أو معوما أو وسطا بين الاثنين) على مدى العقد الماضي أجرى صندوق النقد الدولي ثلاث دراسات تحليلية مهمة حو ل اختيارات البلدان لنظام سعر الصرف – في أعوام 1999 و 2003 و 2009 و هي دراسات Ghosh,Ostry and Tsangarids and Mussa و Rpggoff and Other2004 و other,2000و من خلال هذه الدراسات نجد أن صندوق النقد الدولي قد وصل إلى ثلاث أنظمة مختلفة لأسعار الصرف ، نلخصها في الآتي[1]:

أولا : نظام الربط الجامد أو التعويم الحر :

هو نظام أفرزته مراجعة عام 1999 ، اعتمد فيه على منهج الثنائية القطبية، التي خلصت إلى أن الربط بعملة أخرى كان معرضا بأكثر من اللازم للازمات ، و أن البلدان يجب أن تعتمد إما ربطا جامدا بعملة أخرى كالاتحادات النقدية إما أو ، مجالس العملة أو ، على الطرف الآخر التعويم الحر و فيه تحدد السوق قيمة العملة بدون تدخل حكومي.

و قد أدى منهج الربط الجامد في الأرجنتين عام 2002مجلس العملة ، الذي كان يربط إصدار عملة البيزو المحلية بالدولار في البنك المركزي ، إلى إثارة الشكوك حول جدوى الجانب الجامد من منهج القطبية الثنائية.

ثانيا : نظام سعر الصرف الحر :

و هو النظام الذي أقرته مراجعة عام 2003 ، التي اعتمدت على منهج التصنيف بحكم الواقع لنظم سعر الصرف ، الذي كان مبنيا على السلوك الفعلي بدلا من الالتزام الرسمي أو بحكم القانون الذي كان البنك المركزي قد قدمه، و بذلك يتعين على بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية التي أصبحت أكثر تكاملا ماليا أن تعتمد على التقويم الحر لأسعار الصرف، لكن ليست جميع هذه البلدان مستعدة لتطبيق هذا النظام، فساد الخوف من تطبيقه و بالخصوص بين بلدان الأسواق الصاعدة و النامية التي قد يكون الارتفاع أو الانخفاض المفاجئ لسعر الصرف ظاهرا لها بشكل خاص و الجدير بالذكر أيضا انه من بين الاقتصاديات المتقدمة ، ضل أعضاء " منطقة اليورو " يتفادون تقلب العملة، و هذا من خلال المحافظة على أسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها مع البلدان التي تربطهما علاقات اقتصادية قوية[2].

[1] أتيش غوش و جوناثان أوستري ، اختيار نظام لسعر الصرف، مجلة التمويل و التنمية، العدد ديسمبر 2009، ،ص 39 –38

[2] خالدي الهادي ،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة ، الجزائر، 1996

ثالثا : نظام سعر الصرف الوسيط :

و هو النظام الذي خلصت إليه مراجعة عام 2009 ، التي استندت إلى مجموعة من بيانات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي للفترة الممتدة من عام 1980 إلى 2006 ، حيث تتشكل صورة هذا النظام من خلال نظام سعر صرف جامدا نسبيا ، و لكنها لا ترتبط رسميا بعملة تثبيت واحدة ، و يرجع هذا إلى حد كبير نكو أن النظم الوسيطية تمثل توازنا مناسبا بين الربط و التعويم الحر، و تقترن نظم الربط بتضخم أقل و بتقلب أقل لسعر الصرف الاسمي الحقيقي، و الانفتاح الأكبر للتجارة ، و كلها أمور ترتبط بالنمو الأسرع،

و لكن نظم الربط هي أيضا أكثر تعرضا للإفراط في تقدير سعر الصرف مما يقوض القدرة التنافسية و يقلص من أداء النمو.

و فيما بين هذين النظامين الذين يقعان بين طرفي نقيض، تحقق النظم الوسيطة توازن و ترتبط بنمو أسرع لنصيب الفرد من الناتج بنحو نصف نقطة مئوية في السنة مع مراعاة عوامل أخرى مؤثرة في النمو.

و نظرا المبدأ ثلاثي المستحيل" المتمثل في المحافظة على سعر صرف مربوط، و حساب رأس مالي مفتوح، و سياسة نقدية مستقلة في الوقت نفسه، و هو مبدأ راسخ، أكد عليه " مكتب التقييم المستقل " في تقييمه لمشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف[1] .

و كنتيجة لعدم مقدرة صندوق النقد الدولي على تطبيق صارم لآليات متفق عليها من طرف أعضائه و ، فشله في إيجاد نظام لسعر الصرف يقبل به الجميع، طفت إلى السطح العديد من المشاكل ، من أبرزها حرب العملات التي انتشرت بعد الأزمة المالية العالمية خصوصا بين كل من دولتي الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و الرسم الباني أدناه يبين سيرورة متوسط سعر صرف " اليوان الصيني " أمام الدولار الأمريكي للفترة الممتدة من 01 جانفي 2015 إلى 31 ديسمبر 2015 ،و الذي يبين سياسة البنك المركزي الصيني في تحديد عملته تجاه الدولار الأمريكي.

[1] مكتب التقييم المستقل ،مشورة الصندوق بشأن سياسات سعر الصرف.

الشكل رقم (03) : متوسط سعر صرف اليوان أمام الدولار الأمريكي على أساس شهري للفترة الممتدة من (01 جانفي 2015 إلى 31/ 12 2015) ، تاريخ الزيارة 2021.

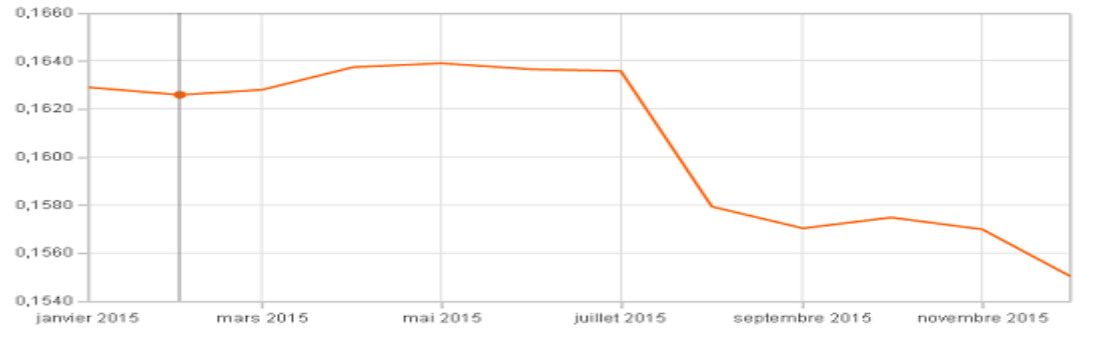

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات « Onda corporation » بعد إخضاعها للمقارنة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD بموقعي المنصتين على الأنترنت :
- http://stats.oecd.org:
- https://www.oanda.com/lang/fr/currency/converter/

من خلال الرسم البياني المبين أعلاه، يمكن لنا ملاحظة أن "اليوان الصيني " قد انخفض بداية من شهر جويلية ليصل في شهر ديسمبر من نفس العام إلى ما دون معدل 0.1550 دولار لليوان الواحد، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 4.83% –عن شهر نوفمبر من نفس السنة .

الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تشديد اللهجة تجاه جمهورية الصين الشعبية عبر منبر صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: دور صندوق النقد الدولي كملجأ أخير للإقراض أثناء الأزمات:

يمكن أن تتخذ الأزمات أشكالا مختلفة و عديدة ، فمشكلات ميزان المدفوعات الحادة و التي يمكن أن تنشأ عندما يعجز البلد عن سداد خدمات ديونه مقابل وارداته أو مدفوعات ، فغالبا ما تفرض ضغوطا على العملة و الأسواق المالية و يمكن أن تنشأ الأزمات المالية نتيجة مصاعب يمر القطاع المالي، و أزمات تتعرض لها المالية العامة بسبب العجز المفرط و ثقل الديون[1].

أولا: أهداف صندوق النقد الدولي من خلال هذا الإقراض :

يهدف الإقراض المقدم من الصندوق إلى منح البلدان الأعضاء فرصة لتنفيذ سياسات التصحيح على نحو منظم، الأمر الذي يكفل استعادة الأوضاع الملائمة لاستقرار الاقتصاد و تحقيق نمو قابل للاستمرار و ، تختلف هذه السياسات باختلاف ظروف البلدان . و لمواجهة زيادة التداعيات، يهدف أدوات الصندوق من وجهة نظره، و التي تم استحداثها مؤخرا إلى منع الأزمات

[1] صندوق النقد الدولي، تحرك الصندوق لمواجهة الاقتصاد العالمي ، صحيفة وقائع ، تاريخ الزيارة 2016/01/10.

في الأساس، من خلال خط الائتمان المرن (FCL)و خط الوقاية و السيولة (PLL) و هناك أدوات جديدة أخرى، مثل أداة التمويل السريع (RFI) والتسهيل الائتماني السريع (RCF)، تم استحداثها لتقديم مساعدات سريعة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعا احتياجات عاجلة، بما في ذلك الاحتياجات الناتجة عن صدمات أسعار السلع الأولية والكوارث الطبيعية وأوجه الهشاشة الداخلية[1].

ثانيا : شرطية قروض صندوق النقد الدولي و عقبات الاستفادة منها:

يقدم الصندوق الدعم المالي للبلدان الأعضاء بناء على طلبها.

فبعد تلقي هذا الطلب، يسافر فريق من خبراء الصندوق إلى البلد العضو في معظم الحالات و يعقد مناقشات مع الحكومة لتقييم الوضع الاقتصادي و المالي بما في ذلك القطاع العام، القطاع المالي، قطاع الشركات، قطاع الأسر و ، القطاع الخارجي و ، يتم الاتفاق على السياسات الملائمة لمواجهته.

كذلك يقوم خبراء الصندوق و المسؤولون في حكومة البلد المعني بتقدير حجم احتياجاته التمويلية الكلية و حجم موارد توقع سحبها لسد ما ينشأ من ثغرات في التمويل أو التي تكون مطلوبة على سبيل التأمين ضد وقوع الصندوق الأزمات.

و عادة ما يتعين أن تتفق السلطات الوطنية مع الصندوق على برنامج للسياسات الاقتصادية قبل تقديم القروض المطلوبة من الصندوق.

في معظم الأحوال، تمثل تعهدات البلد العضو باتخاذ إجراءات معينة على مستوى السياسات، و هو ما يعرف بشرطية السياسات، و هو جزءا لا يتجزأ من اتفاق الإقراض مع الصندوق[2].

و بوجه عام، تمثل استعادة الصحة الاقتصادية و المالية في البلد المعني ضمانا لسداد الأموال المقدمة من الصندوق حتى يتسنى إقراضها لبلدان أعضاء أخرى .كما يطبق الصندوق إجراءات طارئة للمساعدة في توفير التمويل العاجل و ، قد استخدمت آلية التمويل الطارئ أثناء الأزمة الآسيوية في عام 1997 ؛ و لمساعدة تركيا في عام 2001 ؛ و أرمينيا و جورجيا و هنغاريا و آيسلاندا و لاتفيا و باكستان و أوكرانيا في الفترة

[1] صندوق النقد الدولي ،الإقراض المقدم من الصندوق في مواجهة الأزمات ،صحيفة وقائع، 30 مارس 2015

[2] يونس احمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة 2 ، الدار الجامعية ، بدون سنة نشر ، لبنان .

(2008-2009) اليونان و أيرلندا والبرتغال في (2010-2011).

الفرع الثالث : دور الصندوق النقد الدولي في ضوء تدفقات رؤوس الأموال الدولية :

دائما ما يكون موضوع تدفقات رؤوس الأموال الدولية أهم محاور المشورة بشأن السياسات التي يقوم بها الصندوق النقد الدولي و لا ريب في ذلك إذا عرفنا أنه من بين أهم الأهداف التأسيسية للصندوق هي لإشراف على استقرار النظام النقدي الدولي، حيث يدعو الصندوق عبر مديريه التنفيذيين على ضرورة تعزيز دوره المتعلق بتدفقات رؤوس الأموال الدولية، و أشاروا أنه من المفيد وضع رؤية متماسكة على مستوى الصندوق حول تدفقات رؤوس الأموال و كذا السياسات التي تؤثر عليها، و التي من المساعدة على وضع مبادئ توجيهية تخدم أهداف رقابة الصندوق عل ى سياسات الحساب الجاري ، و ربما السياسات الأخرى المؤثرة على تدفقات رؤوس الأموال[1]

كما أشار المديرون التنفيذيون إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية ، المالية ، سياسات الحساب الرأسمالي المصممة لمعالجة المخاوف المحلية يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على البلدان الأخرى من خلال توليد تدفقات رؤوس الأموال أو كبحه فا، دائما ما يشدد الصندوق على لفت الانتباه لهذه التداعيات المحتملة ، و إلى انعكاسات الممكنة على النظام النقدي الدولي ككل ، ليساهم فيما بعد الصندوق على تحليل و نشر الدروس المستفادة من التجارب القطرية في التعامل مع تدفقات رؤوس الأموال و دعم الحوار مع كل من منشئي تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و متلقيها[2].

الفرع الرابع : الأدوات المستحدثة من طرف الصندوق لمجابهة الأزمات :

1- إقامة جدار ناري لمجابهة الأزمات المالية :

نتج عن الأزمة المالية الأخيرة زيادة الطلب على قروض الصندوق، و بصفته الملجأ الأخير للإقراض، دعا صندوق النقد الدولي أعضائه و خصوصا بلدان مجموعة العشرين إلى مضاعفة مساهمتهم داخل الصندوق ، بهدف مجابهة أخطار الأزمات المالية و تعزيز قدرته التمويلية للعب دوره المنوط به.

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2011 :ص26 ، بالتصرف.

[2] المرجع السابق، بالتصرف

أولا : مضاعفة موارد صندوق النقد الدولي كانت زيادة الموارد المالية المتوافرة لدى الصندوق لدعم البلدان الأعضاء جزءا أساسيا من الجهود المبذولة للتغلب على الأزمة المالية العالمية، ففي عامي 2009 و 2010 ،قدمت البلدان الأعضاء موارد تمويل إضافية للصندوق من خلال اتفاقات اقتراض ثنائية بقيمة بلغت نحو 170 مليار وحدة حقوق سحب خاصة حوالي (250 مليار دولار أمريكي بأسعار الصرف الجارية)، كما دخلت هذه الموارد لاحقا " ضمن الاتفاقات الجديدة للاقتراض" في صيغتها الموسعة، فازداد بذلك حجمها من 34 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى 370 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 510 مليار دولار).

في و العام 2012 ،في سياق التحرك لمواجهة تفاقم الأوضاع المالية العالمية، تعهد عدد من الأعضاء بتوفير موارد إضافية للصندوق من خلال جولة جديدة من الاقتراض على أساس ثنائي و ، بنهاية عام 2015 ، تم إبرام 35 اتفاقية بقيمة كلية قدرها حوالي 280 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (390 مليار دولار).

و الجدول الموالي يبرز أهم الدول المقرضة للصندوق في إطار اتفاقيات الإقراض الجديدة.

الجدول رقم 07 : أبرز الدول المقرضة للصندوق في إطار إتفاقيات الإقراض الجديد

الدول	المساهمات الحالية	الدولة	المساهمات الحالية
اليابان	65953.20	المملكة المتحدة	18657.38
الولايات المتحدة	69074.27	إيطاليا	13.578.03
الصين	3117.22	المملكة العربية السعودية	11126.03
البنك المركزي الألماني	25370.80	بنك سويسرا الوطني	10905.42
فرنسا	18657.38	باقي الدول و المؤسسات المالية	

المصدر صندوق النقد الدولي، تاريخ الزيارة 2021.

كما أدت المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص و ، التي تمت الموافقة عليها في ديسمبر 2010 ،إلى مضاعفة موارد الصندوق الدائمة لتصل إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. (حوالي 663 مليار دولار).قد تم استيفاء شروط تنفيذ الزيادات في جانفي 2016 .

و في الوقت الحاضر، تصل طاقة الإقراض الكلية لدى الصندوق (تتضمن حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض، واتفاقات الاقتراض لعام 2012 بعد الأرصدة الاحترازية) إلى حوالي 690 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 950 مليار دولار).

ثانيا –مراجعة برامج متابعة الأزمات أجرى صندوق النقد الدولي عدة مراجعات لاستيعاب الدروس من البرامج التي دعمها بموارده و التي بدأت بعد الأزمة خل هذه المراجعات إلى أن البرامج

المدعمة بموارد الصندوق ساعدت على رسم مسار من خلالُ العالمية في 2008 ، حيث صت الأزمة المالية العالمية، استطاع أن يتجنب السيناريو المعاكس للحقيقة الذي كان يخشاه كثيرون في البداية، باعتباره ينطوي على انهيار كارثي للنظام الاقتصادي العالمي نظرا للاختلافات الجذرية بين أزمة 2008 و الأزمات السابقة عليها، صنعت القرارات وسط أجواء كثيفة من عدم اليقين تلف الصدمات، و قنوات انتقال الآثار، و الاستجابات على مستوى السياسات و ساعدت نتائج البرامج على توفيرُ يستنار بها في تصميم البرامج اللاحقة، و معلومات ساهمت في توسيع نطاق مجموعة السياسات الممكنة بمرور الوقت من خلال تعزيز الأطر و الحد من مخاطر انتقال العدوى[1].

2- تعزيز مشورة الصندوق بشأن السياسات :

أطلق الصندوق مبادرات مهمة لتعزيز الرقابة تلبية لاحتياجات عالم أكثر اصطباغا بطابع العولمة و الترابط ، تضمنت هذه المبادرات الإصلاح الشامل للإطار القانوني للرقابة ،و هذا من خلال جملة من التدابير و الإجراءات ، نلخصها بإيجاز[2]:

- تم بتاريخ جوان 2012 اعتماد صندوق النقد الدولي "لقرار الرقابة الموحدة الجديد" و الذي يهدف إلى تعزيز الإطار القانوني الذي ترتكز عليه أعمال الرقابة.
- المصادقة على إستراتيجية لتعزيز الرقابة المالية .
- اعتماد رؤية مؤسسية في مجال التدفقات الرأسمالية لكي يسترشدا الصندوق في أعماله الرقابية وفي تقديم المشورة بشأن السياسات للبلدان الأعضاء .
- إعداد تقارير القطاع الخارجي التي تقد م تحليلا واسع النطاق بشأن القطاع الخارجي.

القيام بتعزيز تحليلات المخاطر باعتماد منظور قطري مقارن، و بأساليب منها تنفيذ عمليات للإنذار المبكر بالاشتراك مع "مجلس الاستقرار المالي." وجري العمل كذلك على تعزيز عمليات تحليل الروابط بين الاقتصاد العيني والقطاع المالي والاستقرار الخارجي.

للتذكير فإن مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات ، ولتي استكملت في سبتمبر 2014 ، تهدف لبناء هذه الإصلاحات و ضمان استمرارية أنشطة الصندوق الرقابية على توفير أفضل

[1] صندوق النقد الدولي، تحرك الصندوق لمواجهة الاقتصاد العالمي ، صحيفة وقائع ، تاريخ الزيارة 2016/01/10

[2] صندوق النقد الدولي ، رقابة الصندوق ، صحيفة وقائع ،تاريخ الزيارة 2016/05/02 http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/surva.htm

دعم للنمو القابل للاستمرار في عالم ما بعد الأزمة ، الذي يتسم بروابطه العميقة المتداخلة . وقد استكملت كذلك مراجعة تقييم "برنامج تقييم القطاع المالي" في سبتمبر 2014.

3- مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة :

و حتى يصبح الدعم التمويلي أكثر مرونة و ملاءمة لبلدان الدخل المنخفض على اختلاف ظروفها، أنشأ صندوق النقد الدولي "الصندوق ألاستئماني للنمو والحد من الفقر[1]الذي يتيح ثلاث نوافذ جديدة للإقراض، كلها بشروط عالية التيسير. وفيما يلي هذه النوافذ الجديدة التي بدأ تشغيلها في يناير 2010 ،وتم تعديلها في إبريل 2013 لكي يصبح دعم الصندوق أكثر مرونة و ملائمة لظروف كل بلد عضو حيث تمثلت هذه الأدوات في ما يأتي[2]:

- التسهيل الائتماني الممدد : (Extended Credit Facility – "ECF")
- التسهيل الاستعداد الإئتماني: (Standby Credit Facility" – SCF")
- التسهيل الائتماني السريع: (Facility Credit Rapid–RCF")

حيث تتيح كل هذه التسهيلات التمويل الملائم بشروط ميسرة لمختلف احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض، كما تحصل هذه البلدان حتى نهاية 2016 على إعفاء استثنائي من كافة مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق من خلال أدواته المستخدمة في الإقراض الميسر.

وفيما يخص المشورة بشأن السياسات وإرسال الإشارات بشأن الاقتصاد، يمكن للبلدان الأعضاء طلب مساعدات غير مالية من خلال أداة دعم السياسات(PSI) التي تتميز بما يلي:

- تم مراجعتها بصفة عامة من سنة إلى 04 سنوات .
- يهدف إلى تعزيز الحوار بين صندوق النقد الدولي و البلدان الأعضاء لتقييم السياسات الاقتصادية و المالية لفترات نصف سنوية .
- دعم البلدان منخفضة الدخل التي تتمتع بالاستقرار الاقتصادي الكلي ومن ثم لا تحتاج إلى مساعدة مالية من الصندوق .
- إمكانية الاستفادة العاجلة من "تسهيل الاستعداد الائتماني" إذا ظهرت الحاجة لتمويل لاحق

[1] Poverty Reduction and Growth Trust " PRGT"

[2] صندوق النقد الدولي لبلدان الدخل المنخفض، صحيفة وقائع، تاريخ الزيارة 2021

و تتم مراجعة برنامج دعم السياسات من قبل الصندوق كل ستة أشهر، و إلى غاية سبتمبر 2015 قام صندوق النقد الدولي بـ 18 مراجعة لـ 07 دول أعضاء في الصندوق هي : الرأس الأخضر، الموزمبيق، نيجيريا، أوغندا، رواندا، السنغال و تنزانيا.

3- صندوق النقد الدولي و الأزمة الأسيوية :

بدلا أن تؤدي برامج صندوق النقد الدولي إلى تهدئة الأوضاع واستعادة الثقة، عجلت بهروب رؤوس الأموال من بلدان الإقليم ، وذلك علي الرغم من قيام الصندوق بتدبير أكثر من 100 مليار دولار لاستخدامها في مواجهة الأمور الطارئة، ويمكن أن نميز في إطار إدارة الصندوق للأزمة بين مرحلتين علي النحو التالي :

المرحلة الأولى :

تمثل التشخيص الأساسي للأزمة لدى الصندوق في أن هذه البلدان قد عرضت نفسها لحالة من الاضطراب المالي نتجت عن تشوه وغموض المعاملات الداخلية والفساد في قطاع الأعمال، الأمر الذي تمخض عن تدهور بيئة الاستثمار وعدم استقرار النظام المصرفي، ولهذا كانت استراتيجية الصندوق في إدارته للأزمة تعتمد علي ضرورة إصلاح النظم المالية لهذه البلدان[1] .

في هذه المرحلة وقع الصندوق ثالث اتفاقيات قروض طارئة مع كل من تيلاند في أغسطس 1997 وإندونيسيا في نوفمبر 1997 ،وكوريا في ديسمبر 1997 ، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الثالث تقديم دعم مالي دولي ضخم وغير مسبوق يقدر بنحو 17 مليار دولار لتيلاند، 35 مليار دولار لإندونيسيا، 57 مليار لكوريا، وكانت القروض الثالث متشابهة في مضمونها الأساسي، فقد تضمنت كل منها العناصر التالية :

- يخصص جانب كبير من القروض للحكومات والبنوك المركزية لتمكينها من تعزيز قدرتها علي خدمة الديون الأجنبية وعلي تثبيت أسعار الصرف.
- ضمان توفير إطار اقتصادي كلي يتميز بتوازن الميزانية، وارتفاع أسعار الفائدة الإسمية، وتقييد الإئتمان المحلي بما يتفق ومتطلبات استقرار أسعار الصرف.
- تبني إجراءات هيكلية وتوجيهية أخري من أجل زيادة الشفافية والمنافسة تتضمن التعجيل بإصلاح النظام التجاري، والخصخصة، وكسر حدة الاحتكار .

[1] يونس أحمد البطريق ، عمان، الأردن، 2002 ، ص :115 .

كان الهدف الفوري للصندوق هو استعادة الثقة في الأسواق المالية وبصفة خاصة من خلال العمل على استقرار أسعار الصرف عن طريق رفع أسعار الفائدة و تقييد الائتماني وتحقيق التوازن المالي وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي و خلال الفترة من أغسطس وحتى ديسمبر عام 1997 فشلت برامج الصندوق في احتواء الأزمة واستعادة الثقة في الأسواق فقد شهدت أسعار الصرف في البلدان الثالثة مزيدا من الانخفاض السريع على الرغم من الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة وانخفضت احتياطيات النقد الأجنبي بأسرع مما توقع الصندوق وظل الدائنون الأجانب غير مقتنعين بشأن قدرة المدينين في القطاع الخاص على خدمة ديونهم واستمروا في طلب تسديد الديون قصيرة الأجل بشكل مكثف حال دون الاستمرار في تنفيذ برامج الصندوق وأدى في النهاية إلى تخفيض منزلة هذه الديون في البلدان الثلاثة في ديسمبر 1997 إلى مرتبة السندات الضعيفة أو الهزلية و من بين المؤشرات الدالة على إخفاق معالجة الصندوق لأزمة التدهور الكبير الذي لحق بمعدلات النمو الاقتصادي لدى هذه البلدان حتى أن الصندوق قد قام بتخفيض توقعاته بشأن هذه المعدلات أكثر من مرة في عام 1998 .

المرحلة الثانية :

لقد تضمنت المرحلة الثانية في إدارة صندوق النقد الدولي لأزمة مبادئ جديدة منها :

- التأجيل أو التعليق الجزئي لمدفوعات الديون الأجنبية وفقا للاتفاقيات الجماعية بين الدائنين والمدينين كما في حالة كوريا أو وفقا الاتفاقيات فردية يتم التفاوض بشأنها بين الدائن والمدين كما في خالة أندونيسيا.
- ضمان الحكومات لخصوم البنوك التجارية.
- التركيز علي إعادة هيكلة البنوك بدال من إغلاقها .
- التخلي عن هدف تحقيق فائض في الميزانية و التركيز فقط علي محاولة تخفيف العجز فيها.
- ومع ذلك ظلت هناك بعض المبادئ في المرحلة الثانية من إدارة الأزمة دون تغيير مثل إصرار الصندوق علي تثبيت أسعار الصرف من خلال ارتفاع أسعار الفائدة وتقييد الائتماني المحلي، تبني إجراءات هيكلية واسعة النطاق في مجالات التمويل والتجارة والرقابة علي قطاع الأعمال[1].

[1] أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع خاصة أزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001 ، ص86،ص90.

-النتائج المترتبة عن تدخل الصندوق:

علي ضوء بعض المؤشرات الخاصة بدول جنوب شرق آسيا يمكن القول أن السياسات والتدابير التي انتهجتها هذه الدول بإعانة من ص ن د وقد كانت فعالة نسبيا، ففي سنة 1999 شهدت هذه الدول تسجيل معدلات نمو إيجابية 2%في كوريا، 2%في الفلبين، 1% في تايلاند، 9.0 %في ماليزيا، ماعدا في إندونيسيا أين التواصل تراجع الناتج الداخلي الإجمالي) بداية ظهور فائض جاري، 70مليار دولار سنة 1998 بعد أن تم تسجيل عجز بقيمة 55 مليار دولار سنة 1996 للخمس دول أسيا التي مستها الأزمة الأسيوية ، وقد تزامن هذا بتحسن أسعار الصرف، وارتفاع قيمة الاحتياطات الرسمية ومؤشرات الأسواق المالية.

وكصور عن بعض نتائج السياسات المتبعة، البد أن نشير إلى توقف معدل نمو الإنتاج الصناعي عن تراجع في دول جنوب شرق آسيا، ماعدا أند ونسيا، والي بداية دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى دول المنطقة سنة 1999.وبالتالي فعلي غرار ما حصل في المكسيك سنة 1995 ،فقد ساهم ص ن د في إعانة دول جنوب شرق آسيا للدخول في مرحلة نمو وتجاوز الأزمة المالية.

3-تقييم تجربة تيلاند و إندونيسيا :

-**تقييم تجربة الصندوق مع تيلاند** : شهدت تيلاند على غرار العديد من الدول الآسيوية التي تعرضت للازمة المالية سنة 1997 تدهورا حادا في مؤشرا الاقتصادية الحيوية ، بدءا بانخفاض عملتها " الباهت" Baht التايلندي ، حيث تدرج سعر صرف " الباهت " مقابل الدولار في الانخفاض بداية من جويلية 1997 عندما قدر سعر الصرف الشهري للباهت بـ:0330.0 دولار للباهت ، حيث وصل الى ادنى قيمة له خلال تلك الأزمة في جانفي 1998 عندما وصل سعر صرف الباهت إلى 0189.0 دولار.

الجدول رقم 08 : المؤشرات الإقتصادية لتايلاندا

للفترة بين (1996-2002)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو%	5.26	-2.75	-7.63	4.57	4.45	3.44	6.14
التضخم%	5.80	5.62	7.99	0.28	1.59	1.62	0.69
البطال%ة	1.10	0.89	3.40	3	2.4	2.59	1.79
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	14.69	3.02	14.24	12.24	12.42	9.31	5.00
نسبة الرصيد إجمالي الديون في الناتج القومي%	63.42	74.64	97.15	81.22	66.07	59.80	51.36
معدل خدمة الديون %	12.63	15.5	18.41	21.79	16.27	25.38	23.24
إحتياطات الصرف الأجنبي (مليار دولار)	38.46	26.89	29.53	34.78	32.66	33.04	38.90

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك العالمي ، تاريخ الزيارة 2021.

و لم يقتصر التدهور على سعر الصرف فقط ، بل شمل أيضا جميع المجاميع الكلية ، فعرف مثلا النمو معدل سلبي في سنتي 1997و 1998 ،قدر ب: 75.2 63.7 على التوالي، لكن عرف فيما بعد تعافي بداية من سنة 1999 أين عرف انتعاشة ملموسة، عندما قدر ب: . 75.4 ، % كما مست الأزمة معدل التضخم عندما وصل إلى 99.7 %سنة 1998 قبل التعافي سنة 1999 بفضل السياسة.

الشكل رقم (04) : سعر صرف الشهري " الباهت" Baht التايلندي أمام الدولار الأمريكي

للفترة (1996-2002) ، تاريخ الزيارة 2021

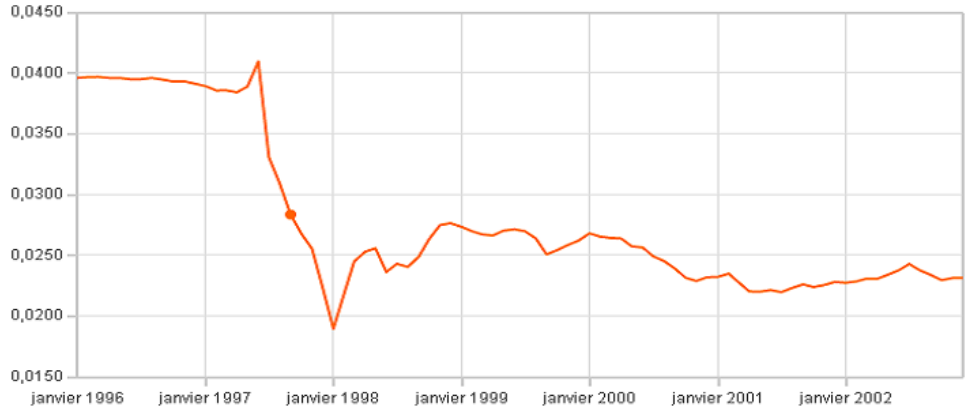

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات « Onda corporation » بعد إخضاعها للمقارنة مع بيانات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD موقع الصفحتين على الأنترنت:

- http://stats.oecd.org:
- https://www.oanda.com/lang/fr/currency/converter/

- **تقييم تجربة الصندوق مع إندونيسيا :**

يتجلى لنا أن سنة 1998 هي السنة التي شهدت فيها إندونيسيا تدهورا كبيرا في شتى المجاميع على غرار كل من كوريا و تايلاند ، حيث عرفت تايلاند خلال هذه السنة أقل معدل للنمو مقارنة مع الدول الثلاث الأخرى ، حيث كان هذا المعدل سلبيا ، و يقدر بـ 12.13 % ، و هو ما يؤكد بحق عمق الأزمة و تفشيها في الاقتصاد الإندونيسي، قبل أن يتعافى هذا المعدل في السنوات التي تلت هذه السنة ، و لكن بنسب أقل أيضا مقارنة بنظيرتيها كل من تايلند و كوريا.

الجدول رقم (09) : المؤشرات الاقتصادية اندونيسي الفترة بين (1996-2002)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو%	7.64	4.69	-13.12	0.79	4.92	3.64	4.49
التضخم%	7.96	6.22	58.38	20.48	3.72	11.50	11.87
البطال%ة	4	4.69	5.5	6.3	6.09	8.10	9.10
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	7.66	4.88	4.09	5.78	7.99	6.90	7.82
نسبة الرصيد إجمالي الديون في الناتج القومي%	58.29	65.08	168.17	117.35	95.28	92.28	74.32
معدل خدمة الديون %	37.14	30.32	32.26	3.62	22.76	23.86	25.14
إحتياطات الصرف الأجنبي (مليار دولار)	19.39	17.84	32.60	27.34	29.35	28.10	32.03

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك العالمي ، تاريخ الزيارة 2021.

شهدت نسب التضخم عالية جدا، حيث أن أعلى نسبة للتضخم سجلت سنة 1998 بمستوى يقدر بـ 38.58% ،هي نسبة عالية جدا، فبالرغم من انخفاض معدل التضخم بعد الازمة إلا أنه ضل فوق المستوى المطلوب استهدافه من قبل السلطات النقدية الكورية، فمثلا سجل معدل التضخم سنة 2002 نسبة تقدر بـ 87.11%.

الشكل رقم (05) : سعر صرف الشهري " الروبيه " Rupiah الأندنوسي أمام الدولار الأمريكي (للفترة 1996-2002) ، تاريخ الزيارة 2021.

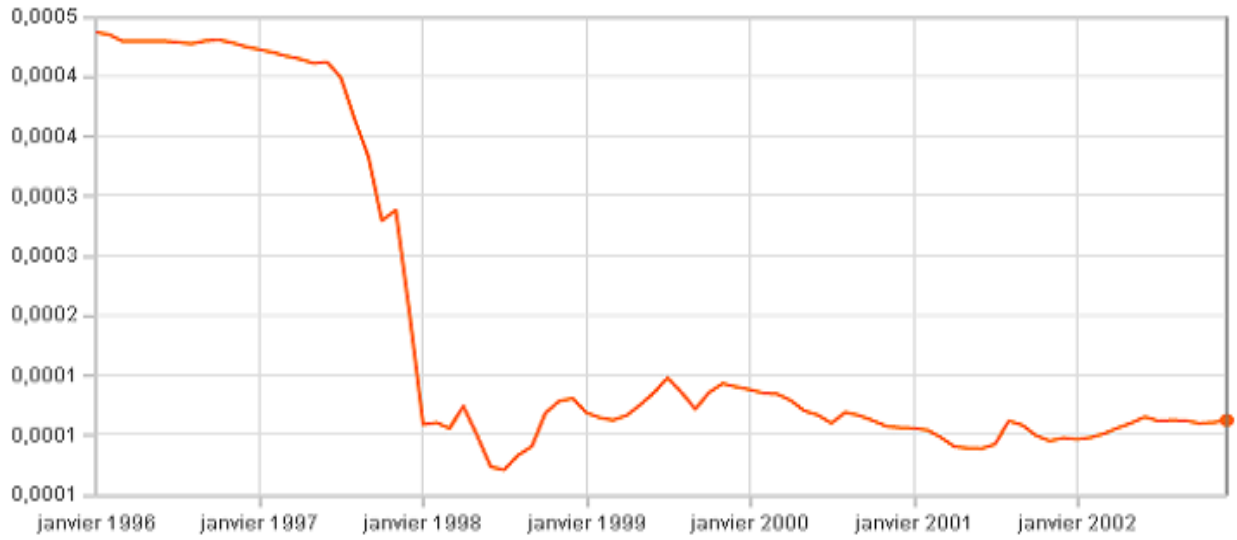

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات « Onda corporation » بعد إخضاعها للمقارنة مع بيانات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD موقعي الصفحتين على الأنترنت

- http://stats.oecd.org:

https://www.oanda.com/lang/fr/currency/converter/

بالنسبة لمعدل صرف " الروبيه " Rupiah الأندنوسي أعلاه، فقد سجل هو الآخر تدهور في فترة الأزمة التي عرفتها المنطقة، عندما سجل أقل تدهور ، حيث سجلت قيمة الروبية بـ0001.0 دولار أمريكي و هي منخفظة جدا ، لكن هذا الأمر لم ينعكس على تنافسية السلع الكورية مقارنة بالسلع الأجنبية الأخرى و ، كتأكيد لتحليلنا هذا سوف نلاحظ الإستقرار النسبي المسج في رصيد الحساب الجاري لدى أندنوسيا بالمقارنة دائما مع تايلندا و كوريا.

خلاصة الفصل:

حرصا على الإجابة على الإشكالية المطروحة وضمانا للترابط و التكامل بين الأجزاء هذه الدراسة تم في هذا الفصل دراسة دور صندوق النقد الدولي في معالجة الإختلالات الاقتصادية لدول النامية و ذلك من خلال إعطاء لمحة على هذه الهيئة ، أولا تضمنت نشأتها ، تعريفها و تحديد الأدوار و الأهداف التي أنشأ من أجلها و كذا استعراض مختلف موارده و هيكله التنظيمي ليتم بعد ذلك التطرق إلى أهم الأدوار التي يقوم الصندوق النقد الدولي وذلك من خلال استعراض برامج الإصلاح الاقتصادي و التي تقوم على أساس مبدأ الشرطية و تطرقنا إلى أنواع هذه البرامج مع تحديد أثار تطبيقها على الأنظمة الاقتصادية و مدى تأثيرها في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول كما توعز له مهام أخرى متجددة بحسب الأوقات كمساهمته في التقليل من آثار جائحة كورونا، وتغير المناخ إضافة إلى ضمان تعهدات من الدول المتقدمة لمسح الديون المترتبة على الدول النامية كما حدث مِؤخرا مع السودان .

الفصل الثاني :

دور مجموعة البنك الدولي في تنمية دول العالم الثالث

تمهيد :

تعتبر مجموعة البنك الدولي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على غرار صندوق النقد الدولي و أحد أكبر ممول للتنمية في العالم غايتها المساعدة في دمج البلدان الأعضاء في منظومة الاقتصاد العالمي و تعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد من خلال تقديم قروض للبلدان النامية حيث كان الهدف من إنشائها هو تعمير و تنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية و تشجيع و مساعدات الاستثمار الخاصة و المساعدة في تنمية التجارة الدولية و يشترط في تقدير قروضها أن تكون موجه للقيام بالمشروعات المحددة تستهدف التعمير و الإنشاء و للتنمية و باتساع عضويتها أصبحت توجه اهتمامها نحو تخفيض أعداد الفقراء و تحسين مستوى المعيشي في العالم و من هذا المنطلق نحاول تسليط الضوء على دور مجموعة البنك الدولي في تنمية الدول النامية و سنحاول في هذا الفصل التطرق بداية إلى الإطار العام لهذه المؤسسة ثم توضيح الدور الذي تقوم به في مجابهة الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية .

و ذلك من خلال مبحثين كما يلي :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لمجموعة البنك الدولي

المبحث الثاني : دور مجموعة البنك الدولي في مواجه الاختلالات الاقتصادية للدول النامية

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لمجموعة البنك الدولي :

تشير عبارة "البنك الدولي" فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) في حين تضم عبارة "مجموعة البنك الدولي" خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معاً لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء، وتتمثل في: البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ،والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ،والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) كما يمكن إضافة مؤسسة أخرى معاونة للبنك هي هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي ، لذلك سنستعرض لكل هذه المؤسسات من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : البنك الدولي للإنشاء و التعمير و مؤسسة التمويل الدولية .

المطلب الثاني : الهيئة الدولية للتنمية و الأطراف المكلفة بالاستثمار .

المطلب الأول : البنك الدولي للإنشاء و التعمير و مؤسسة التمويل الدولية :

لتحديد بدقة ماهية البنك الدولي للإنشاء و التعمير، سنستعرض هذه المؤسسة من خلال التطرق إلى النشأة، التعريف، الهيكل التنظيمي، الأهداف، و الموارد و ذلك عبر الفروع التالية :

الفرع الأول: البنك الدولي للإنشاء و التعمير :

تندرج تحت هذا الفرع جزئيتين الأولى تتناول النشأة و الثانية نقدم فيه تعريفا للبنك الدولي للإنشاء و التعمير :

- النشأة :

في عام 1941 م وضع هاري هوايت مذكرة حول برنامج للدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية وكان هوايت يرى أن إنشاء البنك الدولي يمكن أن يمثل حافزا للدول للاشتراك في نظام لتثبيت أسعار الصرف فيما بينها، وفي أفريل 1942 م أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع لصندوق الدولي ضمن اتفاقية بريتون وودز والتي تضمنت أهم معالم النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، أنشئ البنك وفقا لما تقدم باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وترجمة التعمير هي الإصلاح الذي استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح "التنمية"، وقد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة حيث بدا نشاطه بالمعاونة في تعمير الاقتصادية الأوروبية المحطمة أثناء الحرب ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث وفي التسعينات في دول الكتلة الاشتراكية[1].

لذلك رأى مؤتمر بريتن وودز أن يكمل منظمته الأولى العاملة في ميادين النقد و موازين المدفوعات بمنظمة ثانية أطلق عليها تسمية البنك الدولي للإنشاء و التعمير تعمل

[1] عادل احمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، 1998 ، بيروت ، ص.159.

في ميدان القروض و الاستثمارات طويلة الأجل[1] ، لذلك أنشأ البنك الدولي في عام 1945 و هي المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي[2]

- **تعريفه :**

يمكن تعريف البنك العالمي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية و الاستثمارات ، و سياسات الإصلاح الهيكلي ، و سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص و كذالك يهتم البنك العالمي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال [3] .

يتناسب وقوتها الاقتصادية وقد اتخذ البنك مقرا له في مدينة واشنطن وبدأ نشاطه في 25 يناير 1946م وارتبط بهيئة الأمم المتحدة بموجب الاتفاق المبرم في 1947/11/15.[4]

يعتبر البنك الدولي مصدراً مهماً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. ويساعد البنك الدولي حكومات البلدان النامية على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشروعات، كمشروعات التعليم والرعاية الصحية ، البنية الأساسية ،الاتصالات وأغراض أخرى كثيرة [5].

---

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، جوانب الإقتصاد الدولي المعاصر ، الدار الجامعية ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص: 290-291

[2] عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، مجدلاوي للنشر ، الأردن ، 1999 ، ص: 3

[3] عبد المجيد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحاث 11 سبتمبر ، الإسكندرية ، 2003 ص:9

[4] يونس احمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة 2 ، الدار الجامعية ، بدون سنة نشر ، لبنان .ص.4

[5] http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME , 28/01/2008

- الهيكل التنظيمي للبنك و أهدافه :

يتكون هذا الهيكل من جزأين أساسيين: الهيكل التنظيمي و الأهداف نستعرضهم في النقاط التالية :الهيكل التنظيمي يتكون المجلس الإداري للبنك من :

1-1 - مجلس المحافظين :

الذي يشرف على إدارة البنك وتقوم كل دولة عضو في البنك بتعيين محافظ ونائب محافظ لمدة خمسة سنوات ليمثل العضو في اجتماعات المجلس الذي يجتمع مرة كل سنة . يتولى مجلس المحافظين الذين تعينهم الدول الأعضاء كل دولة تعين محافظ و مناوب له لمدة خمس سنوات) مهام الإدارة العليا للبنك و من بينها زيادة رأسمال البنك و النظر في قبول طلبات العضوية الجديدة التي تقدمها الدول.

1-2- المدراء التنفيذيين :

يعتبر مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن تسيير العمليات العامة للبنك الدولي ويؤدي المديرون التنفيذيون واجباتهم بموجب السلطة المخولة من مجلس المحافظين ، ويعين خمسة من المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديرا من قبل الأعضاء الخمسة التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس المال أما الباقون فتنتخبهم الدول الأعضاء الأخرى، ويذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر المساهمين بلا منازع بنصيب 41,16 %من الأصوات يليها كل من اليابان 87,7 %وألمانيا 49,4 %والمملكة المتحدة 31,4 %وفرنسا أما بقية الأسهم فتوزع على البلدان الأعضاء الأخرى ، ومن مهام مجلس المديرين التنفيذيين النظر في الاقتراحات التي يقدمها رئيس البنك[1].

ولقد فوض مجلس المحافظين الكثير من اختصاصاته إلى مجلس المديرين التنفيذيين ، و يجتمع هذا المجلس مرة واحدة كل شهر[2] .

روبرت ب. زوليك هو الرئيس الحادي عشر للبنك الدولي، وهو رئيس مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، وكذلك رئيس المؤسسات الخمس المترابطات المكونة لمجموعة البنك

[1] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت 1991م، ص:310،309

[2] يونس احمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة 2 ، الدار الجامعية ، بدون سنة نشر ، لبنان ص.51.

الدولي، وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين في البنك الدولي، أي الولايات المتحدة، حيث يقوم المدير التنفيذي الممثل لها بترشيحه، ويتم انتخاب رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المحافظين، وثمة اتفاق غير رسمي ، منذ أمد طويل ، على أن يكون رئيس البنك الدولي من مواطني الولايات المتحدة، في حين يكون المدير العام لصندوق النقد الدولي من بلد أوروبي.[1]

1-3- الموظفين :

يعمل بالبنك ما يزيد على 9300 بما في ذلك خبراء الاقتصاد والتربويون وعلماء البيئة والمحللين الماليين والعلماء ينتمي هؤلاء إلى نحو 160 بلد ويعمل ما يزيد عن 3000 شخص بالمكاتب القطرية.

2- **أهدافه :**

- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية وذلك عن طريق حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الاستثمار غير التجاري[2].

- تقديم أو ضمان للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفر القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

- تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية والعمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

-تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء .

---

[1] 28/01/2008http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME

[2] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط1 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ص.193.

– توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والائتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية و الإدارية التي تحتاجها خطط الإنماء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك[1]

– إدارة عمليات البنك مع مراعاة ما للاستثمار الدولي من أثر على النشاط الإقتصادي في الدول الأعضاء و المساعدة في سنوات ما بعد الحرب مباشرة عل الانتقال تدريجيا من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم

– تنظيم القروض التي يقدمها البنك أو التي يضمنها بالنسبة إلى القروض الدولية الخاصة بجهات أخرى بحيث تكون الأولوية للمشروعات الأكثر نفعا و الأشد إلحاحا[2].

هذا بالنسبة للأهداف العامة للبنك ، أما عن الأهداف الجديدة للبنك في سنة 2008 فقد حددها رئيس البنك الجديد روبرت زوليك في حديث له بنادي الصحافة العالمية في واشنطن بتاريخ 2007/10/14 بمناسبة مرور مائة يوم على توليه رئاسة البنك و هي كالتالي :

– ضرورة الالتفاف للدول ذات الدخول المتوسطة باقتصاديات سريعة النمو كالهند ، الصين و البرازيل ، لأنها تضم 70 %من الشعوب الأفقر في العالم.

– السعي إلى رصد 39 مليار دولار من الدول الغنية يحتاجها البنك لتوفير قروض منخفضة الفائدة للدول الأكثر فقرا في العالم في إطار مكافحة الفقر.

– زيادة الدعم للدول الخارجة من نزاعات ودعم أكبر للدول العربية.

– تحسين فرص الحصول على أدوية علاج الإصابة بالملاريا و الفيروس المسبب لمرض الإيدز ، و كذلك اتخاذ .

– موقف أشد في المسائل التجارية و البيئية[3] ويتبع البنك من أجل تحقيق أهدافه الوسائل التالي[1].

---

[1] يونس احمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة 2 ، الدار الجامعية ، لبنان ، بدون سنة نشر ، .ص.50.

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية العربية ، الدار الجامعية ، بيروت ،بدون سنة نشر ، ص 292

[3] http://www.alzawraa.net/home/index10/03/2008

– تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية إلى الدولة النامية من دول أخرى كما يقدم قروض طويلة الأجل وبتسهيلات واسعة مثل منح فترة سداد قد تصل إلى 5 سنوات وتحديد سعر فائدة منخفض على قروضه.

–تقديم المعونات الفنية والاستثمارية للدول النامية وخاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض مشاريع الاستثمار.

–استثمار الأموال والودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي في الدول المانحة من جهة والدول المستفيدة من جهة أخرى وخلال العشرين السنة الماضية لوحظ أن البنك يلعب دورا مهما في مجال التمويل التعاوني بين الدول أو بين المنظمات الدولية والدول المستفيدة.

الفرع الثاني : مؤسسة التمويل الدولية: International Finance Corporation (I.F.C)

نتناول في هذا المطلب ماهية هذه المؤسسة من خلال التطرق بشيء من التفصيل للنقاط التالية :النشأة، الأهداف، الهيكل التنظيمي، و الموارد، و ذلك من خلال الفروع الثلاثة التالية:

– النشأة

أنشأت مؤسسة التمويل الدولية في شهر جويلية 1956 و أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 20 فيفري 1957 و يطلق عليها أيضا الشركة المالية الدولية و رغم أن الشركة مرتبطة بالبنك الدولي للإنشاء و التعمير ارتباطا وثيقا إلا أنها تعتبر مستقلة من الناحية القانونية ، كما أن أموالها منفصلة عن أموال البنك و تعتبر العضوية في البنك شرط للعضوية في الشركة [2]

[1]علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأول ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص. 340.

[2]شافعي محمد البشير ، المنظمات الدولية ، النظرية العامة و أهداف التنظيم الدولي ، المنظمات الدولية العالمية ، المنظمات الدولية الإقليمية ، منشأة المعارف ، مصر ، 2002 ص:2

و يبلغ عدد أعضائها 174 دولة، وفقا لتقريرها السنوي لعام 1999 ، أغلبهم من الدول النامية ، و قد اتخذت المؤسسة مقرا لها في مدينة واشنطن [1].

- الأهداف و الهيكل التنظيمي :

نتناول في هذا الفرع الأهداف و الهيكل التنظيمي لذلك قسمنا هذا الفرع إلى جزئين الأول يعرف بالأهداف و الثاني بالهيكل التنظيمي.

1- الأهداف :

لا تتلخص أهدافها في دعم النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع نمو المشروعات الإنتاجية الخاصة في الدول الأعضاء و بخاصة في المناطق الأقل نموا ، و بذلك تكمل نشاط البنك العالمي و تحقق الشركة هذا الغرض عن طريق الاستثمار في المشروعات الإنتاجية بالتعاون مع أصحاب رؤوس الأموال لخاصة و بدون ضمانات من الحكومة بشأن السداد في الأحوال التي لا تتوافر فيها رؤوس أموال خاصة كافية و بشروط معتدلة.

تعمل المؤسسة كجهاز للمقاصة لتميع فرص الاستثمار و رأس المال الخاص الأجنبي و القومي ، و الخبرة الإدارية و المساعدة في تعبئة رأس المال المحلي و الأجنبي بهدف تعزيز النمو في القطاع الخاص بالدول النامية[2] .

يعد الهدف الأساسي هو تحسن مستوى معيشة سكان أعضائها من الدول النامية وتحقيق التعاون بينهما في مجالات التمويل والمساعدات الفنية والإدارية اللازمة لتنمية فرص الاستثمار في الدول الأعضاء وخاصة في مجالات الصناعة واستغلال الثروات وغيرها وذلك على النحو التالي[3]

- **الاستثمار**

تسعى للاستثمار بصفة أساسية في المشروعات الخاصة وان كانت تشارك أيضا في المشروعات المختلفة التي تساهم فيها الدولة في جانب منها والتي يتبين للمؤسسة أن هذه المشروعات تتجه نحو التحول الكامل للملكية الخاصة.

---

[1] يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص5

[2] الشافعي محمد البشير ، مرجع سابق : 227-228

[3] يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ص: 54، 55 ،5

و تقوم المؤسسة بالإسهام في هذه المشروعات وتقديم القروض لها دون اشتراط تقديم ضمانات حكومية بحيث تتولى تقديم المعونة المالية لاحتياجات كل مشروع بشروط مناسبة .

- **خدمات إدارة مخاطر سوق المال:**

تقدم المؤسسة خدمات إدارة مخاطر السوق المالية لشركات الأسواق الناشئة التي لا تتوفر عادة لديها الإمكانيات والأدوات اللازمة وذلك بتقديم برامج تعليمية وتدريبية لعملائها في الدول النامية في تقنيات إدارة المخاطر لرفع مستوى جدارتها الانتمائية وتنمية قدراتهم على تحوط من مخاطر سوق المال .

❖ **المساعدات الفنية والاستثمارية :**

تتوسع المؤسسة سنة بعد أخرى قي تقديم المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية بحيث اشتمل مجالها على المساعدات الفنية للقطاع المالي ولسوق المال والأعمال الاستشارية في البنية الأساسية وأعمال الخوصصة وإعادة هيكلة الشركات ومرافق تنمية المشروعات وكذلك هيئة الخدمات الاستشاري للاستثمار الأجنبي وهي هيئة التي أوكلت لها مهمة مساعدة حكومات البلدان النامية على تقليل المعوقات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يقدم عمل الهيئة بالاشتراك والبنك الدولي وبتمويل البلدان المانحة المشورة للحكومات الأعضاء حول التغيرات السياسية والقانونية والتنظيمية والإجرائية التي تحقق الشفافية لمناخ الاستثمار عامة والأجنبية خاصة [1].

و تتولى المؤسسة مهمة تسعير ما تقدمه من موارد و خدمات بأسعار السوق إلى حد ما ، أسوة بغيرها من المؤسسات الخاصة ، و هي تأخذ في الاعتبار تكلفة هذه الموارد و ما تتحمله مع شركائها من مسؤولية المخاطر التي قد تواجهها المشروعات التي تقوم بالمشاركة في تمويلها.

2- الهيكل التنظيمي :

[1]. ليبسكي : " أزمة المديونية من منظور السوق" عن مجلة التمويل و التنمية عدد يونيو 1998 .

يتضح الارتباط الوثيق بين المؤسسة و البنك الدولي للإنشاء و التعمير رغم كون كل منهما مؤسسة ذات كيان مالي متميز في مجلس إدارة المؤسسة، حيث يتكون مجلس محافظي المؤسسة من محافظي البنك الدولي للإنشاء و التعمير الذين تشارك دولهم في عضوية المؤسسة، كما يتكون مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة من المديرين التنفيذيين للبنك الدولي الذين يمثلون الدول الأعضاء في المؤسسة ، أما الرئيس الإداري للمؤسسة فيعينه مجلس الإدارة بحيث يرأس الجهاز الإداري للمؤسسة الذي يحتل المراكز الرئيسية فيه بعض موظفي البنك الدولي[1] .

المطلب الثاني : الهيئة الدولية للتنمية و الأطراف المكلفة بالإستثمار :

الفرع الأول: الهيئة الدولية للتنمية: International Développement Association (I.D.A)

يتناول هذا الفرع بشيء من التفصيل لماهية الهيئة الدولية للتنمية و ذلك بالتطرق إلى: النشأة، الإدارة، الأهداف و أخيرا الموارد من خلال العناصر الثلاثة التالية:

- النشأة

نشأت المؤسسة الدولية للتنمية أو هيئة التنمية الدولية في 24 سبتمبر 1960 و أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 27 مارس 1961 [2].

أنشئت المؤسسة الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية الأشد فقرا من غيرها والتي لا يزيد متوسط الدخول فيها عن 500 دولار سنويا للفرد وبشروط تشكل عبئا أخف على كاهل ميزان المدفوعات من بنك الإنشاء والتعمير[3] .

وتتاح العضوية في هذه المؤسسة لجميع الدول الأعضاء في البنك أما الأموال التي تقدمها هذه المؤسسة يطلق عليها بالإعتمادات Crédits تمييزا عن القروض Loans التي يقدمها البنك الدولي[1]

---

[1] أنس أحمد البطريق، مرجع سابق ، ص 5

[2] Michel Bélanger , institution économiques internationales : la mondialisation économique et ses limite ,6ém édition , économica , 1997 p:52

[3] بسام الحجار ، مرجع سابق ، : ص187

اتخذت الهيئة لها مقرا في مدينة واشنطن، أسوة بغيرها من الهيئات المنبثقة من البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و عضوية الهيئة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، و يبلغ عددها 165[2] .

- الهيكل التنظيمي و الأهداف :

قسم هذا الفرع إلى جزئين الأول يتكلم عن هيكل المؤسسة أما الثاني يعرف باهدافها .

1-الهيكل التنظيمي:

ترتبط الهيئة الدولية للتنمية ، ارتباطا عضويا بإدارة البنك الدولي للإنشاء و التعمير بحيث يشغل مناصب الرئاسة و عضوية مجلسي محافظي الهيئة و الإدارة التنفيذية للهيئة نفس الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب في البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، كما يخصص لأعمال الهيئة بعض موظفي البنك الدولي بالإضافة إلى مسؤولياتهم الأساسية في البنك ، حيث لا تتوفر للهيئة جهاز إداري مستقل[3].

2- الأهداف :

تتلخص أهداف هيئة التنمية الدولية في نقطتين أساسيتين هما: [4]

- ❖ إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية و بصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا منح القروض لمشروعات البنية الأساسية و الطاقة لتقوية البنية الأساسية و تحسين الأداء الاقتصادي.

تهتم الهيئة بتمويل مشروعات البنية الأساسية و مشروعات الخدمات و المرافق في الدول المتخلفة الدول الأقل نموا ، بتقديم قروض أكثر يسرا من القروض المقدمة من البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، و ذلك وفقا لضوابط معينة ، يتعين توافرها في الدول المقترضة من أهمها ما يلي:

---

[1] عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002 ،ص :1

[2] يونس، عمان، الأردن، 2002 ، ص :115 يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص59

[3] يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص6

[4] عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحاث 11 سبتمبر ، الإسكندرية ، 2003 ص،9

- ❖ انخفاض معدل الدخل الفردي السنوي إلى 865 دولار أو أقل ، و ذلك وفقا لسعر الدولار في عام 1994كان هذا المعدل في بداية نشاط الهيئة 375 دولار أو أقل.

– توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الدول المقترضة ، فضلا عن الرغبة الجادة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية ، و عدم تورطها في مشكلات و صراعات سياسة دولية §معاناة الدولة من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات ، على نحو يحد من قدرتها على الاقتراض الخارجي بالشروط التجارية ، أو وفقا للقواعد التي يضعها البنك الدولي للإنشاء و التعمير و غيره من مؤسسات التمويل الدولي[1] .

الفرع الثاني :الأطراف المكلفة بتسيير الإستثمار الأجنبي :

يتضمن مصطلح مجموعة البنك الدولي في الحقيقة طرفان هما الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار AMGI و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار CIRDI .

لكن هناك طرف آخر أسسه البنك الدولي للإنشاء و التعمير سنة 1986 استجابة للاهتمام الشديد للحكومات باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إسمه "هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي" التي تمارس نشاطاتها في مختلف أنحاء العالم، وتقدم مشورتها للحكومات في أكثر من 40 بلدا بشأن كيفية الحصول على تدفقات متزايدة من رأس المال الأجنبي ، هذه الهيئة رغم أنها ليست ضمن مجموعة البنك الدولي إلا أنها من المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء و التعمير.

❖ الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار AMGI

L'agence multilatérale de garantie des investissements

بدأ عملها عام 1988 و هدفها تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة في الدول النامية ، و هذا من خلال تقديم للمستثمرين الأجانب ضمانات ضد

[1] يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، :ص60

المخاطر غير التجارية أي ضد المخاطر السياسية و غير ذلك ، وتعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة [1].

تعتبر من احدث المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ويعود السبب في إنشائها إلى تفجير أزمة الديون الخارجية للدول النامية في مطلع الثمانينات وانخفاض وتيرة تدفق الأموال إلى الدوال المدينة ، بلغ رأس مالها 000.503.826.1 دولار أمريكي و ذالك إلى غاية 2005/12/31 [2].

تأسست في عام 1988 و عدد أعضاؤها 157 ، تساعد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية مثل مصادرة الملكية وعدم قابلية تحويل العملة المحلية وقيود تحويل الأموال والحروب والاضطرابات الأهلية ومخاطر خرق العقود ، وتعزز الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من ثقة المستثمرين من خلال الحماية ضد هذه المخاطر بوصفها الوسيط الموضوعي القادر على التأثير في القرارات التي قد ينشب عنها نزاعا بالإضافة إلى ذلك توفر الوكالة الدعم الفني والخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحصول عليهم كذلك تنشر الوكالة المعلومات لخاصة بفرص الاستثمار في البلدان النامية ليطلع عليها مجتمع الأعمال التجارية الدولي[3].

و أسوة بالمؤسسات الأخرى ذات العلاقة الوثيقة بالبنك الدولي للإنشاء و التعمير ، فالوكالة الدولية لضمان الإستثمار ، رغم أنها مؤسسة مستقلة ذات كيان مالي متميز و لها جهازها الفني و القانوني فإنها تستعين بأجهزة البنك فيما يتعلق بالشؤون الإدارية و الخدمات الأخرى[4] .

❖ **المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار :**

---

[1] يونس أحمد البطريق ، نفس المرجع السابق ، :ص6

[2] مساعات المملكة الحكومية الخارجية ، وزارة الخارجية – المملكة العربية السعودية sa.gov.mofa.www//h29/03/2008 :

[3] http : www. Warld Bank. Org. 27/02/2008

[4] يونس أحمد البطريق ، نفس المرجع السابق ، ص62

أنشئ المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار في سنة 1966 بهدف تسوية منازعات الإستثمار ، الناتجة عن الإستثمار تحت رعاية البنك العالمي ، و تشجيع الإستثمار الأجنبي عن طريق توفير تسهيلات دولية للتوفيق و التحكيم في منازعات الإستثمار بين الدول و الأطراف المتعاقدة مع مواطني الدول الأخرى ، ويهدف المركز من جراء ذلك إلى المساعدة على إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول و المستثمرين الأجانب ، كما يمارس المركز أنشطة بحث و نشر في مجالات قوانين التحكيم و قوانين الإستثمار الأجنبي ، و يبلغ عدد الدول الأعضاء 134 عضو[1].

❖ **هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي :**

أنشأ البنك الدولي في عام 1986م "هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي" التي تمارس نشاطاتها في مختلف أنحاء العالم، وتقدم مشورتها للحكومات في أكثر من 40 بلدا بشأن كيفية الحصول على تدفقات متزايدة من رأس المال الأجنبي .

كما تقدم الهيئة يد المساعدة للبلدان الراغبة في تحضير مناخ جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بتقديم المشورة للحكومات في مجال سن القوانين واللوائح ورسم السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي . وللهيئة دور في مساعدة الحكومات على إنشاء إطار مؤسساتي كفء للتعامل مع المستثمرين الأجانب ، ولاستحداث استراتيجيات لترقية الاستثمار الأجنبي بصفة عامة .

وأما عن الإرشادات التي تقدمها الهيئة لحكومات البلدان الراغبة في تشجيع واجتذاب الاستثمار الأجنبي، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1- فرز مقترحات الاستثمار ينبغي السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية بوجه عام وبغير قيد ، وللبلد المضيف الحق في رفض مشروع استثماري معين ، إذا كان يتعلق مثلا بالصناعات الحربية، أو الصناعات التي تتمتع بحماية كبيرة مثل الصناعات الناشئة أو الفتية).

[1] بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص: 1

لكن على الدول المستقبلة للاستثمار تجنب استخدام معايير غامضة لرفض المشاريع الاستثمارية مثل عبارة " الأنشطة ذات الأهمية الإستراتيجية "أو "الأعمال التجارية الصغيرة.

2- حوافز الاستثمار:

يجب أن تحدد بوضوح أنواع الأنشطة الاستثمارية التي ستحصل على حوافز، ثم تقدم هذه الحوافز تلقائيا، ويجب التقليل إلى أدنى حد من المفاوضات والعراقيل البيروقراطية، كما لا ينبغي أن تترك الأمور للتقدير في كل حالة .وعندما يتوفر مناخ مثالي للاستثمار، لن تكون هناك حاجة لتقديم الحوافز.

غير أن معظم البلدان النامية لا يتوفر فيها مثل هذا المناخ، وبذلك يكون من الأفضل تقديم حوافز مؤقتة لتشجيع المستثمر الأجنبي .كما يجب ربط الحوافز مباشرة بنوع النشاط الذي ينبغي تشجيعه، كالتصدير مثلا أو المشاريع التي تستخدم اليد العاملة بكثافة .....الخ.

ولا ينبغي تفضيل المستثمرون الأجانب على المستثمرين المحليين عند منح الحوافز، لان هذا يؤدي إلى قيام مشاريع مشتركة تثار حولها الشكوك، بحيث يتم اختيار الشركاء الأجانب فيها لمجرد تأهيل المشروع للحصول على حوافز.

وينبغي كذلك عدم اللجوء إلى أسلوب الإعفاءات الضريبة، إذ تبين من التجربة أن الإلغاء التام للضرائب ليس ضروريا لإغراء الشركات الأجنبية، لأن هذه الأخيرة تتوقع فقط مستوى معقول وثابت من الضرائب، والواقع أن هذه الشركات تفضل سعرا ثابتا ومعقولا من الضرائب، يسمح لها بإعداد خطط مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبة تعقبها معدلات ضريبية عالية، وفضلا عن ذلك، فإن إلغاء الإعفاءات الضريبة سوف يزيد من الإيرادات العامة.

نقل الأرباح ورؤوس الأموال والأتعاب، والإتاوات إلى الخارج دون قيود، ذلك أن المستثمرين الأجانب يأتون برؤوس أموالهم إلى الأسواق الناشئة للحصول على عائدات، ويجب أن يطمئنوا إلى أنهم سيتمكنون من أخذ عائداتهم إلى بلدانهم.

كما ينبغي على الدول المستقبلة للاستثمارات أن لا تضع قيود لحصول الأجانب على العملات الأجنبية، إذا يجب أن تكون الحكومات في هذه الدول مستعدة لتحويل العملة

وفقا للأسعار السائدة، ذلك أن تقييد الحصول على العملة الأجنبية سوف يقلل من عزيمة المستثمرين الأجانب، وخاصة أولئك الذين يرغبون في تسويق جزء من منتجاتهم في السوق المحلية، وهي منتجات قد يكون هناك قصور في إنتاجها محلي وقد تقلق الحكومات بشأن ما ينجم من آثار على ميزان المدفوعات عند السماح بنقل الأرباح والتحويلات إلى الخارج، إلا أن قدوم شركات جديدة للاستثمار في البلد نتيجة المناخ الاستثماري المناسب كفيل بإعادة الاعتبار للميزان التجاري [1]

2- ترويج الاستثمار الأجنبي :

لا ينبغي بذل جهود وتكاليف باهظة لترويج الاستثمار، مثل إرسال بعثات إلى الخارج، أو نشر إعلانات على النطاق الدولي، قبل أن يصبح مناخ الاستثمار مناسبا، فليس من المجدي محاولة إغراء المستثمرين الأجانب بزيارة بلد لا يزال يعاني من نقائص كبيرة أو وجود مخاطر سياسية كالحروب، الاضطرابات الأهلية والمصادرة...الخ

3-إنشاء وكالة لترويج الاستثمار الأجنبي :

تنصح هيئة الخدمات الاستشارية حكومات البلدان الراغبة في ترقية الاستثمار الأجنبي بإنشاء وكالة لترويج الاستثمار الأجنبي، تكون لها روابط وثيقة مع القطاع الخاص المحلي، ومن الأفضل أن تكون هذه الوكالة شبه حكومية تتألف من مجلس إداري يضم ممثلين عن القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا يكون أجدى من إنشاء وكالة حكومية بحتة قد لا يثق المستثمرون في مصداقيتها [2].

[1] غي فيفرمان، " تسيير الاستثمار الأجنبي، توصيات وتحذيرات"، في: مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 1992،ص:47-48

[2] غي فيفرمان، مرجع سابق، :47

المبحث الثاني: تدخل مجموعة البنك الدولي في معالجة الإختلالات الاقتصادية في الدول النامية :

عرف البنك الدولي كما لاحظنا في المبحث السابق ، تطورا مؤسساتيا هاما، إذ تحول البنك إلى مجموعة تتشكل من خمس مؤسسات رئيسية استطاع البنك من خلالها تنويع وتكثيف المساعدات التي يقدمها في المجالين النقدي والمالي، ويتجلى هذا في اقتحامه لميادين جديدة لم تكن من اهتماماته في السنوات الأولى من نشاطه، إذ أصبح البنك الدولي يهتم بترقية القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، إلى غير ذلك من تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، وبرامج لمكافحة الفقر والمشاكل البيئية .

وسنحاول في هذا المبحث إبراز أهم أشكال و نتائج تدخل كل مؤسسة من مؤسسات مجموعة البنك العالمي في الاقتصاديات الوطنية و بالأخص اقتصاديات الدول النامية.

المطلب الأول : السياسة الإقراضية لمجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع

الفرع الأول: السياسة الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء و التعمير :

❖ **أنواع القروض التي يمنحها البنك**

النوع الأول : تقدم للدول النامية القادرة على دفع أسعار فائدة قريبة من مثيلتها السوقية، أما مصدرها فهي المستثمرون من كافة دول العالم الذين يقومون بشراء السندات التي يصدرها البنك لهذا الغرض

النوع الثاني : وتقدم إلى الدول الأكثر فقرا، التي عادة ما تفتقر إلى الجدارة الائتمانية في أسواق المال الدولية، و بالتالي فهي غير قادرة على دفع أسعار فائدة قريبة لأسعر الفائدة السائدة في السوق لذلك ليس بمقدور البنك إصدار السندات بغية توفير الأموال المعدة

الإقراض تلك الدول و في هذه الحالة يتم الإقراض عن طريق الفروع التابعة للبنك وهي مؤسسة التنمية الدولية [1].

أما أهم القروض التي يقدمها البنك منذ تأسيسه إلى مطلع الثمانينات فهي (**D.A.I**)

أما أهم القروض التي يقدمها البنك منذ تأسيسه إلى مطلع الثمانينات فهي:

- **قروض المشروعات : (Lending Project)** وهي تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء ...الخ وعادة ما ترتبط هذه القروض بمشروطية من طرف البنك ترتبط بالمشروع ذاته مثل حسن التنفيذ و الإدارة إضافة إلى الحد الأدنى المطلوب من العائد على الاستثمار · .
- **قروض البرامج : (Lending Program)** وهي تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات عدة أو لتمويل الاستردادات لصناعة ما أو لعد–ة صناعات و في ظروف إستثنائية يشهدها البلد المقترض و بالتالي فهي قروض طوارئ تقدم عند حصول كوارث طبيعية أو أزمات إقتصادية حادة على إثر تدهور مفاجئ في معدل التبادل الدولي لذا فإنه عادة ما تكون هذه القروض عديمة المشروطية .أما خلال العقد المنصرم فقد استحدث البنك أنواع جديدة من القروض و هي:

❖ **قروض التكيف الهيكلي :(L.A.S)** تشكل التسهيل الخاص بها في عام 1980 بهدف توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل في موازين مدفوعاتها و لرفع قدرتها على تسديد ديونها و تختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشتمل على درجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية و تصحيحات هيكلية و لذا فإنها لا تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعدادية أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي.

❖ **قروض التكييف القطاعي :** و تستخدم لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة، و هي تختلف عن القروض السابقة بوصفها ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة، و بالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المستهدف

[1] عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص:304–305

تمويله. و يتضح مما سبق أن الصفة المميزة لنوعي القروض المشار إليها أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض لذا فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات(Lending based-Policy) .

❖ **شروط الاقتراض التي يضعها البنك العالمي :**

يقوم البنك الدولي بإقراض و مساعدة الأعضاء عن طريق منح قروض مباشرة من رأسماله و احتياطاته و أرباحه، أو من خلال منح قروض مباشرة من أموال يقترضها بنفسه عن طريق طرح بعض السندات في الأسواق المالية لبعض الدول كسوق و.م.أ، و إنجلترا و سويسرا و غيرها، و استعمال حصيلة هذه القروض في إقراض الدول الأعضاء التي في حاجة إليها، و هناك وسيلة ثالثة و هي عن طريق ضمان البنك الدولي كليا أو جزئيا القروض التي تقدمها البنوك و الأفراد إلى الدول التي هي في حاجة إليها [1]

ولقد نصت اتفاقية البنك العالمي على أن هذه القروض تمنح ولكن بشروط ، أهمها

➢ إذا أقرض البنك من أموال يقترضها أو ضمن قروض يقدمها المستثمرون من الأفراد والهيئات الخاصة، فلا بد له من الحصول على موافقة الدول التي تقترض من أسواقها الأموال، وكذلك الدول التي خصها العملة المستعملة في عملية الإقراض، كما يجب الحصول على موافقة هاتين الدولتين أيضا على قابلية تحويل القروض إلى عملة أي دولة أخرى من الدول الأعضاء، والقصد من كل هذا هو تمكين الدولة التي تجرى في أسواقها، أو تقوم بعملتها القروض، من مراقبة ما يخرج منها من رؤوس الأموال، لتقدير ما إذا كانت ظروفها تسمح بذلك أم لا.

➢ يقدم البنك الدولي قروضا بصفة أساسية لحكومات الدول الأعضاء أو لمنظمات حكومية متخصصة، إلا أنه قد يقرض المشاريع الخاصة أيضا، وفي هذه الحالة فان على الحكومات التي تتواجد في إقليمها هذه المشاريع، أو بنكها المركزي ضمان هذه المشاريع ضمانا كاملا فيما يتعلق بسداد أصل القروض وفوائده وما يرتبط به من عمولات[2]

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993 ،ص: 328

[2] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت 1991م، ص:309،310

- تتراوح مدة هذه القروض ما بين 15 و 17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمسة سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض والتي تتراوح نسبتها ما بين 5,7 و75,7 %.[1]
- لا يحق للبنك ما يمنحه أو يضمنه من قروض باشتراط إنفاقها في دول محددة، فللمقترض حرية إنفاق حصيلة القرض في أي دولة يشاء، للحصول على السلع والمعدات اللازمة له إذا كان ذلك في إمكانه[2]، ولكن يحق له اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان إنفاق القروض في الأغراض التي خصصت لها .

❖ **قدرة تدخل البنك الدولي في الاقتصاديات الوطنية :**

1. **تأثر السياسة الإقراضية للبنك الدولي بالإعتبارت السياسية و الجيوستراتيجية :**

نسج البنك الدولي، منذ الخمسينيات، شبكة من عناصر التأثير عادت عليه بكبير الفائدة لاحقاً،بحيث عمد إلى خلق طلب على خدماته في العالم الثالث.

كما أن التأثير الذي يمارسه هذا البنك اليوم يعود بشكل أساسي إلى شبكة الوكالات التي أقامها في الدول التي أصبحت من زبائنه، كما صارت في نفس الوقت من مدينيه فلقد مارس البنك الدولي سياسة فعلية لدعم شبكة السلفة .

كان من أهم أهداف سياسة البنك الدولي، منذ الخمسينيات، "بناء المؤسسات" التي غالباً ما اتخذت شكل وكالات شبه حكومية في البلدان الزبائن للبنك الدولي ، وتم عن عمد تأسيس هذه الوكالات بحيث تكون مستقلة نسبياً في تمويلها عن الحكومات، وبالتالي خارج رقابة المؤسسات السياسية المحلية ومنها مجالس النواب، شكلت هذه الوكالات أدوات وصل طبيعية للبنك الدولي الذي تدين له بولادتها، وفي بعض الحالات بتمويلها. وكان تأسيس هذه الوكالات إحدى الاستراتيجيات الأكثر أهمية للبنك الدولي بغية الاندساس في اقتصادات بلدان العالم الثالث.

حيث أسس البنك الدولي، في العام 1956 ،بدعم مالي هام من مؤسسة فورد وروكفلر، "معهد التنمية الاقتصادية" الذي يعطي دورات إعداد من ستة أشهر للمندوبين

[1] Ammar Belhimer, La détte Extérieure de l'Algérie. Edition CASBAH. Algérie 1998, P. 188

[2] يتفق ذلك مع غاية البنك الدولي في تشجيع التجارة البينية.

الرسميين للبلدان الأعضاء فيه[1] وعليه تخرج، ما بين العام 1956 والعام 1971 ،أكثر من 1300 مندوب رسمي، وبعضهم تبوأ رئاسة الحكومة أو وزارة التخطيط أو وزارة المالية في بلده . إن مضاعفات هذه السياسة جاءت مثيرة للقلق : فالدراسة التي قام بها "مركز القانون الدولي" في نيويورك حول عمل البنك الدولي في كولومبيا من 1949 إلى 1972 استنتجت أن الوكالات المستقلة التي أقامها لبنك أثرت تأثيراً عميقاً على البنية السياسية وعلى التطور الاجتماعي في كل المنطقة، وذلك بإضعافها "نظام الأحزاب السياسية ودور المجالس التشريعية والقضائية.

وكذلك في حالة تشيلي والبرازيل ونيكاراغوا وزائير ورومانيا تؤكد بجلاء حقيقة ما تقدم: ففي هذه الحالات نلاحظ خيارات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتماثلة على العموم بخضوعها لنفس المؤثرات[2]. لم يتردد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دعم الديكتاتوريات عندما كانا يجدان (ومعهما الدول الرأسمالية العظمى) من المناسب القيام به.

وفي هذا الصدد يقول تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "وفي الحقيقة، فإن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة، طيلة الثمانينيات، كان متناسباً عكسياً مع احترام حقوق الإنسان. ولا يبدو أن المانحين الدوليين يهتمون بمثل هذه الاعتبارات.

فهم يفضلون في الواقع الأنظمة الاستبدادية، ويعتبرونها بلا تردد أنظمة تشجع الاستقرار السياسي وأكفأ من غيرها في إدارة الاقتصاد. وعندما ألغت بنغلادش والفيليبين قانون الطوارئ مثلاً، تعرضت حصة كل منهما من قروض البنك الدولي إلى الانخفاض.

2-نماذج في دعم الديكتاتوريات تكشف انحياز المؤسسات المالية الدولية

أزمة الشيلي : دعم دكتاتورية الجنرال أوغستو بينوشيه في تشيلي لم تنل تشيلي، في ظل حكومة ألندي المنتخبة ديموقراطياً (1970،1973) قروضاً من البنك الدولي إنما في ظل حكومة بينوشي، وبعد الانقلاب العسكري سنة 1973 ،أصبح للبلد فجأةً قدراً من المصداقية.

[1] مس. ج. بروان، تحسين الصناعات الزراعية في البلدان النامية، في: مجلة التمويل والتنمية، عدد جوان 1986م.

[2] http://www.kobayat.net/data/documents/arab , 06/06/2008

غير أنه لم يكن باستطاعة أي مسؤول في البنك الدولي تجاهل سمة الإستبدادية والديكتاتورية المتجذرة في حكم بينوشيه[1].

إن العلاقة بين سياسة القروض والمضمون الجيوسياسي في هذه الحالة واضحة للعيان .

❖ **دعم ديكتاتورية موبوتو ورد :** في تقرير للأمم المتحدة أن موبوتو قد اختلس عدة ملايين من الدولارات كانت مخصصة لتمويل قواته المسلحة.

وفي سنة 1982 ،أصدر أحد مدراء البنك الدولي، "إروين بلومنتال"، وهو مدير بنك ألماني، تقريراً يدين فيه إدارة دولة الزائير برئيسها موبوتو ويحذر فيه المدينين الأجانب من أن عليهم توقع عدم استيفاء ديونهم ما دام موبوتو في الحكم. فبين سنتي 1965 و1981 ،استدانت الحكومة الزائيرية حوالي 5 مليار دولار من الأجانب وبين سنتي 1976 و1981 ،ولأربع مرات على التوالي، تمت إعادة جدولة دينها الخارجي في منتدى باريس بقيمة 25.2 مليار دولار .ورغم السياسة الاقتصادية السيئة جداً ورغم تحويل موبوتو لجزء من هذه القروض لحسابه الخاص بشكلٍ منتظم، فإن ذلك لم يدفع البنك الدولي إلى إيقاف المساعدة لنظام موبوتو الديكتاتوري. ومن المذهل الاستنتاج، بعد وضع تقرير بلومنتال، أن قيمة المبالغ التي صرفها البنك الدولي قد ارتفعت، فبالواقع، لا يعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشكلٍ أساسي في عملية الإختيار على معيار السياسة الاقتصادية الجيدة. ذلك إن نظام موبوتو يعتبر حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة ولقوى مؤثرة في مؤسسات بروتن وودز (وهذا يشمل فرنسا وبلجيكا) ما دامت الحرب الباردة قائمة.

وبدءاً من 1981 و1991 ،ومع سقوط جدار برلين الذي تلاه لاحقاً انهيار الإتحاد السوفياتي، خسر نظام موبوتو من أهميته. خصوصاً وانه في بلادعدة في إفريقيا (ومنها زائير) بدأت تُقام مؤتمرات وطنية تطالب بالدرجة الأولى بالديموقراطية .

[1] كوري شنهان ، مؤسسة التمويل الدولية: الابتكار وخلق الفرص

وهكذا بدأت قروض البنك الدولي بالانخفاض حتى توقفت كلياً في منتصف التسعينيات[1].

❖ **تدخل البنك الدولي في الأزمة الآسيوية .**

➢ **بوادر الأزمة و انتشارها:**

سنحاول تبيان أهم الأسباب والعوامل التي أفضت إلى انتقال الأزمة المالية من تايلندا إلى باقي دول المنطقة. في هذا السياق يمكن أن نذكر جملة من العوامل التي قد لعبت دور في ظاهرة العدوى .ففي البداية، يمكن أن نعتقد أن تدهور قيمة الباهت قد ساهم في خلق الضغوطات التي دفعت بباقي عملات المنطقة إلى التدهور وذلك عبر آلية قد تشبه ما يعرف بالتخفيضات التنافسية لأسعار الصرف dévaluations compétitives .

فقد كانت معظم دول جنوب شرق آسيا تنتهج سياسة ربط قيمة العملة المحلية بقيمة الدولار الأمريكي. وإذا علمنا أن هذه الدول كانت متنافسة على نفس الأسواق الخارجية التصديرية [2]، فبمجرد أن يترك أحد هذه البلدان عملته تتدهور (في حالة الأزمة الآسيوية كان البلد المعني هو تايلندا) فستظهر لدى باقي الدول ضغوطات للتقليد ولتخفيض العملة ، وذلك قصد الحفاظ على مستوى التنافسية ومن ثم حصص الأسواق التي يتم التنافس عليها.

وسيشتد الميل نحو ترك العملة تتدهور لدى باقي بلدان جنوب شرق آسيا بمجرد بداية تدهور الباهت التايلندي لاسيما إذا نظرنا إلى المستويات العالية للتجارة البينية في آسيا (فقد كانت الصادرات البينية في آسيا كنسبة إلى إجمالي الصادرات تقدر بـ 4,31 %سنة 1989 لتنتقل إلى 4,40 %سنة 1996 [3])وبالإضافة إلى هذا ، فيمكن التخمين أن لنقص المعلومات التي يمتاز بها النظام المالي في دول جنوب شرق آسيا ، دور في عملية العدوى.

---

[1] http://www.kobayat.net/data/documents/arab , 06/06/2008

[2] ج. ليبسكي : " أزمة المديونية من منظور السوق" عن مجلة التمويل و التنمية عدد يونيه 1998 – ص 11.

[3] ج. ليبسكي : مرجع سبق ذكره ص 12.

فنقص المعلومات قد يدفع بكل متعامل إلى تقليد تصرفات المتعاملين الآخرين وذلك بحكم أنه يعتقد أنهم يحوزون على المعلومة اللازمة لاتخاذ القرار المناسب وعادة ما تعرف هذه الظاهرة بالعدوى المحاكيةcontagion mimétique .

وبالتالي فقلة[1] المعلومات وسوء انتشارها قد ولد ظاهرة عدوى محاكية .وإلى جانب هذا، فقد اعتبر (F Nicolas .) أنه ثمة هناك علاقة بين انتهاج ما يعرف بالنموذج الآسيوي asiatique model le وحدوث العدوى المحاكية. فبحكم انتهاج بلدان جنوب شرق آسيا لنفس النموذج التنموي ، فقد اعتبر المستثمرون أن من شأن هذه البلدان أن يكون لها نفس الخصائص (ومن ثم نفس نقاط الضعف) مع تايلندا. وبالتالي، فبمجرد ظهور الأزمة المالية في تايلندا، واستنادا إلى المستثمرين، فقد ارتفع احتمال ظهور نفس الصعوبات في باقي دول المنطقة. وقد أدى هذا إلى سحب المستثمرين لرؤوس أموالهم من مختلف الأسواق المالية في باقي دول جنوب شرق آسيا. بتعبير آخر فبحكم اتباع دول جنوب شرق آسيا لنفس النموذج التنموي، فقد أصبح المستثمرون يرون المنطقة بمثابة كل متجانس، ومن ثم فظهور صعوبات في إحدى دول المنطقة كان يدفع المستثمرين إلى توقع ظهور نفس الصعوبات في باقي الدول ومن ثم فكانوا يسحبون رؤوس أموالهم .

2. آثار الأزمة :

بعد التحليل السابق ، يجدر بنا الأمر إلى التطرق إلى بعض الآثار التي خلفتها الأزمة الآسيوية خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا.

ففي البداية لابد أن نشير إلى تراجع معدلات النمو في دول جنوب شرق آسيا وهو ما يتبين لنا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10): تطور نسبة التغيرات الناتج الإجمالي الخام بالنسبة للسنوات السابقة : (نسبة المئوية)، تاريخ الزيارة 2021

[1] A. Guillouet : « Crise(s) asiatique(s) : Leçons provisoires et premiers espoirs » in revue d'économie financière n° 48 juillet 1998 P 202

(الوحدة : مليار دولار)

الفترة / البلـــد	1995	1996	1997	1998
أندونيسيا	8,2	8,0	4,6	– 13,7
ماليزيا	9,5	8,6	7,8	– 6,8
الفليبين	4,8	5,7	5,1	– 0,5
كوريا الجنوبية	8,7	7,3	5,0	– 5,8
تايلندا	8,6	5,5	– 1,3	– 9,0

المصدر :

A. Steiherr : Les crises financières en Asie et en Russie : qu'avons nous appris sur la stabilité financière ?
in A. Bouet , J. Lecacheux : Globalisation et politiques économiques : les marges de maneouvre (1999)
éd. Economica, P. 260.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، التراجع الذي عرفه الناتج الداخلي الإجمالي خاصة في سنة 1998 لاسيما في إندونيسيا وتايلاند. إضافة إلى هذا فنلاحظ بشكل عام الميل نحو التراجع للناتج الداخلي الإجمالي إنطلاقا من سنة 1995 وهو ما قد يترجم تراجع مرد ودية الاستثمارات و هروب رؤوس الأموال من المنطقة .

الجدول رقم (11): تطور بعض المؤشرات في بعض الدول الجنوب شرق أسيا إبان الأزمة الأسيوية

(الفترة 01 جويلية 1997– 16 فبراير 1998)

البلد/ المؤشرات	إنخفاظ قيمة العملات مقابل الدولار		تغيرات في مؤشر أسعار الأسهم	تغيرات في سعر الفائدة
أندونسيا	231.00		-81.74	2398
تايلندا	87.09		-48.37	-35
الفلبيين	51.37		-49.17	0
كوريا	83.04		-63.06	965
ماليزيا	55.43		-54.41	383

المصدر : غيلير و أورتيز : ماهي الدروس التي تطرحها الأزمة المكسيكية بالنسبة للإنعاش في أسيا ؟ مجلة التمويل والتنمية عدد يوليو 1998 ، ص8 ، تاريخ الزيارة ، 2021.

من خلال معاينة الجدول يتبين لنا توابع الأزمة الآسيوية في منطقة جنوب شرق آسيا بحيث نلاحظ الانخفاض الذي شهدته قيمة العملات وأسعار الأسهم وذلك كنتيجة لهروب رؤوس الأموال من المنطقة.

- **تصدي البنك للأزمة :**

لم يكن موقف البنك الدولي موقفا سلبيا إزاء الأزمة المالية التي عرفتها منطقة جنوب شرق آسيا، إذ جند موارده للمساعدة في تلبية الطلب على الخدمات الاستثمارية اللازمة للتصدي للعواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الأزمة المالية، وقام البنك الدولي في السنة المالية 1998م، بتنفيذ مبادرتين أساسيتين وهما :

1-أنشأ البنك صندوقا لرسم السياسات وتنمية الموارد البشرية. استعدادا للبدء في تنفيذ برنامج الخدمات الاستشارية الموجهة للقطاع المالي، ويهدف هذا البرنامج إلى مساندة جهود البلدان التي مستها الأزمة للتصدي للقضايا بالغة الأهمية في إدارة القطاع المالي وإصلاح الجهاز المصرفي.

2-وافق البنك أيضا على تولي إدارة "صندوق مواجهة الأزمات المالية في آسيا" التابع للملتقى الآسيوي الأوروبي، وقد تعهدت كلا من فرنسا والمملكة المتحدة وعدة جهات مانحة أخرى بتقديم ما يقارب 35 مليون دولار لهذا الصندوق، وسيمول هذا الأخير برامج للمساعدة التقنية في القطاعين المالي والاجتماعي في سبعة بلدان من منطقة آسيا[1].

الفرع الثاني: دور مجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع :

تتدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع من خلال عدة قطاعات مثل الصناعة الزراعة القطاع المالي، البنية الأساسية، النفط و الغاز هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال العناصر الخمسة التالية:

- **مشاريع البنية الأساسية :**

تعتبر مشاريع البنية الأساسية، مثل مشاريع النقل، والاتصالات، والطاقة الكهربائية، المجالات الأكثر استقطابا لقروض البنك، وقد خصص البنك نسبة كبيرة من قروضه لتمويل مثل هذه المشاريع، خاصة في لخمسينات.

ورغم أن البنك الدولي بدأ يهتم بالقطاع الزراعي، إلا أن مشاريع البنية الأساسية ظلت تصنف ضمن أكبر المشاريع نظرا للحجم الكبير من الأموال المخصصة لها.

أما عن أنواع مشاريع البنية الأساسية التي يمولها البنك الدولي، فيمكن إيجازها فيما يلي :

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي، 1999م، ص: 106.

❖ **النقل :**

تعتبر الموانئ ، و المطارات ، السكك الحديدية، من بين المرافق التي يمولها البنك الدولي فبخصوص السكك الحديدية، يكاد استخدامها أن يقتصر على غرض واحد، وهو ربط المناجم بالموانئ، والمناطق الأخرى، ومثال على ذلك خطوط السكك الحديدية التي مولت في موريتانيا وبوتسوانا والبرازيل.

كما يخصص البنك الدولي حوالي 10 %من مجموع قروضه لتهيئة الموانئ باعتبارها نقطة الاتصال الرئيسية بالنسبة للحجم الهائل لتجارة الاستيراد والتصدير، وتستخدم هذه القروض في غالب الأحيان لتحسين موانئ دول العالم الثالث حتى يتسنى لها استقبال أضخم ناقلات النفط التابعة لأساطيل الشحن البحري متعددة الجنسيات.

وتستحوذ مشاريع تشييد الطرقات الرئيسية على أكبر الحصص من الاستثمارات التي يمولها البنك في قطاع النقل، وتختلف هذه الطرقات من حيث الحجم ودرجة التعقيد التقني، فهناك الطرقات السريعة .

والطرقات الفرعية البسيطة نسبيا في المناطق الريفية المؤدية إلى الطرقات السريعة[1].

❖ **الطاقة الكهربائية :**

تعتبر مشاريع الطاقة الكهربائية، من أولى المشاريع التي مولها البنك الدولي، وظلت الطاقة الكهربائية لسنوات طويلة تمثل القطاع الأكبر بالنظر إلى حجم القروض المخصصة لها.

وكانت هذه المشاريع مناسبة لقروض البنك الدولي لأنها ذات كثافة رأسمالية شديدة، وتتطلب معدات باهظة الثمن معظمها مستورد من البلدان المتقدمة .

وقد وجهت انتقادات للبنك الدولي بخصوص تمويله لقطاع الطاقة الكهربائية، على أساس أن أول المستفيدين منه هم الأثرياء والأقوياء، سواء بحكم عملهم كأصحاب للمصانع والمناجم، أو بوصفهم من الطبقة الثرية من قاطني المدن القادرين على تحمل تكاليف التوصيلات الكهربائية المنزلية ، وشراء الأجهزة التي تشغل بالكهرباء.

[1] شريل بيار، البنك الدولي، دراسة نقدية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سينا للنشر، القاهرة، 1994 ،ص: 104-107.

ولذلك أصبح البنك الدولي يمول مشاريع كهربة الريف, والموجهة بصفة خاصة للفئات الفقيرة.

- **المشاريع الصناعية :**

يعتبر التصنيع السريع هدفا رئيسيا لكل البلدان النامية تقريبا، ولابد من تحقيقه بطريقة أو بأخرى.

لكن السؤال المطروح, هو هل سيغلب على مشاريع التصنيع الطابع الحكومي أم الطابع الخاص من حيث الملكية أو السيطرة؟ فنجد أن وكالات المساعدة الخارجية (بما فيها البنك الدولي للإنشاء والتعمير) تدعم القطاع الصناعي الخاص في المقام الأول .

إن حصة قطاع الصناعة من قروض البنك الدولي متواضعة نسبيا إذا ما قورنت بالاعتمادات المخصصة للقطاعات الأخرى، إذ بلغ مجموع القروض المخصصة للقطاع الصناعي منذ بداية نشاط البنك إلى غاية 1981م 7.13مليار دولار، ويشكل هذا المبلغ أقل من 15 %من مجموع قروض البنك، تم إقراض أكثر من نصف هذا المبلغ 55 %لشركات تمويل التنمية التي تقوم بدورها بإقراضه للغير، أما النسبة الباقية من مجموع القروض45%

فقد مول بها البنك مباشرة مشاريع ضخمة، أهمها مشاريع لإنتاج الأسمدة, وأخرى لإنتاج الحديد والصلب .إن تخصيص حصة متواضعة نسبيا للقطاع الصناعي, لا يرجع إلى امتناع البنك عن تمويل التنمية الصناعية، ولا حتى الذي كان البنك يتمسك به في السنوات الأولى من نشاطه:

– وهو أن التنمية الصناعية من الأفضل أن تضطلع بها المؤسسات الخاصة

– وإنما هو راجع إلى أن البنك لا يمول مشاريع صناعية في الدول التي تفرض حماية الصناعة المحلية من التغلغل الرأسمال الدولي سواء كانت هذه التدابير مستوحاة من النظام الاشتراكي أو الرأسمالي.

- **مشاريع النفط والغاز :**

ظل البنك الدولي لأعوام طويلة يرفض تقديم القروض للبلدان الأعضاء لغرض التنقيب على النفط والغاز, أو إنتاجهما. ويرجع هذا إلى سببين:

- أولهما أنه قبل سنة 1973م، كان إنتاج النفط في أغلبية الدول النامية غير اقتصادي, مقارنة بالأسعار الدولية السائدة، كما أن إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط كان في وفرة متزايدة.
- أما السبب الثاني لعزوف البنك الدولي عن تمويل مشاريع النفط والغاز, فيرجع إلى توفر راس المال الخاص لتمويل مثل هذه المشاريع في تلك الفترة [1]

ومع إدراك البنك الدولي لأهمية الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية، أصبح يخصص ربع القروض لقطاع الطاقة، بحيث تجاوزت قروضه لهذا القطاع مبلغ 5.1مليار دولار في العام المالي 1979م، لترفع إلى 5.3 مليار دولار في العام المالي 1986م، ووجه نحو ثلثي هذه المبالغ لمشاريع توليد الكهرباء ومشاريع النفط والغاز والفحم .

ففي قطاع الغاز, ساعد البنك الدولي الدول الأعضاء على وضع سياسات تنمية كفؤة للقطاع، واختيار المشاريع وتنفيذها، وتعزيز المؤسسات المنتجة للغاز.

ونظرا لأن مشاريع الغاز – في بعض الظروف – تجذب المستثمرين الخواص المحليين والأجانب، فقد أوصى البنك الدولي البلدان النامية بوضع إطار قانوني ومالي يمكنها من اجتذاب الاستثمار الخاص والمحافظة على هذا الإطار .وفي الثمانينات, وسع البنك الدولي من حجم إقراضه لقطاع النفط والغاز، بحيث قام في السنة المالية 1985م بتمويل 16 مشروعا للغاز الطبيعي، ومشروعين للنفط في 12 بلدا ناميا ، وقدرت القروض الموجهة لمشاريع الغاز في السنوات المالية 1986م، 1987م، 1988م بـ 8.1 مليار دولار أمريكي على وجه التقريب .

ويمكن للبنك الدولي أن يساعد البلدان النامية في هذا المجال عن طريق :

- مراجعة سياسات تشجيع قطاع الغاز وتمويل مشاريع مشتركة مع المستثمرين الخواص.
- تمويل مشاريع نقل الغاز و توزيعه

[1] شريل بيار، مرجع سابق، : 189.

– تقديم المساعدة التقنية لتحديد الترتيبات التعاقدية وأسعار إنتاج واستهلاك الغاز.

– تنمية الموارد اللازمة لتمويل الغاز والتي تؤمنها التدفقات النقدية للمشروع, دون اللجوء إلى الحكومة

– تعزيز المؤسسات في قطاع الغاز.

- **الزراعة والتنمية الريفية :**

– الزراعة :

كانت القروض المخصصة للزراعة تحتل مكانا هامشيا في برامج البنك الدولي خلال أعوامه الخمسة عشرة الأولى، فعلى امتداد السنوات 1948م إلى 1963م، لم يتجاوز إقراض البنك للقطاع الزراعي مبلغ 628 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 5.8 %من مجموع إقراضه، وقد خصصت نسبة كبيرة من المبلغ المذكور لتمويل مشاريع السدود وشبكات الري.

وفي الستينات قرر البنك الدولي زيادة دعمه للزراعة وتنويع إقراضه[1]، وبذلك أصبح يهتم بتطوير المزارع الصغيرة، على جانب ترقية الصناعات الزراعية مثل طحن الحبوب ، وتعليب الخضر والفواكه، وعصر البذور الزيتية، إلى غير ذلك من وظائف التخزين والتسويق .

– التنمية الريفية :

يعد نشاط البنك الدولي في مجال التنمية الريفية نشاطا واسع المدى، إذ يشمل الإدارة المستديمة للأراضي، والمحاصيل الزراعية، وتربية الماشية، بالإضافة إلى مشاريع صيد الأسماك، ومشاريع لتحقيق المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية .

وقد بلغ إجمالي الإقراض من أجل مشاريع التنمية الريفية في السنة المالية 2007 1408 مليون دولار دولار أمريكي, وخصص هذا المبلغ لتمويل مشاريع النقل في الريف إمداد المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، فضلا عن إدارة الموارد الطبيعية.

- **تنمية القطاع المالي و القطاع الخاص :**

[1] شريل بيار، مرجع سابق، ص، 221،222.

يسهم القطاعان المالي و الخاص بدور مركزي في الوفاء بالرسالة التنموية لمجموعة البنك الدولي ، فالأسواق المالية العميقة و المتسمة بالكفاءة و حسن التنظيم و المقترنة بالبيئة القانونية و التنظيمية الجيدة لقطاع الخاص تتيح للشركات فرصة الاستثمار المنتج و خلق فرص العمل و النمو.

فالأسواق القائمة بوظائفها على نحو جيد تسهم بدور رئيسي في مساعدة الفقراء على الخلاص من الفقر و ذلك من خلال المساواة في الفرص أمام الراغبين في أن يكونوا من أصحاب مؤسسات العمل الحر و أرباب العمل، و إتاحة الفرص المحسنة للأسر الفقيرة من أجل: كسب الدخل، و الادخار و الحصول على الائتمان و حماية أنفسها من الأوقات الصعبة، فالحاجة ماسة إلى الأسواق المتسمة بالكفاءة في إفريقيا حيث تنمية و تطر القطاعين المالي و الخاص متفاوتان ، و عبء اللوائح الناظمة لأنشطة الأعمال مفرط و القدرة على الحصول على التمويل محدود لاسيما في المناطق الريفية و الوساطة المالية أقل انتشارا مما في أي مناطق من العالم حتى السنة المالية 2007 ،كان في البنك الدولي شبكتان مستقلتان إحداهما لتنمية القطاع الخاص و الأخرى لتنمية القطاع المالي، و نظرا للصلات الوثيقة بين هذين القطاعين، تم في السنة المالية 2007 دمج الشبكتين ، و أدى ذلك إلى خلق مكتب مركزي يرأسه نائب الرئيس لشؤون تنمية القطاع المالي و القطاع الخاص FPD و هو مكتب مشترك بين البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و تصدر محور التركيز الخاص بتنمية القطاع المالي و الخاص محاور التركيز بنسبة % 20ما يعادل 6.2 مليار دولار [1]

الشكل رقم (06) : مجموعة إقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب المناطق

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي، 2007 ، ص20 ،21 ،5

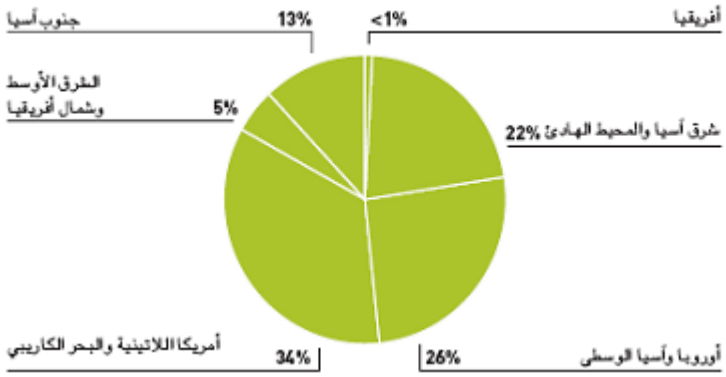

المصدر : تقرير السنوي للبنك ، سنة 2019 ، ص 60 ، تاريخ الزيارة 2021.

انخفضت ارتباطات عملية الإقراض الجديدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير من 12.8بليون دولار إلى 11.2في السنة المالية 2007 ،

وشكل الإقراض لأغراض سياسات التنمية ما نسبته 28 في المائة من مجموع الإقراض .

تلقت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكبر حصة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير عند مستوى 4.4 بليون دولار34 في المائة من مجموع ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير .(تلاها الإقراض إلى منطقة أوروبا وآسيا الوسطى التي حصلت على 3.3 بليون دولار (26 في المائة) ، ثم منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي حصلت على 8.2 بليون دولار (22 في المائة).

وكان الإقراض أكثر تركزا مقارنة مع السنة المالية 2006 .

ففي حين توجهت في السنة المالية 2006 نسبة 52 في المائة من مجموع الإقراض إلى اكبر خمسة بلدان اقتراضا، توجهت في السنة المالية 2007 ارتباطات إقراض تعادل معا 56 في المائة من مجموع القروض إلى أكبر خمسة بلدان اقتراضا، وهي: الأرجنتين، والصين، والهند، وتركيا، وكولومبيا.

الشكل رقم (07): مجموعة الإقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب محاور التركيز حصة من مجموعة الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار.

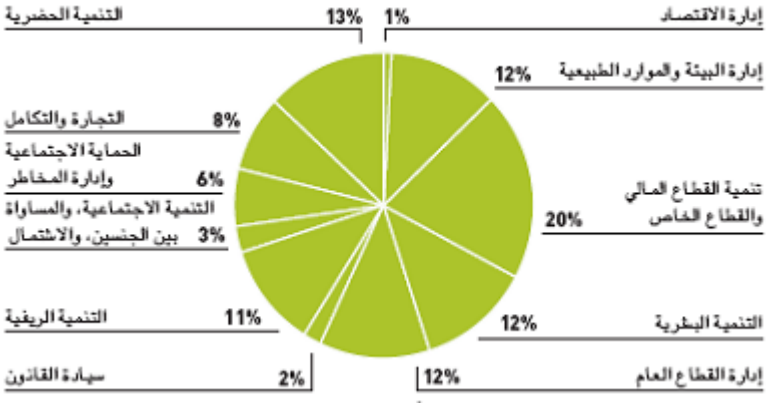

المصدر التقرير السنوي للبنك الدولي ، 2019 ، ص60 ، تاريخ الزيارة 2021.

الشكل رقم (08): مجموعة الإقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب القطاعات حصة من مجموعة الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار.

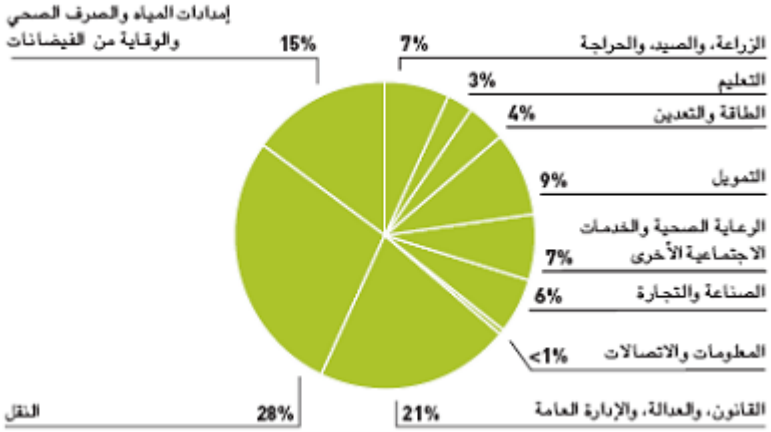

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي ، السنة 2019 ، ص 60 ، تاريخ الزيارة 2021.

تلقى قطاع النقل أعلى حصة من قروض البنك الدولي للإنشاء و التعمير (6.3 بليون دولار)، تلاه قطاع القانون والعدالة والإدارة العامة (7.2 بليون دولار)، وقطاع إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات (9.1 بليون دولار).

وتصدر محور التركيز[1] الخاص بتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص (6.2 بليون دولار) توزع الإقراض حسب محاور التركيز، تلاه المحور الخاص بالتنمية الحضرية (6.1 بليون دولار)[1].

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي ، السنة المالية 2007 ، ص: 6

المطلب الثاني : دور مجموعة البنك الدولي في تسيير الإستثمار :

الفرع الأول: تدخل الشركة المالية الدولية في ترقية الاستثمار الخاص :

إن إقراض البنك الدولي للقطاع الخاص جد محدود، وهذا راجع لما يتطلبه هذا النوع من القروض من تقديم ضمانات حكومية، ونجد أن أغلبية الدول تتردد في تقديم هذا النوع من الضمانات، مما أدى إلى تقلص حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص[2].

وبغرض تنشيط التوسع الاقتصادي وتشجيع ظهور المؤسسات الإنتاجية الخاصة، تم إنشاء "الشركة المالية الدولية" في سنة 1956 ،والتي أوكلت لها مهمة النهوض بالقطاع الخاص، وهذا بالإقراض للمشاريع الإنتاجية ودون المطالبة بضمانات حكومية، كما للشركة دور في إعداد الدراسات الخاصة بالمشاريع (دراسة السوق)، وفي تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات الخاصة.

❖ **السمات الأساسية لمساعدات الشركة :**

تمول الشركة المالية المشاريع الدولية الإنتاجية في قطاعات عديدة (المناجم، الطاقة، المؤسسات المالية...الخ)، في أقاليم البلدان النامية، وتصل نسبة مساهمة الشركة المالية الدولية في هذه المشاريع إلى % 25من التكلفة الإجمالية للمشروع [(3)]

1-شروط الاستفادة من موارد الشركة المالية الدولية تشترط الشركة على المستعملين لقروضها ما يلي:

- ضرورة استخدام رؤوس الأموال المقدمة من طرف الشركة في تمويل الاستثمار الخاص، لأن الشركة لا تقبل تمويل مؤسسة عمومية .

---

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي ، السنة المالية ، :2007 ، ص:6

[2] Schlogel Maurice, Les relations éconmiques et Financières Internationales, 2éd, Masson et Cie, 1974.,p,301

[3] Louis Sabouri, Organismes économiques Internationaux, éd La documentation Francaise, Parix, 1994, P.P, 141,142.

- أن يكون موقع الاستثمار الذي سيوجه له التمويل في إقليم بلد العضو في الشركة المالية الدولية .
- أن يساهم التمويل الذي تقدمه الشركة في إنشاء، توسيع أو عصرنة مؤسسة إنتاجية خاصة، وبالتالي المساهمة في تنمية بلد من البلدان الأعضاء.
- تكون مساهمة الشركة المالية الدولية في تمويل المشروع مساهمة جزئية، وتصل نسبة المساهمة في تمويل المشروع كما أسلفنا إلى 25 %في أحسن الأحوال.

2-معايير اختيار المشاريع

تعتمد الشركة المالية الدولية على ثلاثة معايير أساسية في المشاريع الإنتاجية، وهي :

- تمول الشركة المالية الدولية المشاريع الإنتاجية التي تجذب مستثمرين آخرين للمساهمة فيها .
- يجب أن تتوفر في المشروع مردودية مالية مرتفعة.
- مراعاة معيار التنوع الجغرافي والقطاعي عند تمويل المشاريع[1].

3-أشكال التمويل :

وفي السنة المالية 2007 ،استثمرت المؤسسة ما يزيد على 8 بلايين دولار أمريكي لحسابها الخاص، وقامت بتعبئة حوالي 4 بلايين دولار أمريكي إضافية، وبلغت الاستثمارات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء 4.1 بليون دولار أمريكي، بما يعني ضعف ارتباطات العام الماضي ، كما فاقت استثمارات المؤسسة . للمرة الأولى . مبلغ بليون دولار أمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [2]

- القروض الكلاسيكية تقدم الشركة المالية الدولية قروضا للدول الأعضاء بمعدلات فائدة مختلفة، وهذا حسب المعدلات السائدة في السوق وحسب مدة الإقراض، وترتفع معدلات

[1] A, Bizaguet et Autres. Op, 154,156

[2] كوري شنهان ، مؤسسة التمويل الدولية: الابتكار وخلق الفرص

الفائدة كلما زادت درجة المخاطرة في المشروع .والجدول التالي يبين معدل الفائدة المطبقة لكل عملة من عملات الإقراض خلال شهر جوان 1985م

الجدول رقم 12: معدلات الفائدة المطبقة من طرف الشركة الدولية (جوان 1985م)

عملية الإقراض	معدلات الفائدة
الدولار الأميركي	12.50 إلى 13.00
المارك الألماني	8.875 إلى 9.375
الفرنك السويسري	8.00 إلى 8.50
الين الياباني	8.875 إلى 9.375
الجنيه الإسترليني	13.125 إلى 13.625
الفرنك الفرنسي	12.875 إلى 13.375

Henri Bretaudeau , La Banque Mondial , Série Que sais je ?,éd, Presse :

ما عن مدة الإقراض فهي تتراوح بين 07 و 12 سنة

- الاكتتاب في رأس مال الشركات :

تساهم الشركة المالية الدولية في تكوين رأس مال الشركات الخاصة، وهذا دون المشاركة في تسيير هذه الشركات،[1] ولا تطلب الشركة المالية الدولية أن تكون ممثلة في مجلس إدارة الشركة المكونة، ولا حتى استعمال حقها في التصويت إلا في ظروف استثنائية

وفي أغلب الأحيان تكون نسبة مساهمة الشركة المالية الدولية في رأس مال الشركات أقل من 25 %من مجموع رأس المال المكتتب.

❖ الدور الاستشاري للشركة المالية الدولية :

تتعاون الشركة المالية الدولية مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتقديم خدمات استشارية مختلفة للقطاع الخاص، ويمكن تلخيص هذه الخدمات في النقاط التالية[2]:

➢ الخدمات الاستشارية المقدمة للقطاع المالي :

تقدم هذه الخدمات لإيجاد الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالأسواق المالية وشركات القرض الإيجاري، وللمؤسسات المالية غير المصرفية .

[1] في حالة تعرض مصالحها في الشركة التي ساهمت للمخاطر.

[2] Henri Bretaudeau, OP. Cit, P. 106

فخلال السنة المالية 2000م، قامت الشركة المالية الدولية بـ 112 مهمة استشارية في أكثر من 150بلدا، وكلفت هذه المهام حوالي 15 مليون دولار.

وكان لهذه الخدمات الاستشارية فضل كبير في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الريفية، بالإضافة إلى تحسين نظم التأمين والمعاشات .

- **الخدمات الاستشارية الموجهة للاستثمارات الإنتاجية الخاصة :**

في سنة 2000م أنشأت الشركة المالية الدولية بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، جهازا لتقديم المشورة للقطاع الخاص واستطاعت الشركة عبر هذا الإنجاز أن تساهم في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

- **الخدمات الاستشارية لتسهيل عملية الخوصصة :**

تقدم الشركة المالية الدولية هذه الخدمات عبر جهاز الخدمات الاستشارية المالية التابع لمكتب الخدمات الاستشارية للقطاع الخاص، ويتولى هذا الجهاز مهمة إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي التقليل من احتكار الحكومة للمشاريع الاستثمارية، كما يلعب هذا الجهاز دورا في مساعدة حكومات الدول النامية لتسهيل مسار الخوصصة.

- **الخدمات الاستشارية الخاصة بالاستثمار الأجنبي :**

يساعد مكتب الخدمات الاستشارية التابع للشركة المالية الدولية، حكومات البلدان النامية على وضع السياسات و إقامة المؤسسات الضرورية لتحضير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن جملة ما تنصح به الشركة المالية الدولية حكومات الدول النامية، هو إجراء تعديلات في السياسات الاقتصادية، والقوانين والنظم والإستراتيجيات، لخلق مناخ محفز للمستثمر الأجنبي، يخلو من كل العراقيل البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة[1] .

❖ المبادرات العالمية المبتكرة للشركة

[1] Rapport annuel de la Société Financière Internationale, année, 2000, P.P 27,28.

-**التنوع البيولوجي:** في خريف 2007 قامت مؤسسة التمويل الدولية بإطلاق برنامج التنوع البيولوجي والسلع الزراعية الأولية لمساندة الاستدامة في مجال إنتاج السلع الأولية .

- **سندات الحراجة المستدامة:** يعمل كل من مؤسسة التمويل الدولية وبنك إتش إس بي سي HSBCمعاً لخلق أداة مالية جديدة لتشجيع الحراجة المستدامة، وتتمثل هذه الأداة في: سندات الحراجة المستدامة و قد تم إطلاقها سنة 2007[1] .

-**الطاقة النظيفة:** في إطار المساندة التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية لقطاع استخراج الموارد الطبيعية، تقوم المؤسسة بتغيير محور تركيزها نحو مصادر الطاقة الأكثر نظافة، واستخراج الغاز من الفحم، ومساندة استخدام الإيثانول جنباً إلى جنب مع النفط، وتصدر المبادرات العالمية مثل الشراكة العالمية لتخفيض حرق الغاز، التي كان من شأنها تيسير القيام بمشروعات الحد من انبعاثات الكربون التي ستؤدي إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 32 مليون طن بحلول عام.2012 .

-**التمويل بالعملة المحلية:** بلغت نسبة القروض المقدمة لعملاء المؤسسة بالعملة المحلية اليوم حوالي 25 في المائة من قروضها، وتساند هذه القروض المقدمة بالعملة المحلية العديد من المعاملات في قطاعات بالغة الأهمية، ومنها البنية الأساسية، والرعاية الصحية ، والتعليم، وهناك أهمية خاصة للتخفيف من تقلبات أسعار الصرف.

ويتركز نشاط ثلثي عملاء المؤسسة في السوق المحلي، وبالتالي تكون أرباحهم بالعملة المحلية بصورة رئيسية.

-**تنمية أسواق رأس المال:** تواصل مؤسسة التمويل الدولية المساعدة في تنمية أسواق رأس المال لتوسيع نطاق خيارات التمويل أمام الشركات في البلدان النامية.

وتساعد المؤسسة الآن في بناء أسواق رأس المال من خلال إصدارات السندات التي تمول عملياتها.

[1] كوري شنهان ، مؤسسة التمويل الدولية: الابتكار وخلق الفرص،
G72RNUPW0/org.worldbank.www://2008http/07/17,9

ومن بين الأمثلة الحديثة على ذلك السند الذي مدته خمس سنوات المعادل لما يبلغ 6.44 مليون دولار أمريكي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ، وهو أول سند تصدره المؤسسة في هذه المنطقة، والإصدار الثاني لسند باندا" bond Panda" للمؤسسة في أعقاب النجاح الكبير الذي حققه الإصدار الأول من هذا السند في عام 2005.

❖ **أسواق رأس المال وتغير المناخ:** قامت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم مشتقات إلى شركات في 35 بلداً نامياً، مما ساعدها في إجراء تحوط لتغطية خسائر العملة، أو أسعار الصرف، أو تقلبات أسعار السلع.

وفي السنة المالية 2007 ،بدأت المؤسسة باستخدام المشتقات لمساعدة العملاء في البرازيل والصين على بيع اعتمادات تخفيض الكربون الآجلة الناشئة في إطار بروتوكول كيوتو.

– **وضع المعايير الإرشادية للإدارة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:** تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الجهات المعنية الرئيسية في قطاعي النفط والغاز، وكذلك في الأعمال التجارية الزراعية لتطبيق معايير بيئية واجتماعية رفيعة المستوى، ووضع المعايير الإرشادية في القطاعات التي تحقق فيها نجاحاً.

وقد ساعدت المؤسسة على وضع مؤشر الاستدامة وإنشاء السوق الجديد الخاص بالبرازيل، وهما الأولان من نوعهما في البرازيل وفي أمريكا اللاتينية، وسيتم الإعلان عن مبادرات مماثلة في مناطق أخرى في وقت قريب .

–**تشجيع إصلاحات مناخ الاستثمار**:كمبادرة مشتركة بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، يوظف هذا التقرير المعلومات لتشجيع عملية التغيير. ومن خلال تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تُتاح المعلومات لحكومات ما يبلغ 178 بلداً-- من أفغانستان إلى زيمبابوي --بشأن مدى ما تقدمه اللوائح من مساعدات أو ما تفرضه من معوقات أمام ممارسة أنشطة الأعمال في اقتصادات هذه البلدان. ومنذ بدء هذا المشروع في عام 2003 ،ساعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على استلهام أو توجيه ما يبلغ 109 إصلاحات تنظيمية وإجرائية، مما سهل ويسر إجراء أنشطة الأعمال في جميع أرجاء العالم .

-**برامج وتسهيلات بيئة أنشطة الأعمال الملائمة :** أنشأت مؤسسة التمويل الدولية برامج وتسهيلات تابعة لها لتقديم الخدمات الاستشارية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ، وآسيا للمساعدة في تحسين مناخ الاستثمار للشركات المحلية على الصعيد المحلي، وعلى مستوى الولاية، وعلى المستوى الفيدرالي، وكذلك لتبسيط الإجراءات، إعادة -**التأمين لتغطية مخاطر المناخ والكوارث:** بالتعاون مع البنك الدولي، تقوم مؤسسة التمويل الدولية حالياً بإنشاء برنامج تسهيلات يعرف باسم "صندوق إعادة التأمين العالمي المستند إلى المؤشرات" لبناء قدرات فنية وقدرات الوساطة لإجراء إعادة التأمين ضد مخاطر تقلبات الطقس والكوارث، وكذلك لإعداد خلفية عامة للسياسات التنظيمية.

- قروض هيئة التنمية الدولية :

تقدم الهيئة للبلدان الأعضاء قروضا بعد دراسة الأوضاع والآفاق الاقتصادية للبلد العضو، كما تأخذ الهيئة في الحسبان طبيعة وأولوية المشاريع الاستثمارية عند منحها لهذه القروض .وللهيئة كامل الحرية عند تحديد العمولات المفروضة ومدة القرض (إما بالعملة الصعبة أو بعملة البلد المقترض)، لكن هذه الحرية محدودة, بحيث لا يمكن للهيئة أن تخصص اعتمادات لمشروع معين إن لم يكن ذو أولوية، كما يجب أن تتوافق السياسة الإقراضية للهيئة مع أهداف وأولويات البنك الدولي للإنشاء والتعمير [1]

وعن شروط الإقراض، فالهيئة تقدم قروضا بشروط جد ميسرة ولمدة طويلة نسبيا، إذ لا تحتسب الهيئة فائدة على القروض الممنوحة بل تحتسب فقط عمولة قدرها 75.0 %على المبالغ الموزعة، [2]كما تطالب أيضا بعمولة الالتزام والتي تقدر بـ 50.0 %من المبالغ المعتمدة وغير الموزعة .أما مدة القرض فيمكن أن تصل إلى 50 سنة، مع فترة سماح مدتها عشر سنوات، وفيما يتعلق بتسديد القرض، فإن الدولة المقترضة تسدد 1 % من أصل

[1] A, Bizaguet et Autres op. Cit, p,141.

[2] Henri beretaudeau, Op.Cit. P52

القرض بعد فترة السماح في كل سنة ولمدة عشر سنوات، و3 %سنويا طوال المدة المتبقية30 سنة[1].

ولقد بلغ حجم ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2007 ما قيمته 9.11 بليون دولار،

و ساندت تلك الموارد التمويلية، التي اشتملت على 6.9 بليون دولار على هيئة اعتمادات بليون دولار على هيئة منح ، و 1.0 بليون دولار على هيئة ضمانات 189 عملية ، و ازداد حجم ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية بحوالي 25 في المائة مقارنة بالارتباطات في السنة المالية 2006 و يعتبر ذلك أعلى مستوى في تاريخ هذه المؤسسة و تلخص الأشكال05 ، 06 ، 07 إقراض المؤسسة الدولية للتنمية[2] .

الشكل رقم (09): مجموع ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق/السنة المالية 2007 حصة من مجموع الإقراض البلغ 11.5 بليون دول

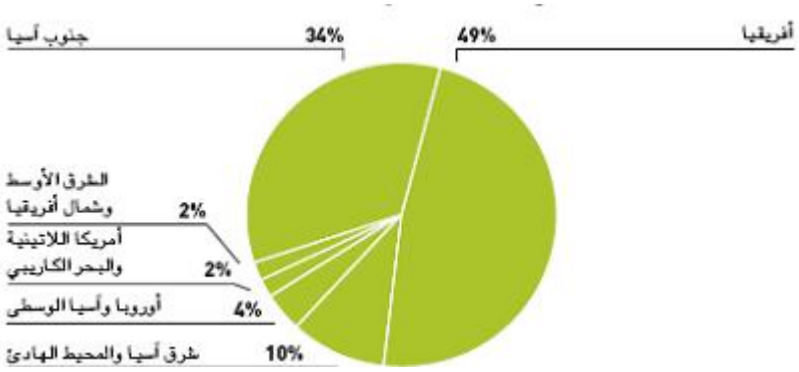

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي ، 2019 ، ص65 ، تاريخ الزيارة 2021

[1] محمد يونس، مرجع سابق، ص، 66.

[2] التقرير السنوي للبنك الدولي ، سنة 2007 ، ص:5

الشكل رقم (10): مجموع ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز/السنة المالية2019 حصة من مجموع الإقراض البالغ 11.9 بليون دولار

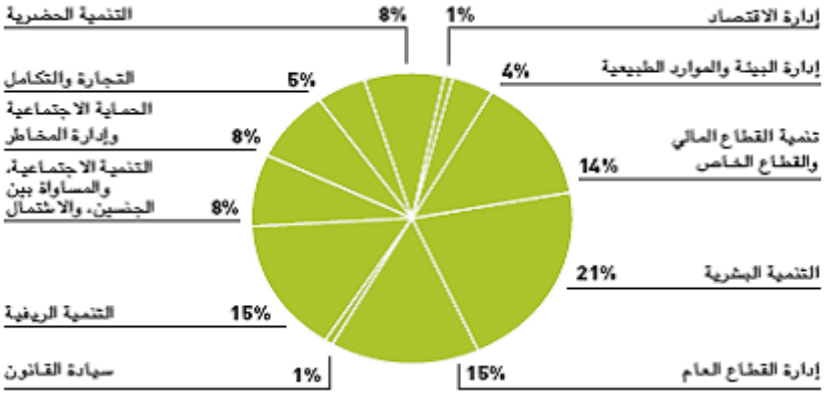

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي ، 2019 ، ص56 ، تاريخ الزيارة 2021

وجهت المؤسسة أكبر حصة من مواردها إلى منطقة إفريقيا التي تلقت ما يعتبر رقما قياسيا بلغ 8.5 بليون دولار، أو ما نسبته 49 %من المجموع الكلي لارتباطات المؤسسة و تلقت منطقة جنوب آسيا و شرق آسيا و المحيط الهادئ حصتين كبيرتين أيضا من مجموع الموارد التمويلية عند مستوى 4 بلايين دولار و 2.1 بليون دولار على التوالي بينما كانت البلدان المنفردة الأكبر اقتراضا من المؤسسة هي الهند 3.2بليون دولار و باكستان (9.0 بليون دولار) و نيجيريا 8.0 بليون دولار.

و فيما بين القطاعات وجهت المؤسسة الدولية للتنمية أكبر حصة من ارتباطاتها إلى قطاع القانون و العدالة و الإدارة العامة الذي تلقى 7.2 بليون دولار 23 %من المجموع و هو القطاع الذي انخفضت حصته من مجموع تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية خلال السنوات الأخيرة على الرغم من ضخامة الحاجة، و تم أيضا تقديم مساندة كبيرة إلى قطاع الرعاية الصحية و الخدمات الاجتماعية الأخرى (9.1 بليون دولار) و قطاع التعليم (6.1 بليون دولار) .

و كانت محاور التركيز التي تلقت أكبر حصة من الموارد التمويلية: التنمية البشرية (6.2 بليون دولار) و إدارة القطاع العام (8.1بليون دولار) كما جرى إيلاء اهتمام رئيسي لمحاور: التنمية الريفية (7.1بليون دولار) و تنمية القطاع المالي و القطاع الخاص (7.1

بليون دولار)، و التنمية الحضرية 980مليون دولار و التنمية الاجتماعية و المساواة بين الجنسين و الاشتمال (919 مليون دولار) و الحماية الاجتماعية و إدارة المخاطر 896 مليون دولار.

و أصبحت المؤسسة الدولية للتنمية من بين المصادر الرئيسية لتوفير الموارد التمويلية لقطاع البنية الأساسية (أنظر الشكل رقم 11) [1]

الشكل رقم (11): ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية لقطاع البنية الأساسية

السنوات المالية 1998

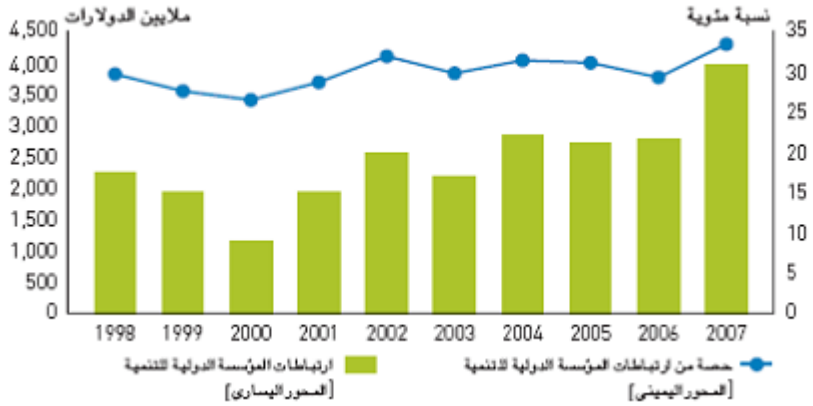

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي ، 2019 ، ص56 ، تاريخ الزيارة 2021

- إستراتيجية هيئة التنمية الدولية في مجال مكافحة الفقر :

إن اهتمام هيئة التنمية الدولية بمشكلة الفقر، جعلها تشترك مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في رسم وتنفيذ استراتيجية لمكافحة الفقر في العالم. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى :

- ❖ مساعدة الفقراء للحصول على خدمات التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتغذية .
- ❖ إنشاء شبكات أمان (ضمان اجتماعي) فعالة موجهة بصفة خاصة للفئات عديمة الدخل، والفئات المعرضة للخاطر .لكن هذه لاستراتيجية عرفت بعض العراقيل التي أثرت على تطبيقها، وهي:

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي ، سنة 2007 ، ص:5

- ❖ الصراعات المستمرة في بعض البلدان الإفريقية الفقيرة، والأزمة المالية التي عصفت في نهاية القرن العشرين ببلدان جنوب شرق آسيا، والتي تسببت في إفقار ملايين من البشر، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الفقراء في البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال.
- ❖ ومع أن التجربة العملية أثبتت سلامة هذه الإستراتيجية، إلا أن البنك الدولي والهيئة قاما في السنة المالية 1998م بتغيير أسلوبهما في مجال مكافحة الفقر، وذلك بطرقتين

1. من وصف أوضاع الفقر إلى وضع استراتيجيات لتخفيض عدد الفقراء عن طريق وضع استراتيجية خاصة بكل بلد من البلدان الفقيرة[1].
2. من حصر المشروعات التي تركز على الفقر إلى تقييم آثارها على الفقراء، ومن التركيز على قياس عدد المشاريع ومبلغ القروض إلى قياس الناتج المحصل عليها في مجال مكافحة الفقر، وهذا بتقييم آثار المشاريع الاستثمارية على مستوى معيشة الأسر الفقيرة

الفرع الثاني: تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الاستثمار الأجنبي

إن البنك الدولي الذي يعتمد كثيرا على رؤوس أموال القطاع الخاص، عمل جاهدا لإيجاد وسيلة لتبديد مخاوف المستثمرين في الدول الصناعية الذين يرغبون الاستثمار في الدول النامية، كما اجتهد البنك في إيجاد اتفاقية لتسوية النزاعات بين الدول المستقبلة للاستثمارات والمستثمرين من مواطني الدول الصناعية .وقد كللت هذه الجهود بميلاد هيئتان ساهمت ولا تزال في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن التعرف على هذه الهيئات من خلال النقاط التالية:

❖ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار :

يختص المركز في تسوية المنازعات القانونية الناشئة مباشرة عن عقود الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والدولة المستقبلة للاستثمار، ولم تحصر الاتفاقية المنشئة للمركز طبيعة المشاريع التي يختص في تسويتها، ولكن يمكن استنتاج ذلك بالرجوع إلى الهدف من الاتفاقية, والمتمثل في تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص والذي يساهم في التنمية

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي 1998م، ص، 66.

الاقتصادية للبلدان المستقبلة للاستثمار ولم تحدد هذه الاتفاقية كذلك نوع الصفقات التي يمكن أن تكون موضوعا للدعوة أمام المركز، ولذلك فيمكن أن تعرض عليه أي من الصفقات الدولية الاقتصادية التي تتضمن عقود تجارة البضائع، القروض، الاستثمارات الأساسية واتفاقيات التنمية الاقتصادية [1].

ويمكن القول بأن اللجوء إلى المركز، إجراء اختياري محض ويقتصر على المنازعات القانونية الناشئة من عقود الاستثمار الدولية، ولا يختص المركز في أي حال من الأحوال في تسوية المنازعات ذات الطابع السياسي .و يقدر العدد الكلي للقضايا المسجلة 236 قضية ، منها 26 قضية مسجلة في السنة المالية 2007 [2].

❖ **الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار :**

تعد الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار أحدث المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتعتبر نشاطات الوكالة مكملة لمجهودات البنك الدولي المبذولة من أجل تحضير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في البنك عامة، وفي الدول النامية بصفة خاصة.

تنشط الوكالة في أقاليم الدول الأعضاء للمساهمة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى هذه الدول، هذا عن طريق تأمين المستثمر الأجنبي من مختلف المخاطر غير التجارية (السياسية) التي قد يتعرض لها.

تقدم الوكالة متعددة الأطراف للمستثمرين الأجنبي ضمانات في ميادين مختلفة، إذ يمكن أن تكون ضمانات للمساهمين الأجانب في رأس مال الشركات المحلية، أو ضمانات خاصة بعقود التسيير، أو عقود جير العلامات التجارية، إلى غير ذلك من عقود المفتاح في اليد، وعقود نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر .

[1] عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976 ،ص، 232.،231ص 2

[2] لتقرير السنوي للبنك الدولي ، السنة 2007 ، ص:6

ويستفيد من هذه الضمانات الدول الأعضاء في الوكالة، أو المؤسسات التي كونت حسب القانون في البلد العضو والتي يوجد مقرها الاجتماعي في البلد العضو [1] بلغت قيمة الضمانات المصدرة المتجمعة 4.17 بليون دولار 2007 [2] .

- أنواع المخاطر التي تغطيها الوكالة :

تقوم الوكالة بتغطية أربع أنواع مسماة من المخاطر وهي :

- المخاطر المتعلقة بتحويل العملة و الناجمة عن وضع قيود جديدة من جانب الدولة المضيفة على تحويل المستثمر للعملة المحلية إلى عملات أخرى.
- مخاطر الخسائر الناجمة عن أي عمل تشريعي أو أي عمل أو امتناع عن عمل من الجهات الإدارية في الدول المضيفة، يترتب عليه حرمان المستثمر من ملكية استثماره أو السيطرة عليه أو من الفوائد الجوهرية له .
- مخاطر الصراع المسلح و الاضطرابات المدنية.
- فسخ العقود الإدارية أو مخلفاتها في الحالات التي لا يكون أمام المستثمر وسيلة للتقاضي أو التحكيم أو صادفه تأخير غير معقول على رغم توافر الوسيلة أو عجز بعد صدور الحكم لصالحه عن تنفيذ هذا الحكم على الجهة الإدارية .

- دور الوكالة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي :

تحل الوكالة محل المستثمر الذي تعوضه في ما كان له من حقوق اتجاه الدولة المضيفة (المادة81/أ) من دون اللجوء إلى التحكيم الدولي (المادة2/75) (الذي يتم وفقا للإجراءات المتبعة نفسها في المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار ما لم يتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك و تتميز محكم التحكيم بأنها أول و آخر درج في الوقت نفسه ، و يتم تنفيذ قراراتها طبقا للقوانين التي تحكم تنفيذ الأحكام في الدولة المطلوب التنفيذ فيها، و الحقيقة أن دور الوكالة في تسوية النزاع وديا بين المستثمر و الدولة المضيفة يبدأ من

[1] Louis Sabourni, OP.P.P, 171,172

[2] التقرير السنوي للبنك الدولي ، سنة 2007 ، ص:64

لحظة نشوب النزاع فتعمل على ذلك قبل أن يحتاج منها الأمر دفع تعويض إلى المستمر و الحلول محله إزاء الدولة المضيفة[1].

- **أثر تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الإستثمار الأجنبي :**

رغم كل الجهود المبذولة من طرف الهيئات السابقة من أجل زيادة نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي، إلا أن حصة الأسد تبقى تستحوذ عليها الدول المتقدمة، ولعل الجدول الآتي يبن ذلك بوضوح.

الجدول رقم (13): توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف أنحاء العالم بملايين الدولارات (1991-2001):

السنوات / المناطق	1996-1991 المتوسط السنوي		1997		1998		1999		2000		2001	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
العالم	254326	100	481911	100	686026	100	1079083	100	1392957	100	823825	100
الدول المتقدمة	154641	60,8	269654	56	472265	69	824642	76	1120528	80	589379	72
الدول النامية												
إفريقيا	4606	2	10667	2,2	8928	1,3	12231	1	8489	0,6	18769	2,3
أمريكا اللاتينية والكاريبيب	27069	10,5	73275	15,2	82040	12	108225	10	95358	7	83725	10
آسيا	59826	23,5	109282	22,6	100316	14,7	108809	11	142209	10,4	106937	12,7
دول نامية أخرى	8183	3,2	19033	4	22479	3	25145	2	26373	2	25015	3

Source : Unctad, World investment report, 2003, P249.

من خلال الجدول يتضح أن اتجاه الاستثمار الأجنبي عرف سيطرة الدول المتقدمة على الحصة الكبيرة منه في كل السنوات المدروسة .

و نأخذ كمثال سنة 2000 ، حيث كانت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ: 80 ، %أما النسبة المتبقية فهي موزعة على بقية الدول النامية، و

[1] http://www.azzaman.com/indexq.asp, 05/07/2008

يرجع ذلك إلى طبيعة المناخ الاستثماري و السياسات المتبعة من طرف الدول لجلب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، لذلك فعلى مؤسسات مجموعة البنك العالمي المكلفة بالاستثمار الأجنبي، أن تكثف من جهودها قصد تحضير مناخ ملائم ومحفز للاستثمار الأجنبي في الدول النامية [1]

❖ **نمو المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي في خضم أزمة المواد الغذائية[2]**

شهدت السنة المالية 2008 نمو ارتباطات مجموعة البنك الدولي بنسبة 11 في المائة لتصل قيمتها إلى 2.38 مليار دولار، وذلك في ضوء سرعة إنهاء إجراءات الموافقة على تقديم الموارد التمويلية لمساعدة البلدان الفقيرة التي تواجه أزمة المواد الغذائية، ونمو المساندة المقدمة للقطاع الخاص الذي يخلق فرص العمل.

وجرى تقديم تلك الارتباطات في السنة المالية 2008 المنتهية في 30 يونيو/حزيران على هيئة قروض ومنح واستثمارات في أسهم رأس المال وضمانات لمساعدة الشعوب ومؤسسات الأعمال الخاصة في البلدان الأعضاء، وتلقت منطقة أفريقيا أعلى مستوى من المساندة ويجري استخدام هذا التمويل . الذي يزيد بواقع 9.3 مليار دولار على قيمة التمويل المقدم في السنة المالية 2007 . في 670 مشروعاً تستهدف القضاء على الفقر، وزيادة معدلات النمو من خلال خطط تتسم بالطابع العملي لتعزيز بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ومناخ الاستثمار، وتمكين الفقراء من أسباب القوة الاقتصادية.

حيث واعتمدت مؤسسة التمويل الدولية، إستراتيجية مدفوعة باعتبارات الأسواق في الإطار الاستجابة لأزمة المواد الغذائية، حيث استثمرت، في السنة المالية 2008 ، مبلغ 4.1 مليار دولار في سلسلة التوريد في الصناعات الزراعية بغرض تعزيز الإنتاج، وزيادة درجة السيولة في سلسلة التوريد، وتحسين التوزيع والدعم اللوجيستي، وزيادة قدرة صغار المزارعين على الحصول على الائتمان .وبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية 2.11 مليار دولار في السنة المالية 2008 ،وذلك في ضوء توزيع الجزء المتبقي من أموال

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ، 1999/ 2000 ، ص 72

[2] www.albankaldawli.org , 16/09/2008

التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة (IDA14)الذي انتهت مدته .وساندت تلك الموارد التمويلية . ومنها 8 مليارات دولار من الاعتمادات، و 2.3 مليار دولار من المنح . 199 عملية في أشد بلدان العالم فقراً البالغ عددها 78 بلداً، 39 بلداً منها في أفريقيا.

وارتبطت الجهات المانحة بتقديم مبلغ قياسي لصالح التجديد الخامس عشر لموارد المؤسسة في اجتماع برلين في ديسمبر/كانون الأول . مقداره 7.41 مليار دولار على مدى السنوات المالية 2009–2011 .

مما شكل اقتراعاً بالثقة على قيمة المساعدات التي يتيحها البنك إلى أشد بلدان العالم فقراً .وبلغ مجموع ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير 5.13 مليار دولار لصالح 99 عملية، وذلك مقابل 8.12 مليار دولار في السنة السابقة.

وكانت مؤسسة التمويل الدولية، وهي أكبر جهة مالية متعددة الأطراف تستثمر في مشروعات القطاع الخاص في بلدان العالم النامية، أبرز مؤسسات مجموعة البنك الدولي هذا العام، وذلك في ضوء أدائها الأكثر قوة. ففي السنة المالية 2008 ،ازدادت الأموال التي أتاحتها مؤسسة التمويل الدولية لصالح تنمية القطاع الخاص بنسبة 34 في المائة لتصل إلى 2.16 مليار دولار، منها مبلغ 8.4 مليار دولار جرت تعبئته من خلال القروض المشتركة والتمويل المنظم.

وشهدت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عاماً استثنائياً مع احتفالاها بالذكرى العشرين لإنشائها، حيث أصدرت ضمانات بقيمة 1.2 مليار دولار، وشكل ذلك زيادة بنسبة 50 في المائة عن السنة الماضية وفي هذا الصدد، قال جيمس بوند، نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول بالإنابة، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، " إن مقدرة الوكالة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة إلى أشد بلدان العالم فقراً، صمدت بقوة في وجه الاحتمالات المالية العالمية المجهولة. كما شهد هذا العام إصدار أدوات اتسمت بالابتكار، مثل تقديم ضمانات لصالح هياكل التمويل الإسلامي، ومشروعات أدت إلى تقليل الآثار

الناجمة عن تغير المناخ، و لعل الجدول الموالي يعطينا حوصلة شاملة عن ارتباطات مجموعة البنك الدولي و تأييدا للتحليل السالف الذكر.

الجدول رقم (14) : نمو المساندة التي قدمتها مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2008 في خضم أزمة المواد الغذائية والأزمة المالية

ارتباطات مجموعة البنك الدولي السنتان الماليتان 2008 و 2007 (المنتهيتان في 30 يونيو /حزيران)		
مجموعة البنك الدولي	السنة المالية 08	السنة المالية 07
البنك الدولي للإشارة و التعمير	13.5	12.8
المؤسسة الدولية للتنمية	11.2	11.9
المؤسسة التمويل الدولية	11.4	8.2
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	2.1	1.4
المجموع	38.2	34.3
بمليارات الدولار الأمريكية		
لحسابها الخاص فقط مع إستثناء مبلغ 4.8 مليار دولار في سنة المالية 2008 ، و مبلغ 3.9 مليار دولار في السنة المالية 2009 جرت تعينتها من القروض المشتركة و التمويل المنظم		

المصدر :www.albankaldawli.org ، تاريخ الزيارة 2021.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لدور مجموعة البنك في توجيه الاقتصاد العالمي و المحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية حيث تركز على مساعدة دول الأعضاء في تخفيض أعداد الفقراء من خلال الإعتماد على البرامج الهيكلية و المؤسسية للتنمية ، قمنا باستعراض الإطار العام لمجموعة البنك الدولي بداية من نشأتها ، تعريفها ، أهدافها إلى مختلف مواردها وهياكلها التنظيمية ، ليتم بعد ذلك تطرق إلى اهم الأدوار التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي في إطار تنمية دول العالم الثالث و التي تتمثل في تقديم القروض لمساعدة الدول النامية على تحقيق أهدافها إضافة إلى تمويل المدعم باستثمارات محددة للبنية الأساسية .

الخاتمـــــة

الخاتمـــة

يعد صندوق النقد و البنك الدوليين المؤسسات النقدية و المالية الدولية المركزية، حيث تتنوع أشكال تدخلاتها، ففي مجال التمويل يمد صندوق النقد الدولي أعضائه بوسائل الدفع الدولية ، سواء كان ذلك في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية لمواجهة الاختلال الطارئ في موازين المدفوعات على المدى القصير .أما في مجال تمويل التنمية يقدم البنك الدولي للإنشاء و التعمير للدول الأعضاء قروضا متوسطة و طويلة الأجل لتمويل مشاريع البنية الأساسية، الفلاحة، الصناعة....الخ.

منذ بداية الثمانينات ، أصبح تدخل صندوق النقد و البنك الدوليين في الاقتصاد واضح للعيان وذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي حيث اختص صندوق النقد الدولي بالبرامج قصيرة الأجل متمثلة في برامج التثبيت التي تخص جانب الطلب الكلي، أما البنك الدولي للإنشاء و التعمير فاهتم بمعالجة جانب العرض و ذلك من خلال برامج التعديل الهيكلي، هذه البرامج نتج عنها تحسن في آداء الاقتصاد الكلي في أغلب الدول أثناء فترة تنفيذ سياسات الإصلاح لكنها لم تحتفظ بذلك في فترة بعد تطبيق برامج الإصلاح، أما على المستوى الاجتماعي فتبدو النتائج أكثر مدعاة للتشاؤم مثل البطالة ، تفاوت في توزيع الدخل، الفقر .

وعلى الرغم من الآثار السلبية السابقة، فإن الصندوق والبنك يصران على سلامة برامج الإصلاح الاقتصادي من الناحية الفكرية النظرية ، ويرجعان فشل هذه السياسات، في جوانب منها، إلى عدم التزام الدول المتبنية لهذه السياسات ، بتطبيقها بصورة تضمن فعاليتها .

تتمثل مهمة الشركة المالية الدولية في تمويل المشاريع الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص، أما هيئة التنمية الدولية يكون تدخلها من خلال تقديم قروض جد ميسرة لتمويل مشاريع اقتصادية في الدول الأكثر فقرا في العالم .يتدخل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في فض النزاعات التي تقع بين المستثمر الأجنبي و الدول المستقبلة للاستثمار

الأجنبي ، أما الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار الأجنبي فيتمثل دورها في ضمان المستثمر الأجنبي من المخاطر غير التجارية.

لم تفعل المؤسسات النقدية و المالية الدولية الشيء الكثير أمام أزمة المديونية العالمية، حيث كانت النتائج مخيبة للآمال متمثلة في ارتفاع مديونية الكثير من الدول التي اتبعت أسلوب إعادة الجدولة.

لم تفعل المؤسسات النقدية و المالية الدولية أي شيء أمام الإعصار المالي الذي اجتاح الأسواق المالية العالمية متمثلا في الأزمة المالية العالمية ، كما أنها لم تحرك ساكنا أمام تدخل الدول الرأسمالية و علىٍ رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في دعم اقتصاداتها ضاربة عرض الحائط مبدأ "دعه يعمل أتركه يمر" لأبو الرأسمالية آدم سميث، هذا المبدأ الذي يعتبر من أهم الأدبيات التي تقوم عليها هذه المؤسسات.

-النتائج العامة للدراسة :

بعدما حاولنا الإجابة على أهم التساؤلات المطروحة في بحثنا هذا، تمكنا من استخلاص النتائج التالية

1- لا زالت إدارة كل من البنك و صندوق النقد الدوليين تتأثر بنفوذ الدول الخمس الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، و بالتالي فإن جميع قراراتها لا تخرج عن مصالح هذه الدول .

2-أسفرت تجارب التنمية في البلدان النامية التي مولتها مجموعة البنك العالمي عن نتائج سلبية، أهمها ارتفاع في مديونيتها الخارجية، و اختلالات في مؤشراتها الاقتصادية الكلية و بهدف تجاوز ذلك شرعت هذه الدول في تطبيق إصلاحات هيكلية بدعم من صندوق النقد و البنك الدوليين.

3-الجزائر كغيرها من الدول النامية لجأت إلى طلب الدعم من هذه المؤسسات منذ السنوات الأولى من استقلالها، ففي مجال تمويل المشاريع قدم البنك الدولي قروض عديدة للجزائر، إلا أن دور، الشركة المالية الدولية و باقي فروع البنك الدولي كان هامشيا، أما في مجال

الإصلاح الهيكلي فكان تدخل هذه المؤسسات واضح من خلال الاتفاقات التي عقدت مع الحكومة الجزائرية.

4-سمحت برامج الإصلاح الاقتصادي لكل من صندوق النقد و البنك الدوليين بتحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، من خلال استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن تحقيق ذلك كان على حساب الجهاز الإنتاجي، بالنظر إلى الانكماش الذي أصب أغلب القطاعات الإنتاجية و على رأسها القطاع الصناعي الذي عرف تراجعا هائلا من خلال تحقيقه لمعدلات نمو سلبي.

5-إن المشروطية القاسية لصندوق النقد و البنك الدوليان لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لكل الدولة حيث أن برامج الإصلاح الاقتصادي هي بمثابة وصفة واحدة معدة لكل دولة تطلب المساعدة من توأمي بريتن وودز.

❖ **التوصيـات :**

- إعادة النظر في الاتفاقيات المنظمة لعمل هذه المؤسسات النقدية و المالية الدولية حتى تكون أكثر تمثيلا للدول النامية و القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى ، و ذلك من خلال وضع نظام تصويت أكثر عدالة يضمن التوازن بين مصالح الدول المتقدمة من جهة و الدول النامية و الدول الأخرى ذات الوزن الاقتصادي الكبير مثل الصين و الهند و البرازيل.
- إجراء إصلاحات جذرية على هذه المؤسسات من خلال تشديد الرقابة على النظامين النقدي و المالي الدوليين، و ذلك بعد وقوف هذه المؤسسات عاجزة في وجه الأزمة المالية العالمية، أو إيجاد بديل عنها يأخذ بعين الاعتبار الأفكار التي يقوم عليها اقتصاد المساهمة (الاقتصاد الإسلامي).
- في مجال الإصلاحات الاقتصادية ينبغي على صندوق النقد و البنك الدوليان أن يأخذا بعين الاعتبار خصوصية كل بلد بحيث يجب أن تكون برامج الإصلاح الاقتصادي ملائمة لظروف البلد الذي يلجأ إلى طلب المساعدة و ذلك بإجراء تعديلات في هذه البرامج حتى تكون أكثر إنسانية.

- ينبغي على صندوق النقد البنك الدوليان إيجاد حل نهائي لمشكلة المديونية التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال محو ديون جميع الدول النامية .بالموازاة مع الوفرة المالية التي بحوزة الجزائر بسبب ارتفاع في أسعار النفط، فإننا نوصي ببعض التدابير التي يمكن أن تأخذ بها الجزائر، و ذلك حتى لا تجد نفسها مرة أخرى في تجربة مريرة مع هذه المؤسسات.
- خلق مناخ ملائم و مغري للمستثمرين الأجانب ، و ذلك من خلال فرض امتيازات ضريبية، وتسهيلات إدارية، و تطوير الجهاز المصرفي.

قائمة المصادر و المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1-أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع خاصة أزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.

2-الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة، الجزائر ، 1996.

3. أمين رشيد كنونة ، الإقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1980 .

4. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 .

5. زينب حسن عوض الله دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 .

6. سي بول هالود و ماكدونالد "النقود و التمويل الدولي ،" .ترجمة د محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية.

7. شافعي محمد البشير ، المنظمات الدولية ، النظرية العامة و أهداف التنظيم الدولي ، المنظمات الدولية العالمية ، المنظمات الدولية الإقليمية ، منشأة المعارف ، مصر ، 2002 .

8. شريل بيار، البنك الدولي، دراسة نقدية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سينا للنشر، القاهرة، 1994 .

9. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993 .

10. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، جوانب الإقتصاد الدولي المعاصر ، الدار الجامعية ، بيروت ، بدون سنة

11. عبد الحميد عبد المطلب ، النظام العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2002 .

12. عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر ، الأردن ، 1999 .
13. عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002 .
14. علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأول ، عمان ، الأردن ، 2003 .
15. قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، بوزريعة ، الجزائر، 2003.
16. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998 ، واشنطن.
17. كريمة محمد زكى ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2004 .
18. مدي عبد العظيم،" الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة" ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1998.
19. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت 1991
20. نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 .
21. يونس احمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة 2 ، الدار الجامعية ، لبنان ، بدون سنة نشر

<u>الرسائل الجامعية و المداخلات</u>

22. قدي عبد الحميد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1995-1988، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، 1995 .

23. ماجدة ملوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضل الإصلاحات الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة 2003/2002 .
24. شور فلة، أثر برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005/2004.
25. مفتاح صالح ، المالية الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005/ 2006 .
26. كمال رزيق ، عمار بو زعرور، التصحيح الهيكلي ،و أثر على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول هيكلة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، سطيف، الجزائر،2001

التقارير

27. التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي
28. التقارير السنوية لمجموعة للبنك العالمي
29. التقارير السنوية لنادي باريس

الصحف و المجلات

30. جيمس. ج. بروان، تحسين الصناعات الزراعية في البلدان النامية، في: مجلة التمويل والتنمية، عدد جوان 1986م.
31. غي فيفرمان، " تسيير الاستثمار الأجنبي، توصيات وتحذيرات"، في: مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 1992.
32. ستانلي فيشر، " الأزمة الآسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي"، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد:02 1998.
33. ج. ليبسكي : " أزمة المديونية من منظور السوق" عن مجلة التمويل و التنمية عدد 1998 .

34. صندوق النقد الدولي ، الذهب في الصندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ،2015/21/20

35. صندوق النقد الدولي، تحرك الصندوق لمواجهة الاقتصاد العالمي، صحيفة وقائع، 2016.

36. صندوق النقد الدولي، الإقراض من صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، بالتصرف.

37. صندوق النقد الدولي ، حقوق السحب الخاصة ، صحيفة وقائع ، بالتصرف،2019

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

38. Ammar Belhimer, La détte Extérieure de l'Algérie. Edition CASBAH. Algérie 1998.

39. Albert Ondo Ossa, Economie monétaire internationale, Edition ESTEM, Paris, 1999.

40. Arnaud DIEMER ,Le Système Monétaire International, Formation Continue, MCF IUFM d'AUVERGNE http://www.oeconomia.net/private/cours/smi.pdf La date d'accé 24/11/2014

41. A. Guillouet : « Crise(s) asiatique(s) : Leçons provisoires et premiers espoirs » in revue d'économie financière n° 48 juillet 1998 .

42. J. Sgard, L.Cadiou, M.Aglietta, A.Benassy-Quéré : « Pourquoi la contgion a-t-elle eu lieu » in problèmes économiques n° 2559 du 11 mars 1998 .

43. Patrick lenain . le F.M.I collection , approches , paris , la découverte , 1996 , alger , casbah , 1998 .
44. Pull Hilbers et MethewT.jones, Et si…? Finance et Développement, December ,2004.
45. Marc Raffinot, Dettes Extérieure et ajustement structurelle, EDICEF, France.
46. Louis Sabouri, Organismes économiques Internationaux, éd La documentation Francaise, Parix, 1994.
47. Rapport annuel de la Société Financière Internationale, année, 2000, P. 27. D. DWORT – FRECAUT : ''La crise asiatique, le rôle de la banque mondiale'' in la revue du (1) financier spécial (crise financière internationale) n°118 – 119 de 1998/1999.
48. r–Frécaut : op. cit P. 24. (2) A. Guillouet : Crise(s) asiatique(s) : « Leçons provisoires et premiers espoirs » in revue d'économie financières.
49. Schlogel Maurice, Les relations éconmiques et Financières Internationales, 2éd, Masson et Cie, 1974

قائمة المواقع الإلكترونية :

50. Financements concessionnels du FMI dans le cadre de la FASR, sur page internet : http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/esaff.htm ** facilité pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance (FRPC).

51. FMI,Facilité pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance ,fiche téquenique,octobre 2007,sur page internet : http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/prgff.htm
52. FMI,Allégement de la dette au titre de l'initiative en faveur des pays pauvres très endettés (PPTE) ,fiche téquenique , le 31 mars 2014sur page internaet : https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/hipcf.htm * L'initiative d'Allégement de la dette multilatérale (LADM).
53. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME, 28/01/2008
54. 28/01/2008http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME
55. http://www.alzawraa.net/home/index10/03/2008
56. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME
57. http://www.kobayat.net/data/documents/ara
58. http://www.azzaman.com/indexq.asp, 05/07/2008

الفهـــرس	
الموضوع	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
المقدمة العامة	أ،ب،جـ
الفصل الأول: دور صندوق النقد الدولي في تنمية دول العالم الثالث	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لصندوق النقد لدولي	3
المطلب الأول : ماهية صندوق النقد الدولي	3
الفرع الأول: التعريف و النشأة	3
الفرع الثاني : الأهداف و الهيكل التنظيمي	7
المطلب الثاني : مهام صندوق النقد الدولي	15
الفرع الأول: الرقابة	15
الفرع الثاني: تقديم قروض التسهيلات التمويلية	16
الفرع الثالث : المساعدات الفنية	18
فرع الرابع: اختبارات القدرة (الإجهاد):	20
المبحث الثاني : تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة الاختلالات الاقتصادية للدول النامية	22
المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في معالجة أزمات المديونية	22
الفرع الأول: دور الصندوق كمفاوض وسيط في إدارته لأزمة المديونية	22
الفرع الثاني : تدخلات الصندوق المباشرة في إدارة أزمات المديونية	30
الفرع الثالث : السياسات المنتهجة في معالجة إختلالات الدول النامية	35
المطلب الثاني : دور الصندوق في معالجة الأزمات المالية	37
الفرع الأول: أهمية الصندوق في النظام المالي العالمي	37
الفرع الثاني: دور صندوق النقد الدولي كملجأ أخير للإقراض أثناء الأزمات	40

الفرع الثالث : دور صندوق النقد الدولي في ضوء تدفقات رؤوس الأموال الدولية	42
الفرع الرابع: الأدوات المستحدثة من طرف الصندوق لمجابهة الأزمات	42
الفصل الثاني: دور مجموعة البنك الدولي في تنمية دول العالم الثالث	
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لمجموعة البنك الدولي	54
المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء و التعمير و مؤسسة التمويل الدولية	55
الفرع الأول: البنك الدولي للإنشاء و التعمير	55
الفرع الثاني: مؤسسة التمويل الدولية	60
المطلب الثاني : الهيئة الدولية للتنمية و الأطراف المكلفة بالإستثمار	63
الفرع الأول: الهيئة الدولية للتنمية	63
الفرع الثاني :الأطراف المكلفة بتسيير الاستثمار الأجنبي	65
المبحث الثاني: تدخل مجموعة البنك الدولي في معالجة الإختلالات الإقتصادية في الدول النامية	70
المطلب الأول : السياسة الإقراضية لمجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع	70
الفرع الأول : السياسة الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء و التعمير	70
الفرع الثاني: دور مجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع	79
المطلب الثاني : دور مجموعة البنك الدولي في تسيير الإستثمار	87
الفرع الأول: تدخل الشركة المالية الدولية في ترقية الاستثمار الخاص	87
الفرع الثاني: تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الاستثمار الأجنبي	97
الخاتمة	
قائمة المراجع باللغة العربية والأجنبية و المواقع الإلكترونية	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	

قائمة الجداول

لرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم (01) :الدول المشاركة في مؤتمر برايتون وودز المنعقد في سنة 1944م	06
02	الجدول رقم (02) : برنامج و مراكز التدريب الإقليمية المقدمة من الصندوق	20
03	الجدول رقم (03) : معايير نادي باريس في معالجة المديونية	24
04	الجدول رقم (04) :عدد وشكل الاتفاقيات المبرمة في إطار نادي باريس للفترة الممتدة (2014/2009)	25
05	الجدول رقم (05) : تطور مديونية المكسيك للفترتين (1986-1988) و (1994-1998)	29
06	الجدول رقم (06) :وضعية الدول المؤهلة لمبادرة "تخفيف المديونية للدول الفقيرة الأكثر مديونية	34
07	الجدول رقم (07): أبرز الدول المقرضة للصندوق في إطار إتفاقيات الإقراض الجديد	43
08	الجدول رقم (08): المؤشرات الاقتصادية لتايلاند الفترة بين (1996-2002)	49
09	الجدول رقم (09): المؤشرات الاقتصادية اندونيسيا الفترة بين (1996-2002)	50
10	الجدول رقم (10): تطور نسبة تغيرات الناتج الإجمالي الخام بالنسبة للسنوات السابقة (نسبة المئوية)	**77**
11	الجدول رقم (11) : تطور بعض المؤشرات في بعض الدول الجنوب شرق أسيا إبان الأزمة الأسيوية (الفترة 15 جويلية 1997- 16 فبراير 1998)	78
12	الجدول رقم (12): معدلات الفائدة المطبقة من طرف الشركة الدولية (جوان 1985م)	89
13	الجدول رقم (13): توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف أنحاء العالم بملايين الدولارات (1991-2001):	100
14	الجدول رقم (14): نمو المساندة التي قدمتها مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2008 في خضم أزمة المواد الغذائية والأزمة المالية	103

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم (01) : إجمالي رصيد الدين الخارجي للمكسيك (1988-1986)(1994-1998).	29
02	الشكل رقم (02) : إجمالي خدمة الديون للمكسيك (1988-1986)(1994-1998).	29
03	الشكل رقم (03) : متوسط سعر صرف اليوان أمام الدولار الأمريكي على أساس شهري للفترة الممتدة من (01 جانفي 2015 إلى 31/ 12 2015) .	40
04	الشكل رقم (04) : سعر صرف الشهري " الباهت" Baht التايلاندي أمام الدولار الأمريكي للفترة (1996-2002)	49
05	الشكل رقم (05) : سعر صرف الشهري " الروبية " Rupiah الإندونيسي أمام الدولار الأمريكي (للفترة 1996-2002)	51
06	الشكل رقم (06) : مجموعة إقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب المنطق	84
07	الشكل رقم (07) : مجموعة الإقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب محاور التركيز حصة من مجموعة الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار	85
08	الشكل رقم (08) : مجموعة الإقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب القطاعات حصة من مجموعة الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار.	86
09	الشكل رقم (09) : مجموع ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق/السنة المالية 2007 حصة من مجموع الإقراض البلغ 11.5 بليون دول	94
10	الشكل رقم (10): مجموع ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز/السنة المالية2019 حصة من مجموع الإقراض البالغ 11.9 بليون دولار	95
11	الشكل رقم (11): ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية بقطاع البنية الأساسية/السنوات المالية 1998	96